سؤالات حديثية

أجاب عليها فضيلة الشيخ

الدكتور حمزة بن عبد الله المليباري

ويليه ملحقان :

الأول : حوار حول أثر الجرح والتعديل في التصحيح والتعليل

الثاني : الرد على من أنكر التباين المنهجي بين المتقدمين والمتأخرين في التصحيح والتعليل

ملتقى أهل الحديث

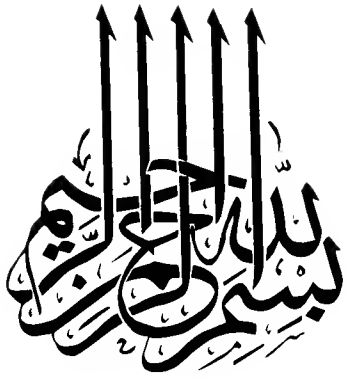
بسم الله الرحمن الرحيم

سؤالات حديثية

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٦هـ

ملتقى أهل الحديث

مكة المكرمة ـ ص . ب : ١٨١٨٤

جدة ـ تليفاكس : ٦٤٨٦٠٧١ محمول ٠٥٠٦٥٥٢٩٦٥

البريد الإلكتروني : ahlalhdeeth@maktoob.com

بسم الله الرحمن الرحيم

بين يدي الكتاب

«ملتقى أهل الحديث» من أروع المواقع على الشبكة العنكبوتية المتداولة اليوم بين أهل العلم وطلبته من حيث التزامه بالقيم الإسلامية في الطرح والمناقشة ونشر العلم بأدب وتواضع ، ومن كان يزوره بإنصاف وتجرد يقتنع بذلك ، بل بريقهُ يزداد يوماً بعد يوم . وهذا انطباعي تجاه هذا الموقع . هذا أولاً .

أما ثانياً فإن هذا الكتاب عبارة عن أسئلة وأجوبة حول نقاط متعددة تتعلق بعلوم الحديث عموماً ، ومنهج المحدثين النُّقَّاد القدامى في تصحيح الأحاديث وتضعيفها خصوصاً. وقد تم ذلك في لقاء معي نظمه المشرفون على ملتقى أهل الحديث ، واستمر اللقاء لمدة تتراوح ما بين ١٧/١٢/٢٠٠٢م و٥/٧/٢٠٠٣م لكثرة انشغالاتي . ولو لا إلحاح الإخوة القائمين على هذا الموقع وتواضعهم وتواضعهم ما تمَّ هذا اللقاء أصلاً . وأحمد الله تعالى على فضله ومنه .

ثالثاً : قمت بإعادة النظر في الأجوبة تلبية لرغبة القائمين على الملتقى ؛ فتم تصحيح ما يجب تصحيحه واستدراك ما ينبغي استدراكه حتى جاءت محاور الأسئلة والأجوبة ـ بإذن الله تعالى ـ صالحة لطبعها في كتاب . كما أضفت في آخر الكتاب ملحقين أراهما مهمين ومكملين لصلتهما بأهم محاورة .

أما الملحق الأول فهو حوار ساخن حول مسألة الجرح والتعديل وهل هي أساس في التصحيح والتعليل . بدأ به أخونا الفاضل هيثم حمدان حين نقل في المنتدى العلمي لموقع أهل الحديث بعد انتهاء اللقاء السابق معي بعض مقتطفات مما أجبت به ، قصد المناقشة والإثراء حتى يتضح للجميع كيف يوظف للجميع علم الجرح والتعديل في دراسة الأسانيد.

وشارك في الحوار بعض الإخوة بما لديهم من التصورات والأفكار . ولأهمية هذا الحوار رغبت في إطلاع القارئ على ما يتمتع به كل محاور من علم وأدب وثقافة وسلوك وصبر وتحفظ . لذلك تم جعل هذا الحوار ملحقاً لهذا الكتاب . وأما ما في الهوامش في من تعليقاتي .

وأما الملحق الثاني فهو ما كتبته في المنتدى تعقباً على من أنكر وجود تباين منهجي بين المتقدمين والمتأخرين في التصحيح والتضعيف .

رابعاً : إنه لا يسعني إلا أن أشكر إخوتي الأكارم القائمين على هذا الملتقى على هذه البادرة الطيبة المتمثلة في طبع ونشر الأسئلة والأجوبة في كتاب مستقل بعنوان «سؤالات حديثية» . كما أشكر جميع الإخوة الذين شاركوا في اللقاء بطرح الأسئلة وكتابة التعليقات مؤيدين معارضين أو مغاضبين ؛ إذ جميعهم أسهموا في إتاحتي فرص البيان والتوضيح ، والله تعالى يتولى السرائر .

أدعو الله تعالى أن يوفق هذا الموقع لما يحب ويرضى ويعينه علة عطاء متجدد ويحفظه من كل شر وفتنة حتى يكون شامخاً قوياً صلباً تتحطم عليه أمواج الحسد والكراهية .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

كتبه :

أبو محمد حمزة بن عبد الله المليباري

كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي

٢٦/شعبان/١٤٢٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه والذين اتبعوهم بإحسان إلى يوم الدين. اللهم اجعلنا ممن اتبعوهم بإحسان .

أما بعد :

فإني أشكر إخوتي الأفاضل القائمين على «ملتقى أهل الحديث» ، المبارك بإذن الله تعالى ، الذي يشكل مرجعاً متخصصاً في الحديث وعلومه ، ومؤسسة تعليمية مفتوحة الأبواب أمام الطلبة والباحثين في دول العالم كلها ، كما أنه يتيح لهم جميعاً فرص الإطلاع دون عناء على الأبحاث والمناقشات التي تدار فيه كل يوم، بل وطرح إشكالات أو أسئلة، ليستفيد الكل من ذلك .

مما شدّ انتباهي في هذا «الملتقى» أنه يسعى بقدر الإمكان إلى المحافظة على القيم الإسلامية ، بعيداً عن الغيبة والنميمة والسب والشتم والطعن في أعراض الناس باسم الإسلام، مما يعكس نزاهة القائمين على هذا الملتقى والمشرفين عليه، وحرصهم الشديد على نشر العلم النافع والدفاع عن الحق ، نحسبهم كذلك والله حسيبهم ولا نزكي على الله أحداً .

ولا يسعني إلا أن أقول لكم: وفقكم الله ـ إخوتي الأفاضل ـ لما فيه الخير، وسدد خطاكم ، وحفظكم من كل شر وفتنة تَصْرِفُكم عن الانشغال بالأهم .

وعلينا أن نستبشر دائماً بقول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ الذي تكرر في كتابه العزيز أكثر من مرة . وقول الله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا

وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٦٩﴾ ﴾ [العنكبوت ٦٩] . وقول الله تعالى : ﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا ۚ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ ۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴿١٧﴾ ﴾ [الرعد ١٧].

وحين أتابع بعض المناقشات والمداخلات التي تدار في هذا «الملتقى» المبارك ـ إن شاء الله ـ أرى لغة المحدثين النُّقَّاد آخذة في بلورتها بين كثير من الشباب والباحثين، وهذا خير كثير يبشرنا بمستقبل هذه الأمة في تمسكها بالسنة الصحيحة وما عليه السلف الصالح حيث تتميز تعليقاتهم على الأحاديث وأسانيدها بمدى خلوها من شذوذ وعلة أكثر من الاهتمام بأحوال الرواة ومراتبهم في سلم الجرح والتعديل ، فلم يجعلوا الأحكام تابعة لها ، بل يحكمون على رواية الثقة أنها غير محفوظة لثبوت ما يخالفها ، أو لغرابتها عند المحدثين ، كما أن عنايتهم بتفسير نصوص النُّقَّاد ومصطلحاتهم في ضوء ذلك واضحة وجلية . وما كنا نسمع هذه اللغة العلمية أصلاً حين كنا في مرحلة التكوين، بل إن كثيراً من الأساتذة كانوا يفرضون على الطلبة الباحثين التقيُّد بمراتب الجرح والتعديل في عملية التصحيح والتضعيف والتحسين؛ فما رواه الثقة عندهم يعني صحيح لذاته ، وإذا كان الراوي صدوقاً فحسن لذاته ، وإذا كان ضعيفاً فحديث ضعيف، وإذا توبع فحسن لغيره، وما رواه المتروك يسمى متروكاً ، وما رواه المتهم يطلق عليه حديث واه ، أو حديث مطروح ، وما رواه

الكذاب فموضوع، وما خالف فيه الثقة لمن هو أوثق فشاذ، والراجح الذي رواه الأوثق يقال عنه محفوظ، وما خالف فيه الضعيف للثقة فمنكر، والراجح الذي رواه الثقة فمعروف ، بعد أن اعتبروا كتاب «التقريب» للحافظ ابن حجر مرجعاً في ذلك ، ومن سلبيات ذلك أن يعقب بعضهم على قولهم « تفرد به فلان » ، أو « غير محفوظ » ، أو « فلان لا يتابع عليه » ، أو غير ذلك من النصوص النقدية ويقول : « قلت : كلا إن تفرده لا يضر لأنه ثقة » ، أو « وجدت له متابعات » ، ثم يجلبها من كتب العلل أو كتب الضعفاء!

وهذه هي الخطوات العامة التي يتم تدريب طلاب الدراسات العليا عليها ، ورسائل الجامعات خير شاهد على ذلك .

وفي هذه المناسبة لا يسعني إلا أن أدعو الله تعالى أن يوفق إخوتي الأكارم القائمين على هذا الملتقى، ومسؤوليه، ومشرفيه، ومشاركيه، لمزيد من الإثراء، وتجديد العطاء، وتشييد ما بناه السابقون ، حتى يظل هذا الملتقى مناراً شامخاً ، ومنبعاً صافياً ، ومرجعاً موثوقاً ، وقدوة حسنة ، كما أدعو الله جل جلاله أن يمنهم جميعاً بالإخلاص ، والرفق في الأمر كله ، والتوفيق للتحمل والصبر في سبيل الدفاع عن الحق إيماناً واحتساباً.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى كل إخواني الذين رحبوا بهذا اللقاء مع هذا العبد الضعيف وأعلنوا حبهم لي وطرحوا أسئلتهم لطفاً منهم ، وتواضعاً للحق ، وحرصاً على زيادة المعرفة، وأقول لهم جميعاً : زادكم الله علما وتقوى وإخلاصاً ، ومتعة بالعلم والصحة والعافية، وأحبكم الله الذي أحببتموني من أجله .

كما أرجو منكم جميعاً أن تعذروني على تأخر الإجابات ، فقد كنت مشغولاً ببعض

الشواغل العلمية ثم جاءنا شهر رمضان المبارك شهر العبادة .

وكنت أحاول اغتنام كل فرصة للإجابة على أسئلتكم ، والحمد لله الذي يسَّر لي ذلك ، فإن أصبت فمن فضل الله تعالى ، وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان ، وما أردت إلا الإصلاح ما استطعت . وما توفيقي إلا بالله العلي العظيم .

❑❑❑

(س:١) فضيلة الشيخ : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

ففرصة سعيدة جداً أن نلتقي بفضيلتكم عبر هذا الملتقى المبارك . وسؤالي : ما هي نصيحتكم ـ بارك الله فيكم ـ لطالب العلم ، وبخاصة علم الحديث .

ج ١ : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته .

نصيحتي لطلبة العلم ، أن يخلصوا لله النية ، ويتضرعوا إلى الله تعالى دائماً دون انقطاع ، ويرجوا منه الصحة والعافية والسلامة والتوفيق وسداد الخطوات ونجاح الجهود ، ويحاولوا بقدر الإمكان أن يهيئوا أنفسهم من خلال دراسة كتاب مختصر ، كخطوة أولى في مجال التكوين ، وحفظ ما فيه من المصطلحات أو القواعد ، وإن لم يفهم منها شيئاً ؛ إذ الهدف من ذلك هو تهيئة النفس لدراسة الكتب الأخرى في الموضوع ذاته .

بعد ذلك ينتقل الطالب إلى كتاب آخر لدراسة الموضوع ذاته ، لكن بأسلوب آخر ، وهو دراسة كل مسألة على حِدَة عن طريق المقارنة بين أكثر من كتاب ، لا سيما بين كتب المتقدمين وكتب المتأخرين ، حيث يساعد ذلك الطالب على استيعاب الموضوع الذي يقوم بدراسته .

فإذا لاحظ الطالب في أثناء المقارنة شيئاً من الفروقات بين الكتب حول مسألة ما ، فعليه أن يتجه نحو أستاذ متخصص خبير في علم الحديث ، أو يعتمد على نفسه ـ إن أمكن ـ لتحديد الإشكال ثم الإجابة عنه في ضوء الأدلة .

ولا ينبغي أن يشكِّل هاجس الخوف من احتمال وقوع خطأ في فهمه أو استنتاجه مانعاً من سعيه شخصياً في سبيل ذلك ، وإن كان الخطأ مما لا بد منه في بداية الطريق

بشكل طبعي فإن هذا الأسلوب المتمثل في المقارنة يساعده في المستقبل على تجنب الأخطاء ، وتنمية مواهبه العلمية ، وذلك فقط إذا كان مستعداً للنقاش مع إخوانه حول ما استنتجه وتوصل إليه ، وقبول الحق منهم ، حتى وإن كانوا ممن يكرههم أو أقل منه شأناً .

أما إذا كان متكبراً ومقدساً لما كان يفهمه ، ومعظماً لنفسه ، فعليه أن يترك هذا المجال العلمي لأهله .

إن طريقة المقارنة في الدراسة مفيدة جداً ، وعلى الطالب أن يتدرب عليها شيئاً فشيئاً منذ الخطوة الأولى في مرحلة التكوين ، فإذا اعتمد الطالب في بداية حياته العلمية هذا الأسلوب ، واستمر على ذلك تحت توجيهات الأساتذة المتخصصين ، فإنه بإذن الله تعالى يستطيع أن يكوِّن نفسه تكويناً علمياً صحيحاً يساعده على إثراء المكتبات العلمية بالإبداع والعطاء العلمي المتجدد .

وللأسف الشديد فإننا نرى كثيراً من الباحثين ممن لا يهتم بالدراسة المقارنة إلا لدافع عدائي ، فإذا ظهر بينه وبين غيره عداوة سعى جاداً في تتبع ما ألقاه من المحاضرات وما كتبه من الأبحاث وما ألفه من الكتب ، ونبش المهملات التي تراجع عنها مخالفه ، ذلك من أجل المقارنة بين الجديد والقديم ، ثم يهيئ نفسه لتوجيه التهم نحوه بالتناقض أو بالانحراف أو غير ذلك . أما في غير ذلك فهو هادئ مقلد ومعيد ومعظم مقدس .

بقي هنا أمر آخر مهم للغاية ، وهو ما يتصل بسلوك الطالب ؛ فمثلاً ؛ لما تتبين له الإجابة ويتم حل الإشكال ، سواء عن طريق الأستاذ أو بناء على جهده الشخصي ،

وأصاب الحق في ذلك ، فعليه أن يحمد الله تعالى ويشكره ، ولا يتخذ من ذلك ذريعة لإثارة الفتن أو للتكبر على زملائه أو أساتذته ، ولتحقيرهم ، كما يجب عليه أن يعتقد أن ذلك نعمة من الله تعالى ، أعطاه إيّاها ليبلوه أيشكر أم يكفر . (والله تعالى أعلم) .

❑❑❑

(س:٢) فضيلة الشيخ حفظك الله وسدد خطاك :

معرفة رجال الحديث لا يتقنها أي أحد بالجرح والتعديل ، و لا يسير على منهجه الصحيح إلا من وفقه الله تعالى لذلك ، فأرشدنا حفظك الله للطريق الصحيح لهذا الدرب . وهل هو بسرد كتب الرجال ؟ أم يعتمد ذلك على حفظ الأسانيد ؟

ج ٢ : أقول : (وبالله التوفيق) جزاك الله خيراً ، وكم يسرنا أن نسمع من شبابنا اليوم مثل هذا السؤال الذي يدل على مدى اهتمامهم بالحديث وعلومه ، وما يلاقونه في سبيل طلب العلم من حيرة ، لقلة من يوجههم توجيهاً سليماً .

أحب أن أذكرك بما يلي :

أولاً : إن علم الجرح والتعديل ليس أساساً في التصحيح والتعليل[1] ، كما هو الشائع لدى الكثيرين ، لقد كان النُّقَّاد يستثمرون جهدهم في تصحيح الأحاديث وتضعيفها من أجل معرفة أحوال رواتها وتمييز الثقات من الضعفاء ، وتصنيفهم في سلم الجرح والتعديل بدقة متناهية ليكون ذلك معولاً عليه في التصحيح والتضعيف

---

(١) كتب بعض الإخوة تعقيبات حول هذه المسألة . سيأتي ذكرها مع الردود مفصلة في الملحق الأول .

عند الضرورة ؛ لذا ينبغي أن لا نتوجه مباشرة ـ قبل أن نعرف حالة الرواية من حيث التفرد والمخالفة والموافقة ـ نحو ترجمة كل من ورد في السند من الرواة ، وهذا عمل غير منهجي ، بل هو عمل مرهق دون فائدة تذكر .

ثانياً : على الباحث أن يستوعب القواعد والضوابط في ترجمة الرواة ، التي ذكرها الشيخ عبد الرحمن المعلمي في الجزء الأول من كتابه «التنكيل» ، ثم طبقها في نماذج كثيرة من تراجم الرواة ، وكذلك ما ذكره الحافظ ابن رجب الحنبلي في «شرح العلل» .

ثالثاً : على الباحث أن يقوم قبل الترجمة بتخريج الحديث تخريجاً علمياً ، ليمهد نفسه للمقارنة بين ما جمعه من المرويات لمعرفة مدى الموافقة بين رواة ذلك الحديث أو المخالفة أو التفرد ، ثم يقوم بترجمة الراوي الذي خالف أو الذي تفرد بالحديث ، مركّزاً على إبراز الجوانب التي تقتضيها مناسبة البحث ؛ من أهمها الصلة بين الراوي وبين شيخه ، ومدى تميزه عن غيره من المحدثين الذين شاركوه في رواية ذلك الحديث ، وينبغي على الباحث أن لا يقتصر على مختصرات المتأخرين ؛ بل عليه أن يتتبع المصادر الأصيلة أولاً ثم ما اختصره المتأخرون المحققون المدققون كالذهبي وابن حجر وغيرهما ، عسى أن يجد فيها ما يساعده على معرفة سبب مخالفته لغيره أو تفرده بما لا يعرفه غيره ، وقد يجد نصوص الأئمة صريحة في ذلك أو ما يساعده على فهمه واستنباطه .

كما ينبغي أن يحاول معرفة مخارج التوثيق والتجريح ومناسبتها ، وهذه أمور ينبغي التركيز عليها ، وحينئذ تتهيأ نفسه تدريجياً لمعرفة ملابسات الرواية ، وقرائنها ، وفقه ترجمة الرواة .

هذا وقد شرحنا هذا الموضوع بشيء من التفصيل في كتاب «كيف ندرس علم تخريج الحديث» .

أما حفظ الأسانيد فلا أنكر ما فيه من فوائد عظيمة ، لكن بدون فقه تراجم الرواة فإن جهد الطالب في الحفظ ونتائجه العلمية تضيع .

وأما ترجمة كل من ورد في الإسناد بداية دون أن يتأمل في حال الرواية من حيث التفرد والمخالفة والموافقة ـ كما تعود عليه كثير من المعاصرين ـ ثم اهتمامه بنقل كل ما ورد في الترجمة من الأقوال فذلك كله يُحوِّلُ بحثه إلى نسخة جديدة من كتب التراجم ، وبالتالي يفقد الباحث فرصة التركيز على ما يخدم موضوع بحثه من النقاط العلمية المهمة ، والإجابة عما يبحث عنه القارئ . (والله أعلم) .

وأزيد الآن في الجواب ما يأتي :

إن عمل الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ في مجال التحقيق والتخريج يشكل أنموذجاً رائعاً لمنهجية ترجمة الرواة ، مع كونه نشأ في محيط لا يعرف فيه علم الإسناد ولا يُقَدَّر فيه فِقْهُ التراجم ، بل يعد ذلك من الطلاسم ، حتى قال لي مشرفي على رسالة الدكتوراه ـ وهو الأستاذ الدكتور : عبد العال أحمد عبد العال ـ جزاه الله خيراً ـ : إن من أساتذة الأزهر من كان يصف الشيخ أحمد شاكر بالجنون ، لكثرة انشغاله بعلم الإسناد واهتمامه البالغ بدراسة أحوال الرواة .

ومن عبقريته أنه نهض ونبغ في هذا المجال ، وكفاه شرفاً أنه بذل ما في وسعه لإحياء هذا العلم الحيوي الذي يشكل ميزاناً حقيقياً لكل العلوم الشرعية التي تعول على الرواية والنقل عن السلف ، على الرغم من تساهله في التصحيح والتضعيف ،

وهذا من طبيعة الأمور التي ينشغل بها الباحث في جو لا يشجع على الإبداع .

ومع ذلك فإن الشيخ أحمد شاكر كان مثالاً يحتذى به في منهجية ترجمة الرواة ، حيث لم يكن يترجم لكل من ورد في السند ، ولا ينقل كل ما ورد في كتب التراجم ، بل كان يركز في الترجمة على من تفرد بالرواية أو من خالف أو سلسلة الإسناد التي تدور عليها الروايات ، كما أنه كان متميزاً بتحليله واستنباطه من النصوص التي كان ينقلها.

ومن الغريب أن الباحث المعاصر يمر بتحقيقات الشيخ أحمد شاكر وتخريجاته ليل نهار ، لكن لا ينتبه إلى ما تتميز به من الجانب المنهجي الرائع في دراسة الرواة وترجمتهم ، والأسلوب العلمي في التحليل والاستخلاص !

❑❑❑

السلام عليكم حياكم الله فضيلة الشيخ و مرحباً بكم بين أحبابكم :

(س: ٣) ما هي منزلة كتاب «الكفاية في علم الرواية» للخطيب ؟ و لماذا أهمل في تحقيقه تحقيقاً علمياً ؟

ج ٣ : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته ، ووفقك الله وسدد خطاك .

كتاب «الكفاية» له أهمية كبيرة ؛ حيث يحتوي على نصوص النُّقَّاد في كثير من مسائل علوم الحديث ؛ لذا يكون هذا الكتاب أكبر مساعد لطلبة العلم على استيعابهم منهج المحدثين عموماً ، وبناء تصوراتهم حول علوم الحديث من خلال نصوص

النُّقَّاد ، إلا ما تفرد به الخطيب من الآراء التي يشوبها علم المنطق ، والأمور المستجدة في عصره في مجال الحديث وعلومه .

أما الكتاب فبحاجة إلى تحقيق علمي وشرح موضوعي حتى يفهمه القارئ .

أما الإهمال في تحقيقه تحقيقاً علمياً فهو من المصائب العامة التي تعاني منها الكتب وقراؤها عموماً ، وأنت إذا نظرت في طريقة كثير من المعاصرين في التحقيق تبين لك أنهم عادة لا يلتفتون إلى أهمية تحقيق الكتاب إلا إذا كان مخطوطاً ، وأما إذا كان مطبوعاً فلا يطمعون في تحقيقه ليس لأن الكتاب غير قيم ، وإنما لأغراض أخرى يعرفها الجميع ، وللأسف الشديد يخوض الكثيرون في التحقيق دون أن يعرفوا أبجديات علم التحقيق ، لذا نراهم لا يتجاوزون بيان الفروقات بين النسخ دون ترجيح وتحقيق ، ودون دراسة لاختيار أوثق النسخ ولا تتبع أسانيدها ، بل بعضهم يستعجل في عمله لإخراج الكتاب لئلا يسبقه أحد .

ولذا بقي كتاب «فتح المغيث» للسخاوي ، وغيره من الكتب فترة طويلة بطبعتها السيئة والمحرفة ، ومن هنا يعرف سبب إهمال تحقيق كتاب «الكفاية» تحقيقاً علمياً ، ولا يعني ذلك أنه غير قيم .

❑❑❑

(س:٤) ما هي مرتبة الخطيب البغدادي بين علماء الجرح والتعديل ؟

ج ٤ : الخطيب البغدادي ـ رحمه الله تعالى ـ من الحفاظ وعلماء الجرح والتعديل ، ويدل على ذلك ما قام به من استخلاص الفوائد والنقاط من علم الجرح والتعديل ،

وأحوال الرواة ، وأسانيدهم ، وهو الذي أبدع بإفراد تأليف خاص في كثير من مسائل علوم الحديث ، وكان اهتمامه قد انصب نحو ذلك ، ومع ذلك قام بنقد أحاديث بعض الكتب لبعض معاصريه ، ويعرف ذلك بالتخريجات ، والانتخابات ، ولم يقتض عمله العلمي عموماً أن يخوض في الجرح والتعديل كما خاض القدامى . وعلى كل فكلامه في الجرح والتعديل مقبول ومعتمد لا سيما في الرواة المتأخرين . (والله أعلم) .

❑❑❑

(س:٥) سؤال الأخ المنصور .

أما وقد وصل الشيخ ـ وفقه الله ـ إلينا فلا بد أن أقول ما في نفسي حول مصطلح «المتقدمين والمتأخرين» وكنت كتبته سابقاً ، فآمل القراءة بتركيز . حفظ الله الجميع :

أرى ـ والله أعلم ـ أن مسائل المصطلح لم تتغير على مر السنين وهي مبثوثة ـ والحمد لله ـ في مصنفات أهل العلم عبر القرون ، ولازال كل عصر يخرج لنا من تصفونهم أنتم بأنهم على منهج المتقدمين ، أما أنا فلا أقول بهذا المصطلح ، لأني إن قلت به فيلزمني كذلك القول به في بقية علوم أهل الإسلام ـ لا علوم أهل الكلام ـ إذاً ما الذي يحدث ، فالواقع أننا نرى انحرافاً عن المنهج الصحيح في تصحيح الأحاديث وتضعيفها ؟

الجواب والله أعلم ذو شقين :

١ـ قد يجتهد أحد العلماء في تتبع مسائل المصطلح والنظر فيها وتأمل كلام الأئمة

الأوائل واقتفاء آثارهم في الجانب النظري ، ثم إذا جاء إلى التخريج والتطبيق فقد ينشط وقد يضعف ، وهذا الأمر له أسباب كثيرة جداً ، ولعل من أبرزها : الرغبة في كثرة المؤلفات ، الرغبة في البروز على حساب حديث نبينا ﷺ ، وهذا إن كان قليلاً في السابقين فهو في وقتنا كثير نوعاً ما ، إلى غير ذلك من الأسباب ؛ كالمرض والضعف وقلة المراجع ... الخ .

وأنت لو سألت هؤلاء عن المسألة الاصطلاحية ، هل قمت بمراجعتها في الكتب المعتمدة في المصطلح ؟ لأجاب بالنفي ، ولقال لك : الحقيقة أنني خريج كتب التخريج .

فمثلاً : مسألة زيادة الثقة ... هذه المسألة لازالت كتب المصطلح تتناقل أن القول الصحيح أنه لابد من تتبع القرائن ثم الحكم على ضوء ذلك ، فالقول الصحيح مبثوث في الكتب ... وهذا الكلام يقال في جميع فنون العلم كذلك .

٢ـ يجب أن نسعى جاهدين لتقرير مسائل المصطلح من طريقين :

أ ـ بيان طريقة الأئمة في كل أبواب المصطلح دون أن ندعي منهجاً للمتقدمين ، باعتبار أن هذا المنهج موجود يصيبه من بحث عنه ، شأنه شأن بقية العلوم ، وأن الذي ينبغي إحياؤه هو : روح المحدث الباحث عن الصواب ، ومن هنا ينبغي أن نحذر من إحياء مسألة المتقدمين والمتأخرين دون إحياء روح البحث والهمة في تتبع الطرق والروايات فنقع فيما نقدنا الناس فيه ، فطالب علم الحديث ينبغي أن يتقرر لديه أنه يصحح أو يضعف كلام النبي ﷺ ، وعليه أن يخلع من رأسه كل غرض دنيوي ، فالتجارة ليس هذا أحد ميادينها .

ب ـ التطبيق العملي المرافق للدراسة النظرية ، وهنا ينبغي دراسة الأمثلة الصحيحة والواضحة ، مع تربية الطالب على احترام وتقدير أقوال أئمة هذا الفن ، مع كشف حال من يدعي من المحققين المعاصرين أنه وقف على طريق أو شاهد لم يقف عليه أئمة هذا الفن .

والخلاصة ـ عندي ـ أن من اجتهد في مسألة المتقدمين والمتأخرين لم يصب ، العنوان الصحيح : وهو: ضرورة بذل الوسع والجهد في التصحيح والتضعيف ، مع عدم إغفال كلام نُقَّاد الحديث المعتبرين ، والله أعلم .

ج ٥ : أقول (وبالله التوفيق) :

جزاك الله خيراً أخي المنصور ، وكلامك جميل ، وقرأته بتركيز أكثر من مرة حتى أقف على الخيوط التي تربط أول الكلام بآخره ، لكني فشلت في ذلك ، وعلى كل ففيه من الملحوظات ما يأتي:

أولاً : مسائل المصطلح لم تكن كما قلتَ ؛ بل إنها تغيرت ، مثل بقية علوم الشريعة ، بل إن اللغة العربية لم تكن الآن مثل ما هي عليه في العصور السابقة ، حتى أصبحت لغة القرآن غير معروفة الآن ، لذا كان الناس يحتاجون في معرفة خصائصها إلى معاجم اللغة وكتب التفاسير .

إن اللغة لا سيما المصطلحات العلمية كانت تتبدل وتتغير وتتوسع حسب الظروف العلمية التي تمر عليها ؛ لذا لا ينبغي تفسير مصطلح أو كلمة وردت في محاور القدامى بما استقر عليه اليوم من المفاهيم والمعاني ، دون مراعاة أسلوبهم في استخدام هذا المصطلح أو تلك الكلمة ، ودون تأمل في تاريخ دلالتها اللغوية .

وذلك واضح جداً من خلال نظرة سريعة في مصطلحات العلوم ، وقد شرح ذلك بشيء من التفصيل محققو علمائنا السابقين . على سبيل المثال : مصطلح (التوسل والوسيلة) ، إذ يفسر اليوم بما هو غير مألوف في العصور الأولى .

انظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في رسالته القيمة في التوسل .

وكذلك مصطلح (الفقيه) يتداول الآن بحيث يضيق معناه الذي وسّع فيه القدامى ، وكيف يفسر الفقه الذي جاء في حديث : « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» ، وما المقصود بالفقه هنا في هذا الحديث ؟ هل يعني أنه عالم في فقه العبادات والمعاملات كما هو متبادر الآن في الأذهان ؟ أو عالم في أمور الدين كلها ؛ كالسلوك والعقيدة وأمور الشريعة ؟

ونرى ذلك التفاوت أيضاً في مصطلح (النية) الذي أصبح الآن مصطلحا فقهياً ، يتبادر إلى الذهن عند الإطلاق ما هو أخص من الإخلاص الذي كان هو المقصود بالنية في العصور الأولى ، لا سيما في حديث : « إنما الأعمال بالنيات » .

هذه الأمثلة ذكرتها على وجه السرعة . أما في كتب المصطلح فآثار التغيير ملموسة عند من يملك منهجاً سليماً في فهم النصوص . من تلك الآثار إطلاق صحيح لذاته ، وصحيح لغيره ، وحسن لذاته ، وحسن لغيره ، والحاكم ، والمسنِد ، وغير ذلك مما لن تجد له في نصوص النُّقَّاد أثراً .

بل إذا تأملت في كتب المصطلح ترى أن كثيراً من المصطلحات وتعريفاتها كانت مرتبطة بأحوال الرواة ، وبتغيرها تختلف المصطلحات وتعريفاتها ، ويشهد على ذلك ما يأتي من المصطلحات وتعريفاتها : صحيح لذاته ، وصحيح لغيره ، وحسن لغيره

وحسن لذاته ، والشاذ والمنكر ، والمحفوظ والمعروف ، والحديث المتروك ، والحديث الموضوع ، حيث إن هذه المصطلحات وتعريفاتها قائمة على ربطها بأحوال الراوي ، الأمر الذي أدى إلى فهم كثير من المعاصرين أن التصحيح والتضعيف والتحسين والترجيح تابع لأحوال الرواة ، كما أدى ذلك إلى ظهور تباين منهجي بينهم وبين النُّقَّاد القدامى في ذلك .

أما تصحيح الفقهاء المتأخرين وتضعيفهم للأحاديث فكان على غير نهج المتقدمين النُّقَّاد كما صرح بذلك ابن دقيق العيد واللاحقون . وإذا تتبعنا عمل كثير من المتأخرين المحدثين والمعاصرين وجدناهم على منهج الفقهاء .

ومن وقف على هذا الواقع من التباين المنهجي بين النُّقَّاد وبين غيرهم فإنه لا يفسر الصحيح الذي أطلقه الإمام السيوطي مثلاً بالمعنى الذي قصده النُّقَّاد ، ومن لم يقف على ذلك فإنه يكون قد قلب الأمور رأساً على عقب .

ومن أخطر آثار التبديل والتغيير في مسائل المصطلح فصل الإسناد عن المتن في الحكم . في الواقع أن السند لا يحكم عليه بالاتصال أو الانقطاع أو الإرسال أو التدليس أو الصحة أو الضعف أو الحسن إلا في ضوء المتن ، وإلا فهو حكم عام بعيد عن الواقع الذي هو محل الدراسة ؛ إذ يكون الحكم على ظاهر حال الراوي ، والمعاصرة ، واللقاء ، ولا يكون لذلك صلة بذلك الحديث الذي رواه ، وبالتالي لا يفهم من ذلك الحكم: أن الراوي سمع هذا الحديث ممن هو فوقه ، ولا أنه أصاب في روايته ، أو أخطأ فيها .

إذن يكون قولك : « إن مسائل المصطلح لم تتغير » تنقصه الدِّقَة في نظري ، ولا

أعني بذلك إلصاق تهمة التبديل إلى أئمتنا السابقين ؛ إذ أعتقد جازماً بأنهم لم يقصروا في جمع ما يتعلق بمنهج النُّقَّاد من المسائل والمصطلحات ، بل أضافوا في كتبهم ما استخدموا من المصطلحات ، ولم يتركوا شيئاً يتعلق بعلم الحديث إلا أوردوه فيها ، لكن ذلك مبثوث فيها من غير ترتيب ، ويحتاج القارئ إلى منهج سليم أساسه الترتيب والمقارنة .

وهناك مسائل كثيرة ينبغي تقييدها بما ذكر في مواطن أخرى ، وأحسن مثال لذلك مسألة (زيادة الثقة) ، وقد شرحت ذلك في بعض أبحاثي حول زيادة الثقة [٢] بعد أن رأينا بعض أفاضل العصر يقول : « زيادة الثقة مقبولة ، كما هو مقرر في كتب المصطلح » ، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على مدى تغير مسائل المصطلح .

ثانياً : الانحراف في التصحيح والتضعيف .

إن الذين تصدوا لتصحيح الأحاديث وتضعيفها والترجيح بينها بناء على أحوال الرواة إنما ينهجون منهجاً مختلفاً عمن يصحح ويضعف بناء على مدى موافقة الراوي للواقع الحديثي أو مخالفته له أو تفرده بما له أصل أو بما ليس له أصل ، وبعبارة أخرى : على مدى خلوه من شذوذ وعلة ، سواء أطلقنا عليهم مصطلح: المتقدمون والمتأخرون ، أم نقاد الحديث وغيرهم ، أو غير ذلك ؛ فإن التباين المنهجي بين النُّقَّاد وغيرهم أمر واقع لا يمكن إنكاره .

وما نراه اليوم في كتب كثير من المعاصرين من التخبط لم يكن إلا نتيجة خلطهم بين منهج الفقهاء وعلماء الأصول وبين منهج نقاد الحديث المتقدمين .

---

(٢) قام « ملتقى أهل الحديث » مشكوراً بطبع هذا البحث ونشره .

ثالثاً : مصطلح: المتقدمون والمتأخرون .

هذا مصطلح آثرته لاعتبارات كثيرة ؛ من أهمها كونه مألوفاً لدى الجميع في جميع أنواع العلوم الشرعية ، ثم إنه لا مشاحة في الاصطلاح ، لذا ينبغي تفسيره بالمعنى الذي بينته في أكثر من موضع من كتبي ، وقد صرحت فيها بأني لا أقصد بذلك جميع المتقدمين ولا جميع المتأخرين ، وأن الفاصل بينهم ليس زمنياً ، وإنما هو منهجي ، ولم يكن استثناء من عرف بالتساهل بالتصحيح كالحافظ ابن خزيمة والحافظ ابن حبان والحاكم منهم إلا على ذلك الأساس ، وأن هذا الاستثناء متفق لدى الجميع ، مع بيان تفاوت مراتبهم في التساهل . فمعنى ذلك أنه من الضرورة استثناء كل من يسلك طريقة هؤلاء الحفاظ المعروفين بالتساهل في التصحيح والتضعيف ، سواء كان متقدماً أو متأخراً ، وبأي مصطلح كان ذلك ، فالمهم هو عدم الخلط بين المناهج المختلفة في التصحيح والتضعيف ، وقواعدهما ومعاني المصطلحات المنبثقة عنها .

أما إذا استخدمنا مصطلح : « المحدثون والفقهاء » كما يحب بعض الإخوة ؛ فإن ذلك يساعد على رسوخ خطأ فادح في نفوس الأجيال ، ألا وهو الفصل بين المحدثين والفقهاء ، وأن المحدثين ليسوا فقهاء ، هذا في الحقيقة نكران للتاريخ . ثم إن ذلك يوهم أن المحدثين كانوا جميعاً يمارسون النقد ، وليس الأمر كذلك . ولم يسبقنا أحد باستخدام هذا المصطلح في المجال الذي نحن بصدده ، بينما مصطلح: المتقدمون والمتأخرون ، قد استخدمه من قبلنا ، انظر الحافظ ابن حجر والذهبي والسخاوي وغيرهم ممن أوردنا أسماءهم في كتاب «الموازنة» .

رابعاً : إحياء روح التتبع والبحث .

إذ نلفت أنظار الباحثين إلى مسألة « المتقدمين والمتأخرين » وندعوهم إلى ضرورة الاعتناء بها ، فإننا نهدف بذلك إلى إحياء روح التتبع والبحث في التصحيح والتضعيف ، وإحياء منهج النُّقَّاد فيهما حتى يستوعبه الباحثون ؛ إذ النُّقَّاد هم المصدر الأصيل في هذين المجالين ، أما المتأخرون فهم عالة عليهم فيما يخص الحديث الشريف رواية ونقداً .

وإذا لم يستوعب الباحث منهج النُّقَّاد ولم يفهم مصطلحاتهم فما فائدة التتبع والبحث والهمة والنشاط ؟ وهو ـ كما قلتَ أنتَ ـ إذا سألت أحدهم يقول أنا خريج كتب التخريج ، أوليس هذا مما ينبغي علاجه أخي (المنصور) ؟!

❑❑❑

شيخنا المحدث الناقد : جزاكم الله تعالى كل خير على ما تتحفون به طلاب العلم من رائع ما يخطه بنانكم ونسأل الله تعالى أن يديمكم ويوفقكم لرفع كلمته العليا وأن يحفظكم من كل مكروه :

(س:٦) ما قولكم في مصطلح الإمام الترمذي : « حسن غريب » .

(س:٧) هل يصح في المهدي المنتظر عندكم شيء .

(س:٨) ما هي مرتبة أقوال الحافظ البيهقي والحافظ الطحاوي في نظركم بين أقوال المتقدمين .

(س:٩) هل ترون من فرق بين مجرد ذكر ابن حبان لراو في كتابه «الثقات» دون التنصيص على أنه ثقة وبين من ينص على أنه ثقة أو مستقيم الحديث في ذلك الكتاب .

ودمتم ذخراً للإسلام والمسلمين .

ج٦ : شكراً جزيلاً على لطفكم ، جزاكم الله خيراً ، ودمتم ذخراً للإسلام والمسلمين .

أما مصطلح « حسن غريب » فقد شرحته في بعض أبحاثي .

إني أرى ـ في ضوء تتبعي وحدود فهمي ـ أن الإمام الترمذي يقصد بهذا المصطلح أن معنى الحديث سليم من الشذوذ والغرابة ، لكن قد يكون المتن من حيث إضافته إلى النبي ﷺ غير ثابت لما في الرواية من غرابة وإشكال .

ومما يزول به شذوذ المعنى أن يكون قد عمل به بعض الصحابة مثلاً أو وافق فتواهم .

انظر إلى حديث معاذ في جمع التقديم ، يقول فيه الإمام الترمذي رحمه الله :

« حديث معاذ حسن غريب ، وحديث الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل حديث غريب ، والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ من حديث أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ أن النبي ﷺ جمع في غزوة تبوك بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء » .

فبهذا التعليق يكون الإمام الترمذي ـ رحمه الله ـ قد أعل رواية الليث ، وفي الوقت ذاته حسن معنى المتن لوجود شاهد يتمثل في عمل بعض الصحابة بما يوافقه بحيث يزيل عنه غرابته وشذوذه[٣] .

---

(٣) راجع التفاصيل في كتاب «الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين» ص : ١٣٦ – ١٣٧ .

لذا لا يلزم من تحسين الترمذي لحديث ما أن يكون صالحاً للاحتجاج به ، كما بين ذلك الحافظ ابن حجر في كتابه «النكت» .

ج٧ : أما ما يتصل بالمهدي فلم أقم بدراسته ، بل قرأت ما كتبه فضيلة الدكتور عداب قراءة عابرة وسريعة ، فوجدته يضعف بعض الأحاديث بتكلف شديد .

ج٨ : أما الحافظ البيهقي فيختلف عن الحافظ الطحاوي ، حيث يعد الأول ناقداً بينما لا يعد الثاني كذلك .

ج٩: أما السؤال الأخير : فنعم هناك فرق ؛ فمن قال فيه ابن حبان: مستقيم الحديث ، فمعناه أن التوثيق كان بناء على تتبع أحاديثه ، وكذلك الأمر كلما تضمن تعليقه على الراوي عبارة تدل على أنه قام بتتبع أحاديثه ، وأما إذا أورد في كتابه «الثقات» راوياً ولم يصفه بشيء فليس فيه ما يدل على أنه قام بتتبع أحاديثه ، فقد يكون مجهولاً .

وعلى كل فالرواة في «ثقات ابن حبان» على أقسام ومراتب كما شرح ذلك الشيخ عبد الرحمن المعلمي ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه «التنكيل» .

❑❑❑

الشيخ الفاضل حمزة المليباري حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(س:١٠) سؤالي الأول هو: هل الاقتصار على «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في الحكم على الرجال منهج سديد ؟

ج ١٠: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته .

ليس منهجاً سديداً بالنسبة إلى كل الرواة ، فقد يكون بعض الرواة مختلفاً فيه يقتضي ذلك الوقوفَ على مخارج التوثيق والتجريح . وبالتالي ينبغي مراجعة الكتب القديمة من تأليف أئمة الجرح والتعديل أنفسهم .

❑❑❑

(س:١١) سؤالي الثاني هو: ما هو عدد الأحاديث النبوية المرفوعة الصحيحة هل بالإمكان حصرها في كتاب معين فإن بعضهم ينكر قول من يقول إنها لا تتجاوز الأربعة آلاف حديث أو عشرة آلاف حديث كما جاء عن الذهبي فهل تُحد بحد معين أم أن كلامه ﷺ كثير فلا يُعقل حصره .

ج١١: الله أعلم .

❑❑❑

(س:١٢) السؤال الأخير وهو أهمها : أرجو منكم حفظك الله أن تذكروا لمن انتهى من دراسة كتب المصطلح وأتمها وعرف المراد بمصطلحات الأئمة منهجاً في إتمام دراسته سواءً كان ذلك إرشاداً لدراسة كتب الرجال والطريقة المناسبة أو عملاً وتمرناً على التخريج أو جرداً للسنة وشروحها .

وجزاكم الله خير الجزاء .

ج١٢: جزاك الله خيراً .

فيما أرى أن التخريج هو الأنسب بالنسبة إلى من استوعب مسائل علوم الحديث نظرياً ، إذ هو مرحلة تطبيقية لعلوم الحديث ، لكن يجب أن يكون التخريج تخريجاً علمياً بعيداً عن التخريج الفني الذي يتمثل في تكثير مصادر الحديث وترجمة كل من ورد من الرواة ، وإذا كنت راغباً في التدريب على التخريج العلمي فإني أنصحك بقراءة كتاب «كيف ندرس علم تخريج الحديث» قراءة متأنية وواعية .

وإذا قمت بممارسة التخريج العلمي ، سيكون ذلك بإذن الله تعالى عوناً على استيعاب علوم الحديث نظرياً وتطبيقياً ، وفهم منهج نقاد الحديث في التصحيح والتضعيف فهماً صحيحاً .

❑❑❑

(س:١٣) الشيخ الفاضل الدكتور حمزة المليباري وفقه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، أما بعد :

أعتذر في البداية على أن سؤالي فيه إطالة ، ولكنه معضلة في المصطلح والخلاف فيها واسع ، ولم أجد من حرَّر ذلك بتفصيلٍ يشفي الغليل ويطفئ ظمئ ويحلّ الإشكال ألا وهي قضية توثيق من ليس له إلا بضعة أحاديث .

أقول إني أستطيع تصنيف منهج توثيق الرجال (متشدد أم متوسط أم متساهل) . هذا فيمن كان كثير الحديث . أما من كان قليل الحديث فيختلف الأمر كثيراً . والناس فيه على مذاهب :

١ ـ مذهب توثيق المجاهيل ، حتى لو كانوا لا يعرفون عنهم شيئاً . وهو مذهب ابن حبان والعجلي وابن خزيمة والحاكم .

٢ ـ مذهب توثيق قليل الحديث ، من ليس بالمشهور حتى لو لم يكن له إلا حديثٌ واحد . وهو مذهب محمد بن سعد (مع المدنيين) ، وابن معين و النسائي وأبو نُعَيْم والبزّار وابن جرير الطبري والدارقطني والبزار وأبو زرعة الرازي . كل هذا وجدت من نصّ عليه ووجدته بالاستقراء كذلك .

٣ ـ مذهب الجمهور: لا يوثقون أحداً حتى يطلعون على عدة أحاديث له تكون مستقيمة . وبذلك يجزمون بقوة حفظ هذا الراوي . وهو مذهب غالب علماء الجرح والتعديل وبخاصة البخاري وأبي حاتم الرازي .

٤ ـ مذهب التضييق في هذا والتشديد في ذلك . كما يفعل ذلك ابن حزم وابن القطان الفاسي حتى أنهم قد يجهّلون أناساً من الثقات أو أناساً لا بأس بهم .

المذهب الأول والرابع مردودان . والثالث معتمد . لكن الإشكال في الثاني . ويعتمده أكثر المتأخرون ، لكن فيه نظر . والمشكلة في أصحاب المنهج الثاني يوثّقون من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيما يروي متابعٌ أو شاهد ، و إن لم يرو عنه إلا واحد و لم يبلغه عنه إلا حديث واحد . و قد يكتفي ابن معين بسماع عدد قليل من الأحاديث كما في محمد بن القاسم الأسدي (كذبه أحمد وأبو داود والدارقطني ، وضعفه علماء الحديث كلهم إلا العِجلي وابن معين!) .

قال المعلمي اليماني في كتابه «التنكيل» (١/٦٧) : « وكان ابن معين إذا لقي في رحلته شيخاً فسمع منه مجلساً ، أو ورد بغدادَ شيخٌ فسمع منه مجلساً ، فرأى تلك

الأحاديث مستقيمة ، ثم سُئِلَ عن الشيخ وثَّقه! وقد يتفق أن يكون الشيخ دجَّالاً استقبل ابنَ معين بأحاديث صحيحة ، ويكون قد خلط قبل ذلك أو يخلط بعد ذلك . ذكر ابن الجنيد أنه سأل ابنَ معين عن محمد بن كثير القرشي الكوفي فقال : « ما كان به بأس » (وهو توثيق باصطلاحه) . فحكى له أحاديث تُستنكر ، فقال ابن معين : (فإن كان هذا الشيخ روى هذا فهو كذَّاب ، وإلا فإني رأيتُ حديث الشيخ مستقيماً) » . قلت : وهذا سبب الاختلاف الكبير الذي نجده أحياناً في أحكام ابن معين على الرجال.

وألحق السخاوي (كما في «فتح المغيث») الدارقطني والبزار في توثيق المجهول إذا روى عنه اثنان كما يفعل ابن خزيمة وابن حبان . أما البزار فقد عُلِم تساهله . والدارقطني وجدته كذلك: يوثق أحياناً تابعين مجاهيل قليلي الحديث لم يوثقهم أحدٌ قبله . بل إن الدارقطني نص على ذلك في «سننه» (٣/ ١٧٤) .

أما أغلب علماء الحديث فلا يوثقون أحداً حتى يطلعون على عدة أحاديث له تكون مستقيمة ، و تكثر حتى يغلب على ظنه أن الاستقامة كانت ملَكةً لذلك الراوي . ولذلك تجد البخاري دقيقاً جداً في أحكامه ، وإلا سكت عن الرجل . فإذا جاءك الحكم من البخاري بالتوثيق أو التضعيف فحسبُكَ به . وكذلك كان أبو حاتم شديداً في نخل الروايات . فإن لم يجتمع له عدد كافٍ لإصدار حكم على الراوي فإنه قد يسميه شيخاً أو يسكت عنه عادةً .

المشكلة يا شيخنا أننا لا يمكن أن نعرف قوة ضبط الراوي إلا بمقارنة حديثه مع حديث غيره . فإن كان له حديث كثير ، يكون الحكم عليه ممكناً ودقيقاً . لكن المشكلة فيمن لم تكن له إلا بضعة أحاديث تفرد بها .

فبالله عليك كيف نعرف إن كان ضابطاً أم لا ؟

نعم ، الأصل في المسلمين العدالة ، لكن الكلام على الضبط . النسائي مثلاً مشهورٌ عنه أنه متشدد . لكني وجدت أن ذلك في كثير الحديث فقط .

لكنه متساهل جداً في توثيق المجاهيل حتى ممن لم يرو عنه إلا واحد . وهو بذلك يشابه ابن حبان كثيراً . قال الذهبي في «الموقظة» : « وقولهم : (مجهول) ، لا يلزمُ منه جهالةُ عينِه ، فإن جُهِلَ عينُه وحالُه ، فأَولَى أن لا يَحتجُّوا به . وإن كان المنفردُ عنه من كبارِ الأثبات ، فأقوى لحاله ، ويَحتَجُّ بمثلِه جماعةٌ كالنَّسائي وابنِ حِبَّان » .

وقد أجد الراوي من الطبقة الثالثة مثلاً يقول عنه ابن المديني أنه مجهول لم يرو عنه إلا واحد . وأجد النسائي (على تأخر زمنه النسبي) قد وثقه أو قال لا بأس فيه . مع أنه ليس له إلا بضعة أحاديث عن تابعي واحد ، ولم يرو عنه إلا رجل واحد . وابن سعد كثيراً ما يوثق الراوي رغم قلة حديثه (باعترافه) . وقد أجد وصف حال هذا الراوي مطابقة لقول شيخه الواقدي ، أي أنه قد اعتمد بتوثيقه على قول الواقدي المتروك . ولطالما نبه ابن حجر على ذلك .

وقال في مقدمة «فتح الباري» (١/٤٤٣) : « ابن سعد يقلد الواقدي . والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق » .

والمشكلة هي ماذا نفعل فيمن يوثقهم إلا هؤلاء ؟! ثم إني قد وجدت اضطراباً في منهج هؤلاء أيضاً . فقد رأيت الحافظ الدارقطني ـ رحمه الله ـ يجهّل العالية امرأة أبي إسحاق السبيعي (رغم رواية زوجها وابنها عنها وهما من هما) ، لأنها تنقل خبراً يعارض مذهبه الشافعي . وقد رد عليه ابن الجوزي . لكنه في المقابل يوثق رجلاً

مجهولاً لم يرو عنه إلا مكحول وليس له إلا حديث واحد في القراءة خلف الإمام (وهو المذهب الشافعي) رغم أن خبره شاذ .

ولا ريب أنه لم يفعل ذلك عن قصد منه . ونحن نأخذ أفعال علماء المسلمين على أحسن محمل . فكيف بأمير المؤمنين في الحديث في عصره؟ لكنه غير معصوم أيضاً على أن يخالف مذهبه في التوثيق الذي نص عليه .

إجمالاً فالمشكل في هذه المسألة أني وجدت الكثير من هؤلاء الرواة لم يوثقهم إلا من كان من أصحاب المذهب الثاني . بعض هؤلاء هم مجاهيل فعلاً (إما بنص واحد على ذلك ، أو لم يكن له إلا بضعة أحاديث ولم يرو عنه إلا واحد) . لكن من هؤلاء من أخرج له مسلم في «صحيحه» ، خاصة من قدماء التابعين . فهذا هو الذي يجعلني أحتار كثيراً في أحاديث هؤلاء .

وليتك يا شيخنا الفاضل تخصص لهذا الموضوع كتيّباً من كتيّباتك القيمة المفيدة . فقد عرفت فيك بعد النظر وسعة الاطلاع وحسن الفهم ما يقل أن يوجد عند غيرك . والموضوع شائك يحتاج فعلاً لكلمة أطول من (نعم) أو (لا) . وجزاك الله خيراً على جهودك ، وبارك بك . محمد الأمين .

ج١٣: أقول : جزاك الله تعالى خير الجزاء ، وبارك في جهدك ، وعلمك ، وسدد خطاك ، ومداخلاتك قوية تدل على كثرة الاطلاع والتتبع والتحليل .

مسألة الجرح والتعديل مسألة شائكة جداً ، وفي كثير من الأحيان لا يصفو كدر الإشكال فيها ، لذا يتوقف استيعابها على ممارسة طويلة لنصوص النُّقَّاد فيها ، لأن مناهجهم ـ وإن كانت كما شرحتَ في السؤال ـ مؤسسة على المعرفة والخبرة ، فكلامهم

في الجرح والتعديل منضبط بقواعدهما ، لكن الخلل والغموض والإشكال يأتي دائماً من تفسيرنا لمصطلحاتهم ، وسوء فهمنا لمقصودهم بها .

الذي ينبغي فهمه في ضوء ما ذكرتَ في السؤال هو ما يأتي :

أ ـ طريقتهم في الجرح والتعديل تعتمد أساساً على سبر أحاديث الراوي ونقدها تصحيحاً وتضعيفاً ، ولا يمكن ذلك إلا إذا كان الراوي مشهوراً بالرواية وكثير الأحاديث . وأما إذا كان مجهولاً أو قليل الرواية فعند النُّقَّاد لتعاملهم مع أحاديثه منهج سليم يتمثل في نظرهم في مدى صحة ذلك الحديث الذي رواه ؛ فإن كان منكراً مخالفاً لما رواه الناس أو لما ثبت عن النبي ﷺ من السنة ، أو غريباً لا أصل له في روايات غيره ، وليس فيها ما يشهد له من حديث مروي أو عمل سابق في عهد الصحابة فيرد ذلك ، وإن كان ما رواه مطابقاً لما رواه غيره أو له شاهد من مرويات الآخرين ولم يتفرد به عن المشاهير فيصحح . بل من علماء الجرح والتعديل من يوثقه بناء على ذلك ، أو يقويه ، لكن معرفة عدالته متوقفة . ولا يعني من توثيق من وثقه أنه عدل ، كلا ، وإنما معناه فقط: أن ما رواه من الحديث صحيح ، لا أكثر ولا أقل .

ب ـ إن طريقة المحدثين في معرفة عدالة الراوي تكون على ما يأتي :

* إذا كان الراوي معاصراً لهم وعايشهم فإن عدالته تعرف من خلال هذا التعامل المباشر ، وهذا ليس مما تتوقف معرفته على المحدثين فقط بل كل من تعامل معه يستطيع معرفة ذلك حسب قدر تعامله .

* وأما إذا كان غير معاصر أو معاصراً لكن لم يعايشه المحدث ، فإن عدالته تعرف من خلال شهرته ، مع سكوت الناس عن الإخبار بما يفسقه أو بما تختل به

عدالته . فإن سكوتهم هذا في حقه أكبر دليل على أنه كان مرضياً لدى معاصريه ، إذ شهرته مما يدعو الناس لنقل ما يلفت انتباههم حوله . وكلما يكون الراوي مشهوراً يكون أدعى إلى نقل ما وقع منه إذا كان لافتا للنظر .

فبناء على هذه الحقيقة ، إذا وثّق أحد النُّقَّاد راوياً مجهولاً لم يعرفه المحدثون لقلة ما كان يروي فإن معناه أنه روى حديثاً صحيحاً غير مخالف ولا منكر .

وأما حال الضبط فيعرفه المحدث ـ سواء أكان معاصراً أم غير معاصر ـ من خلال سبر مروياته وعرضها على أحاديث غيره من الرواة الثقات ؛ فبقدر موافقته لها أو مخالفته أو غرابته يوثّق ويجرح .

وأما المجهول فلا مجال لمعرفة حاله العام في جانب الضبط ولا في جانب العدالة ، وإنما يوثقه من يوثق أو يجرحه بناء على ما رواه من حديث .

ج ـ ثم إن منهج العلماء في استخدام مصطلح (ثقة) معروف وأنه يتفاوت بين ناقد وآخر ، أو بين حين وآخر بالنسبة إلى ناقد واحد ؛ لذا فإن تفسير هذا المصطلح لا يكون مستقيماً إلا إذا راعينا فيه ذلك التفاوت .

فمثلاً : علمنا من خلال التتبع أن ابن معين كان يستخدم مصطلح (ثقة) فيمن كثرت أحاديثه واستقامت معظمها ، وفيمن لم يعرفه هو إلا بحديث واحد مستقيم ، وبالتالي فإن معنى هذا المصطلح لا يكون موحداً في الحالتين ؛ فيعني ابن معين في الأولى : أن الراوي كثير الحديث مع استقامة حفظه في رواية معظمه ، أو أنه ضابط للأحاديث ولم يختل حفظه فيها ، بينما يكون المعنى في الحالة الثانية غير ذلك ، وهو أنه وقف على حديث واحد مستقيم لذلك الراوي ، وأنه ثقة في هذا الحديث ، ولا يعني

أبداً أنه ثقة ضابط في جميع أحاديثه ، وإذا فسرناه في الحالتين جميعاً بما هو متبادر في الذهن ، ألا وهو قوي الحفظ وضابط لمعظم أحاديثه أو أكثرها ، فإن مصدر الخلل هنا فيما يخص توثيق ابن معين يكون من سوء فهمنا .

لا شك أن الراوي الذي وثقه ابن معين بناء على استقامة حديث واحد دون تتبع لما رواه من الأحاديث قد يكون محل اضطراب وتذبذب إذا راجعه أحد بواقع أمره غيَّر رأيه بسهولة .

إذا كان الأمر كذلك بالنسبة إلى منهج ابن معين في الجرح والتعديل فإنه لا يقدم قوله في توثيق راو جرحه غيره بعد أن جرب أحاديثه .

من المعلوم أن معرفة منهج العلماء في الجرح والتعديل لها فوائد عظيمة ، من أهمها الترجيح عند الاختلاف ، وفي حال كون الراوي لم يجرحه أحد ولم يوثقه ، بل تفرد ابن معين ـ مثلاً ـ بتوثيقه يكون ذلك التوثيق محتملاً للوجهين مما يقتضي التريث والتحفظ في نسبة الحكم إلى ابن معين ، بل يتطلب الأمر سبرَ مرويات ذلك الراوي ، وعرضها على رواية الثقات .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن علماء الجرح والتعديل ـ منهم البخاري ومسلم ـ قد يوثقون الرواة من التابعين ويصححون أحاديثهم مع أنهم لم يُعرفوا إلا من جهة راو واحد ، وقد أقر ذلك الإمام الدارقطني حين وضع كتاباً بعنوان «الإلزامات» . هذا لا يعني أن ذلك يكون مطلقاً ، وإنما يتوقف ذلك على جلالة الراوي الذي روى عنه الحديث ، وإمامته ، وطبيعة روايته عن الشيوخ عموماً ، وتحفظه في ذلك .

فالإمام الدارقطني قد وافق البخاري ومسلماً في تصحيح أحاديث بعض الرواة التابعين ، ممن لم يعرفوا إلا عن طريق أحد الأئمة الأجلاء ، ثم أضاف إلى ذلك الدارقطني عدداً آخر من التابعين قياساً على صنيع الشيخين ، فعبر عن ذلك بالإلزام . وليس ذلك استدراكاً على الشيخين بما فاتهما من الأحاديث ، لكن بعض المتأخرين فهموا كذلك ، فأجابوا بقولهم بأنه لا يلزمهما ؛ إذ لم يشترطوا استيعاب الأحاديث الصحيحة .

وحسب القواعد التي درسناها في كتب المصطلح ، والتصورات التي بنيناها حول مسائل علوم الحديث لا يصفو لنا كدر الإشكال في ذلك الصنيع المتمثل في توثيق بعض التابعين ممن لم يعرفوا إلا عن طريق راو واحد ، بل يستعجل بعضهم إلى الحكم بأنهم من المجاهيل ، فإن الجهالة حسب اعتقادهم لا ترتفع إلا برواية أكثر من واحد ، لكن الأمر ليس كذلك عند النُّقَّاد ، قد يكون الراوي عندهم مجهولاً على الرغم من رواية غير واحد عنه ، وقد يكون معروفاً بل يكون ثقة وصحيح الحديث مع كونه لم يُرو عنه إلا واحد ، إذن ليست المسألة متوقفة على العدد ، والقياس ، وإنما على نوعية الراوي الذي روى عنه . راجع كتاب «شرح العلل» لابن رجب الحنبلي .

وعليه يكون سبب الإشكال هو الخطأ في فهمنا لمصطلحاتهم وعدم استيعابنا لمنهجهم .

فالإشكال الذي أثرته أخي محمد الأمين ـ حفظك الله ـ أراه من هذا القبيل . (والله أعلم) .

❑❑❑

نرحب أشد ترحيب و أكبره بفضيلة الشيخ البحاثة الناقد : حمزة المليباري ، ونسأل الله أن يبارك فيه و في علمه ..

و قد حصل لي شرف رؤية الشيخ بمدينة قسنطينة البهية خارج مبنى الجامعة الإسلامية بها ، لكن لم يحصل لي السماع من شخصكم الكريم ! و أستأذنكم في طرح بعض ما لدي من أسئلة :

(س:١٤) : هل الحديث الحسن الإسناد ـ على حد المتأخرين ـ له حقيقة عند المحدثين ؟ بل حقيقة في واقع الأمر .

ج١٤ : شكرا جزيلاً ، جزاك الله خير الجزاء ، ووفقنا وإياكم لخدمة السنة إيماناً واحتساباً كما وفق سلفنا الصالح لخدمتها .

إن طريقة المتأخرين عموماً في الحكم على الحديث هي الاعتماد على أحوال الرواة ، لذا فالحديث الحسن على حد المتأخرين قد لا يكون كذلك عند النُّقَّاد ولا في الواقع . هذا وقد شرحنا هذا الموضوع في كتاب «الموازنة» .

❑❑❑

(س:١٥) ما رأيكم في التسامح في باب الآثار الموقوفة وما دونها من حيث قبول رواية من تكلم فيه قليلاً أو كان فيه سوء حفظ ، بشروط وضوابط ، مثل أن لا تعارض شيئاً ثابتاً عن قائل الأثر أو لا تكون مما يخالف أصلاً ثابتاً في أصل الشرع وهكذا ؟

ج١٥ : نعم الأمر كذلك فيما أرى . ويمكن أن يستدل على ذلك بصنيع الإمام

البخاري في «صحيحه» إذ يورد فيه الآثار معلقة ، وكذا الإمام الترمذي في «سننه» والإمام مالك في «موطئه» ، وغيره من الأئمة المتقدمين ، كابن أبي شيبة وعبد الرزاق . وينبغي قبول الآثار التي وردت في هذه المصادر حتى وإن كانت منقطعة أو في رواتها ضعيف متكلم فيه ما لم يتعارض شيئاً ثابتاً عن صاحبها . (والله أعلم) .

❑❑❑

(س:١٦) ما رأيكم في تعارض رواية الثقة والضعيف ، هل تقديم رواية الثقة مطرد ، فإنك تجد من الأئمة من يرجح أحياناً رواية الضعيف أو من تكلم فيه على رواية غيره ممن هو أعلى منه ثقة وضبطاً و يقول : هي أشبه بالصواب لاحتفافها بقرينة كلزوم الثقة للجادة أو كون المتن منكراً أو غير ذلك من القرائن المعرفة بخطأ الراوي أو احتمال خطئه ؟

ج١٦ : نعم يتوقف الترجيح على وجود قرائن وحسب دلالتها ، وتكون القرائن غير محصورة بضوابط معينة ، يصعب على العوام من الباحثين فهمها أو الاقتناع بها ، ويتوقف فهمها واعتمادها في الترجيح على الخبرة الحديثية والمعرفة الواسعة ، كما قال الإمام الحاكم : « الحجة عندنا الحفظ والمعرفة والفهم لا غير » .

أما في حال عدم وجود قرائن يكون الثقة مقدماً على من دونه بدون شك .

إن مسألة الترجيح لا تختلف في خطورتها عن مسألتي التصحيح والتضعيف ، فإن هذه المسائل جميعاً تابعة لمدى خلو الحديث من شذوذ وعلة وانقطاع . فما كان أبعد من هذه الموانع يكون أفضل من غيره ، حتى وإن كان رواة المفضول ثقات أو فيهم

من هو أوثق .

لكن يؤسفنا كثيرا أن نرى بعض باحثي العصر وهم يقحمون أنفسهم في مسألة الترجيح بناء على أحوال الرواة ثم يعترضون على النُّقَّاد لشدة غرورهم بذلك !

❑❑❑

(س:١٧) هل رواية المتروك لا تصلح للاعتبار مطلقاً ؟ وإن كانت لا تصلح فما تعليقكم على عبارة الترمذي فيما يقول عنه حديث حسن قال : « كل حديث يروى ... وفيه : لا يكون في سنده كذاب » فهل يعني أن روايات المتروكين تدخل ضمن حد الحسن عنده ؟

أو هل يعني أن الحسن عنده لا يراد به النوع المحتج به ؟

أو يدخل فيه ما يكون حجة وما دونه ؟

وقد قال الدارقطني وهو يعلل حديثاً يروى عن أبي هريرة وقد حصل فيه اضطراب من رواته الثقات : « ورواه عبد الله بن زياد بن سمعان عن المقبري عن القعقاع بن حكيم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها ، سألت النبي ﷺ . وهو أشبهها بالصواب ، وإن كان ابن سمعان متروكاً » «العلل» (١٥٩/٨) .

ج١٧ : الذي احترز عنه الترمذي بقوله في الحسن هو المتهم بالكذب ، ويدخل فيه المتروك المتفق على تركه أيضاً ، كما أوضح ذلك الحافظ ابن رجب الحنبلي في «شرح العلل» . وإن كان الراوي كذاباً أو متروكاً متفقاً على تركه فإن الأصل المعمول به لدى

عامة المحدثين هو أن لا يروى حديثه في كتبهم ، لغير بيان الضعف ، بخلاف المفسرين وأصحاب السير وغيرهم من الفقهاء ، فإنهم يذكرون في كتبهم أحاديث المتروكين أيضاً .

نعم ، قد يروي المحدث عن المتروك ، لكن فقط على سبيل التساهل أو غفلة منه ، كما وقع في بعض السنن والمسانيد غير المعللة .

أما تحسين الترمذي للحديث فلا يلزم منه أن يكون صالحاً للاحتجاج به ، كما سبق شرح ذلك في أكثر من مناسبة .

وأما ما ذكرتَ من ترجيح الدارقطني فمبناه القرائن التي أوضحتَها في الأسئلة فيما أرى . ومن نظر في عمل النُّقَّاد من جهة أحوال الرواة أشكل ذلك عليه ، ومثل هذه المسألة التطبيقية ليس من السهل أن نعلق عليها قبل الفهم . وقد حاولت ذلك من خلال تتبع سريع ، لكن وجدت نفسي تميل إلى ما ذكرتَ أنت ـ أخي ـ من سلوك الرواة الجادة ، وأنا مقتنع باحتمال وجود أمور أخرى قد تكون معولاً عليها لدى الدارقطني في الترجيح .

وعلى كل لا مانع من القول إن هذا الراوي المتروك لم ينفرد بإضافة الحديث إلى سعيد ، وهو مصدر هذا الحديث ، وباتفاق جميع الرواة على ما رووه عن سعيد يعرف أن الحديث قد حدث به سعيد ، وأن الحديث مرفوع أيضاً ، وليس ذلك مما انفرد به ابن سمعان . لكن الرواة اختلفوا حول شيخ سعيد في هذا الحديث ، وحول الصحابي الذي رواه ، ثم عند المقارنة بين الوجوه المختلفة نجد ما قاله ابن سمعان أصعب على اللسان أن يسلكه وهماً وأن ينزلق إليه من غير شعور ، بخلاف ما ذكره غيره مع

اختلاف فيما بينهم ، فالدارقطني قد عبر عن ذلك بعبارة محترمة حين قال: « وهو أشبهها بالصواب وإن كان ابن سمعان متروكاً » . والله أعلم .

هذا وقد صحح ابن حبان هذا الحديث من رواية الوليد عن الأوزاعي عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إذا وطىء أحدكم بنعله في الأذى فإن التراب لها طهور » ، على الرغم من الاختلاف على الأوزاعي الذي ذكره الإمام الدارقطني (٤/٢٤٩) وقد يكون ذلك التصحيح من تساهل ابن حبان . والله أعلم .

❑❑❑

(س:١٨) ما هو رأيكم في مسألة اشتراط السماع واللقي من عدمه بين المتعاصرين وهل اطلعت على ما كتبه الشيخ حاتم العوني ؟ بارك الله فيكم .

ج١٨: ما ذكره الشيخ حاتم الشريف ـ حفظه الله تعالى ـ في كتابه «الإجماع» هو عين الصواب ، وكنت أرى ذلك منذ سنوات حين كنت في الجزائر ، وقد طرحنا هذا الموضوع أمام بعض الطلبة هناك ، فلما وجدت الشيخ حاتم قد عالج الموضوع بالأدلة الكافية سررت كثيراً ، ودعوت له من أجل ذلك .

لا أدري كيف شاع بين العلماء أن مذهب مسلم في حكم الاتصال بالمعاصرة دون اللقاء بين راويين متعاصرين كان مطلقاً ، بينما يقيد الإمام مسلم ذلك بصريح قوله في المقدمة : « أما والأمر مبهم ... » ، يعني عند الإبهام ، وليس ذلك مطلقاً في عنعنة

المتعاصرين .

ومن المعلوم بدهياً أنه يتعين الحكم بظاهر الأمر عند إبهام الحقيقة وفقدان آليات البحث عنها والتفتيش ، كما هو مألوف لدى الجميع ، وأما الخارج منه فلا يكون إلا مشدداً على نفسه دون أمر شرعي ، لذا أصبحت دعوى مسلم بإجماع المحدثين على الحكم بالاتصال بمجرد المعاصرة مع إمكانية اللقاء بشرط أن لا يكون الراوي متهماً بالتدليس أمراً واقعياً ، ومن المحدثين البخاري وعلي بن المديني .

وأود أن أقول إن الشيخ حاتم ممن أحبه وأحترمه كثيراً لجودة ما كتبه ، وقدرته على تأسيس فكرته واستنتاجاته ، ونفسه الطويل في البحث والتتبع والإبداع ، وما يكتبه يعد أنموذجاً رائعاً للأبحاث العلمية المبدعة .

جزاه الله تعالى خيراً وسدد خطاه ، وحفظه من كل شر وفتنة تصرفه عن الانشغال بالأهم .

❑❑❑

(س:١٩) هل تتفضلون علينا بشرح طريقة مختصرة للحكم على الأسانيد .

ج١٩ : إن شاء الله سأشرح هذا الموضوع بشيء من التفصيل حين أقوم بإعداد كتاب «كيف ندرس علم تخريج الحديث» لطبعته الثانية .

وأود أن أنبه هنا إلى أن الحكم على الحديث يتوقف على خبرة واسعة في التعامل مع الرواياتِ ، ومنهجِ النُّقَّاد في نقدها ، ونوعيةِ القرائن التي يعتمدونها في التصحيح والتعليل والترجيح بين الأحاديث المختلفة . وهذه الخبرة العلمية الشاملة تكون هي

من أهم الفوائد التي تتحقق من تخريج الأحاديث تخريجاً علمياً . وأما الحكم على الحديث من خلال التخريج فليس أمراً سهلاً كما تدرج عليه الكثيرون ، ولبيان الخطوات المرحلية التي يحتاج إليها التخريج العلمي أَلَّفت كتاب «كيف ندرس علم تخريج الحديث» . ومن لم يفهم قصدنا من ذلك اعترض علينا في الكتاب بأنه غير متكامل ، ينقصه رسم طريقة الحكم على الحديث .

لقد سألني بعض زملائي بمكة حين التقيت به سنة ١٤١٩هـ : لماذا لم تشرح في كتابك الجديد طريقة الحكم على الحديث .

واستغربت سؤاله في بداية الأمر ، لأني بينت طريقة التخريج والهدف منه وتوظيف نصوص النُّقَّاد في معرفة حكم الحديث بعد حل الإشكال الناتج من المخالفة أو التفرد . لكن تبين لي أن الأخ إنما سألني عن ذلك بناء على الطريقة التقليدية التي يتدرب عليها الطلاب في الجامعات ، وهي النظر في حال الرواة ثم الحكم على الإسناد حسب مراتبهم . والغريب أن الأخ لم يفهم من طرحي في الكتاب موضوع التخريج وما أصبو إليه من أهداف علمية ومنهجية .

والواقع أن الحكم على الأسانيد لا يحتاج إلى التخريج إذا كان مبنى هذا الحكم أحوال الرواة ومراتبهم في سلم الجرح والتعديل المبينة في كتاب «تقريب التهذيب» . لكن للأسف أن الكثيرين لا يفرقون بين الحكم على الأسانيد والحكم على الأحاديث ، مع أن ذلك مذكور في كتب المصطلح .

❑❑❑

(س:٢٠) ماقولكم ـ شيخنا ـ في دعوى عدم احتجاج الإمام أحمد بالحديث الضعيف وأن مقصوده الحسن . مع كون الشواهد تثبت قبول الإمام أحمد للحديث الضعيف الذي لا وجه لتحسينه .

ج٢٠: فيما أرى أن المسألة فيها شيء من الخلط .

هنا عدة نقاط :

الأولى : أن الضعيف الذي يحتجون به أو يستأنسون به أو يقدمونه على الرأي هو الحديث الذي لم يتبين صوابه ولا خطؤه ، وذلك لاحتمال أن يكون قولاً للنبي ﷺ ، وقد يحكمون عليه بالضعف أو بالحسن .

وأما ما تبين فيه الخطأ ، وثبت أنه قول صحابي أو تابعي وليس قولاً للنبي ﷺ ، فلا يحتج به ، ولا مجال لتقديمه على رأي آخر ، لتساويهما في الأمر .

الثانية : يظهر معنى احتجاجهم بهذا النوع من الأحاديث الضعيفة ، وقصدهم بذلك من خلال النصوص الآتية :

يقول الأثرم : كان أبو عبد الله ، ربما كان الحديث عن النبي ﷺ ، وفي إسناده شيء فيأخذ به إذا لم يجئ خلافه أثبت منه ، مثل حديث عمرو بن شعيب وإبراهيم الهجري ، وربما أخذ بالحديث المرسل إذا لم يجئ خلافه («شرح العلل» ص: ١٨٨ – ١٨٩) .

وقال الأثرم : سئل أبو عبد الله عن عمرو بن شعيب ، : أنا أكتب حديثه وربما احتججنا به ، وربما وجس في القلب منه شيء .

وقال أبو داود عن أحمد بن حنبل: أصحاب الحديث إذا شاؤوا احتجوا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه وإذا شاؤوا تركوه .

وقال البخاري : رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وإسحاق بن راهويه وأبو عبيد وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ما تركه أحد من المسلمين ، قال البخاري : من الناس بعدهم («التهذيب» ٨/٤٩) .

وكذا ما نقله الإمام الترمذي عن الإمام البخاري بعد أن قال : « وعبد الله بن محمد بن عقيل هو صدوق ، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه » .

« سمعت محمد بن إسماعيل يقول: كان أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم والحميدي يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عقيل ، قال محمد :وهو مقارب الحديث »[٤] .

وفي ضوء هذه النصوص يمكن القول بأن احتجاجهم بتلك الأحاديث الضعيفة التي لم يتبين فيها الخطأ كان على سبيل الاحتياط لاحتمال أن تكون مما قاله النبي ﷺ ، وليس احتجاجهم بها كما يحتجون بالحديث الصحيح وما يقاربه . (والله أعلم) .

❑❑❑

(س:٢١) حكم الأثر التالي :

هذا الأثر هو ما رواه الطبراني في «الكبير» (٩/١٦٣) قال : حدثنا أبو يزيد القراطيسي ثنا أسد بن موسى ثنا وكيع عن الأعمش عن أبي وائل قال : قال عبد الله : «لو أن علم عمر وضع في كفة ميزان ووضع علم أهل الأرض في كفة لرجح علمه

---

(٤) «سنن الترمذي» في أبواب الطهارة ١/٩ تحقيق أحمد شاكر .

بعلمهم » ، قال وكيع : قال الأعمش : فأنكرت ذلك فأتيت إبراهيم فذكرته له فقال : وما أنكرت من ذلك فوالله لقد قال عبد الله أفضل من ذلك قال : « إني لأحسب تسعة أعشار العلم ذهب يوم ذهب عمر رضي الله عنه » .

وإشكالي فيما أرسله النخعي عن ابن مسعود وأقسم عليه ، وجدت كلاماً لشيخ الإسلام يفيد صحته ولم أقف له على سند متصل ، وكل طرقه من إرسال النخعي أو منصور وأظنه ابن المعتمر .

وهذا الأثر أورده جمع غفير من أهل العلم في معرض التقرير ، أذكر منهم الشيرازي في «طبقات الفقهاء» ، والبري في «الجوهرة» ، والمكي في «قوت القلوب» ، والصفدي في «الوافي بالوفيات» ، والفسوي في «معرفة التاريخ» ، وابن الضياء في «تاريخ مكة والمسجد الحرام» ، وأبو نعيم في «تاريخ أصفهان» ، والسيوطي في «تاريخ الخلفاء» ، والسخاوي في «التحفة اللطيف» ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ، والمزي في «تهذيب الكمال» ، وابن سعد في «الطبقات» ، والطبري في «الرياض النضرة» وقال : خرجه أبو عمر القلعي ، وكذلك ابن الأثير في «أسد الغابة» ، وذكره ابن عبدالبر في «التمهيد» بالسند ، وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» ، وكذلك الهيثمي في «مجمع الزوائد» ، والدارمي في «سننه» ، وذكره غيرهم مقرراً له ومن أجلهم عندي شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه شمس الدين ابن القيم .

فهل له طريق موصول إلى ابن مسعود رضي الله عنه أو غيره من الصحابة وأين أجده .

ج٢١: أخي العزيز جزاك الله خيراً ، فقد أفدتني بما ذكرت ، من التخريج ، نعم

قول إبراهيم عن ابن مسعود منقطع ، ولعل العلماء قد اعتمدوا في قبولهم لذلك الأثر المنقطع على صيغة الجزم التي استخدمها إبراهيم النخعي مع التأكيد بالقسم ، يبدو أن الرواية هكذا وردت منقطعة ، ربما لم يذكره إبراهيم في غير هذه المناسبة ؛ لذا يصعب علينا أن نجد الرواية متصلة في موطن آخر؟ (والله أعلم) .

❑❑❑

(س:٢٢) سؤالي يا فضيلة الشيخ عن تفرّد الإمام الحافظ . ما حكمه من حيث القبول والرد .

ج٢٢ : جواب هذا السؤال ما قاله الحافظ ابن رجب في «شرح العلل» وهو: «وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد ، وإن لم يرو الثقات خلافه: إنه لا يتابع عليه ويجعلون ذلك علة فيه ، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه ، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً ولهم في كل حديث نقد خاص ، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه » .

التفرد نوعان : تفرد الراوي بما له أصل ، وتفرده بما ليس له أصل ، والأول مقبول ومحتج به ، دون الثاني ، أيا كان ذلك الراوي المتفرد . لكن مَنْ الذي يَقدرُ أن يفرقَ بينهما ؟ الجواب : هو الناقد وحده ؛ حيث يقوم التفريق بينهما على الحفظ والفهم والمعرفة وليس على ظواهر السند وأحوال الرواة .

وعلى سبيل المثال ، إذا تفرد الراوي عن شيخ معروف كثير الرواية والرواة لا يكون مثل تفرده عمن ليس بمعروف ومشهور ، فالتفرد الأول يثير ريبة عند من يعرف ذلك فيعل به دون الثاني ، وهذا ما قاله شعبة : إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر طرح حديثه(٥) .

❑❑❑

فضيلة الشيخ السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عندي بعض الأسئلة إذا سمحتم وهي :

(س:٢٣) من هو القائل وما دليله بأن سنة ٣٠٠ هـ هي الحد الفاصل الذي يعرف فيه بين العلماء المتقدمين والعلماء المتأخرين والتفريق بين علماء أمة محمد ﷺ ، وبهذا يكون :

١ ـ الإمام الدار قطني (توفي سنة ٣٨٥) .

٢ ـ الإمام ابن خزيمة (توفي سنة ٣١١) .

٣ ـ الإمام ابن حبان (توفي سنة ٣٥٤) .

٤ ـ الإمام الحاكم (توفي سنة ٤٠٥) .

٥ ـ الإمام الطحاوي (توفي سنة ٣٢١) .

٦ ـ الإمام ابن المنذر (توفي سنة ٣١٨) .

---

(٥) «معرفة علوم الحديث» ١/٦٢ .

٧ ـ الإمام الطبراني (توفي سنة ٣٦٠) .

٨ ـ الإمام ابن حزم (توفي سنة ٤٥٦) .

٩ ـ الإمام ابن عبد البر (توفي سنة ٤٦٣) .

١٠ ـ الإمام البيهقي (توفي سنة ٤٥٨) . وغيرهم كثير من العلماء المتأخرين الذين يزهد في قولهم لأنهم ليسوا من العلماء المتقدمين .

وإن كان هناك حد فاصل غير سنة ٣٠٠ هـ بين العلماء المتقدمين والعلماء المتأخرين فمن هو قائله وما دليله على تفريق أمة محمد ﷺ بين متقدم ومتأخر .

ج٢٣ : أرجو من أخي العزيز ـ حفظه الله تعالى وسدد خطاه ـ قراءة كتاب «الموازنة» ، ففيه جواب كاف عن هذه الأسئلة ، ومع ذلك فهذه إجابات سريعة : من يقرأ كتاباً في العلوم الشرعية يجد إطلاق هذين المصطلحين : المتقدمون والمتأخرون في مناسبات عدة .

إذا كان هناك تباين منهجي أو علمي بين العلماء في معالجة شيء من القضايا هل تحب أنت يا أخي الخلط بينهم ؟ وقد صرح ابن دقيق العيد بوجود تباين منهجي بين المحدثين النُّقَّاد وبين الفقهاء وعلماء الأصول في التصحيح ، وذلك حين قال ابن الصلاح بعد تعريفه للصحيح : « هذا هو الصحيح عند أهل الحديث » . راجع كتاب «الموازنة» .

وفي ضوء تباين منهجي في ذلك نجد العلماء يفرقون بين النُّقَّاد وبين ابن حبان والحاكم وغيرهما من المحدثين ، مع كونهم من المتقدمين الذين يعتمدون على الرواية المباشرة في نقل الحديث .

إذن يكون التفريق بين العلماء أمراً مهما للغاية إذا وجد بينهم اختلاف في المنهج ، وذلك لئلا يقع الخلط بينهم .

ومن هنا نقول : من كان على منهج النُّقَّاد ، سواء كان متقدماً أو متأخراً ، فهو على منهج المتقدمين ، ومن كان على غير منهجهم ـ مهما كان سبب ذلك ـ ينبغي التفريق بينهم وبين النُّقَّاد بأي مصطلح كان ، ولا مشاحة في الاصطلاح .

وإذا تتبعت تصحيح المتأخرين والمعاصرين عموماً وجدتهم على غير منهج النُّقَّاد ، فيصححون ويضعفون بناء على أحوال الرواة عموماً . مع ملاحظة أن المتأخرين لم يتكلموا جميعاً في التصحيح والتضعيف ، كما أن المتقدمين لم يتكلموا جميعاً في ذلك . فالمقصود بالمتقدمين هنا هم النُّقَّاد ، ومن سلك منهجهم ولو كان متأخراً زمنياً ، وبالمتأخرين هم الذين يصححون الأحاديث ويضعفونها بناء على ظواهر السند ، ولو كان متقدماً .

هذا أمر ، والأمر الثاني أن الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين فاصل منهجي وعلمي وليس بفاصل زمني محدد . فكل من يعتمد على الرواية المباشرة في نقل الحديث فهو من المتقدمين ، ومن كان يعتمد على الكتاب دون السند فهو من المتأخرين أما تحديدهم بفاصل زمني ففيه صعوبة فإن تحول العادات والأعراف لم تتم إلا على التدرج .

وفي ضوء ذلك فجميع من ذكرتَ أسماءهم في السؤال من المتقدمين .

وعلى هذا الأساس قد فرق بين المتقدمين والمتأخرين ابن الملقن في كتابه («البدر المنير» ١ /٢٧٦) ، حين قال : « هذا كله كان على رأي السلف الأول ، يذكرون

الأحاديث بالأسانيد في هذه التصانيف إذ عليه المعول .

وأما المتأخرون فاقتصروا على إيراد الأحاديث في تصانيفهم بدون الإسناد ، مقتصرين على العزو إلى الأئمة الأُول إلا أفراداً من ذلك وآحاداً : كأحكام عبد الحق الكبرى والصغرى والوسطى » .

ثم قال : « وأنبه ـ مع ذلك ـ على ما أظهره الله على يدي مما وقع للمتقدمين والمتأخرين من وهم أو غلط أو اعتراض ، أو استدراك قاصداً بذلك النصيحة للمسلمين ، حاشا الظهور أو التنقيص ، معاذ الله من ذلك فهل الفضل إلا للمتقدم » .

ولما كان أغلب النُّقَّاد من المتقدمين جاء استخدامي لمصطلح (المتقدمين) ، وكذلك لما كان أكثر من خالفهم عملياً في طريقة التصحيح والتضعيف هم المتأخرون والمعاصرون أطلقت عليهم جميعاً مصطلح (المتأخرون) ، ولا مشاحة في ذلك ، وليس ذلك أبداً تفريق لأمة محمد ﷺ وأئمتهم ، وإذا كان التفريق بينهم بالسلف والخلف من حيث العقيدة ، وكذا تفريق الأمة عبر التاريخ بالآراء الأصولية والمذاهب الفقهية أمراً مألوفاً ، فما الذي يمنعنا من الفصل بينهم من حيث المنهج في التصحيح والتضعيف ، بعد أن أثبتنا التباين المنهجي فيما بينهم ، دون أن نطعن في أحدهم .

ومن الذي يزهد في علم السابقين لكونهم من المتأخرين ؟ وإذا رجح أحد قول النُّقَّاد المتقدمين في التصحيح أو التضعيف على من خالفهم من المتأخرين ، أو دعا الباحثين إلى ذلك ، لا يعني أبداً أنه قد زهد في علم المتأخرين . والذي كان يحتج بنصوص المتأخرين وتحقيقاتهم في هذا المجال كيف يتهم بأنه قد زهد في علمهم ؟

والله نحن نقدر جهود علمائنا السابقين انطلاقاً من إيماننا ، وهم الذين علمونا

أهمية الفصل بين المناهج المختلفة ، وضرورة الابتعاد عن قلب الأمور رأساً على عقب ولذلك تجدوننا ننقل في هذا المجال من نصوص علمائنا المتأخرين . انظر يا أخي الفاضل ـ هدانا الله وإياك ـ ما سطرتُه في «الموازنة» ، واقرأه جيداً .

وكم من عائب قولاً صحيحاً *** وآفته من الفهم السقيم

ثم الذي ندعو إلى احترامه في مجال التصحيح والتضعيف والترجيح ليس غريباً ، وإنما هو مما صرح به المتأخرون أنفسهم ، بل هم الذين حرروا لنا منهجهم ، لكن ليس كل من حرر مذهب قوم أو منهجهم يستطيع أن يطبقه ، إذ التطبيق العملي يتوقف على أن يتوفر لدى الباحث من الخلفيات العلمية ما يؤهله لذلك ، ولهذا ، وجدنا المتأخرين أكثر الناس إحساساً بذلك حين اكتفوا بتصحيح الأسانيد أو تضعفيها أو تحسينها أو ترجيحها بناء على مراتب أحوال الرواة ، بعيداً عن قولهم بصحة الحديث ، وبين التصحيحين بون شاسع لا يغفل عنه طلاب العلم .

وقد حاولنا معرفة الحجج التي يستند إليها المعارضون في التفريق بين المتقدمين والمتأخرين في منهج التصحيح والتضعيف ، وجالسنا بعضهم و كاتبنا الآخر ، لكن ما وجدنا لديهم حججاً ، بل جميع ما لديهم شبهات وسوء فهم وسوء تصور ، والأغرب من ذلك أن بعضهم يعارضوننا من غير قراءة ما كتبنا في الموضوع . ومن تلك الشبهات العجيبة : أن المتقدمين غير معصومين ، وقولهم يحتمل الخطأ والصواب ، وإذا احتمل الخطأ بطل الاحتجاج والاعتماد !

فمن الذي يدعي عصمة المتقدمين ؟!

وهل من المعقول أن نرفض قول النُّقَّاد بحجة أنهم غير معصومين دون أن نبرهن

على خطئهم بالدليل ؟!

وهل من المعقول أن يرفض كل واحد قول النُّقَّاد بأنه يحتمل عنده أن يكون كلامه خطأ ؟

ومن لا يدري أن الإنسان كلما يبعد عن الواقع يكثر عنده الاحتمال حوله ، وهل يصلح اعتماد هذا الاحتمال ليتصرف فيما لا يتخصص فيه بظواهر الأمور؟! كلا ثم كلا .

وكان من الواجب أن نحترم كل قوم فيما تخصصوا فيه ، وهذا الحافظ ابن كثير يقول :

« أما كلام هؤلاء الأئمة المتصبين لهذا الشأن ، فينبغي أن يؤخذ مسلماً من غير ذكر أسباب ، وذلك للعلم بمعرفتهم ، واطلاعهم ، واضطلاعهم في هذا الشأن ، واتصفوا بالإنصاف والديانة ، والخبرة والنصح ، لا سيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل أو كونه متروكاً أو كذاباً ، أو نحو ذلك .

فالمحدث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في مواقفهم ، لصدقهم وأمانتهم ونصحهم »[٦] .

وقال السخاوي : « ... فمتى وجدنا في كلام أحد المتقدمين الحكم به كان معتمداً لما أعطاهم الله من الحفظ الغزير وإن اختلف النقل عنهم عدل إلى الترجيح » اهـ[٧] .

ويقول الحافظ ابن حجر :

---

(٦) «اختصار علوم الحديث» ص : ٧٩ .

(٧) «فتح المغيث» ١/٢٣٧ .

« والاحتمالات العقلية المجردة لا مدخل لها في هذا الفن »[٨] .

يقول الحافظ ابن حجر في موضع آخر :

« وكذا يحيى القطان بشعبة ، حيث حدثوه عنه بحديث : « لا يجد عبد طعم الإيمان حتى يؤمن بالقدر » ، عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي ، وقال (يحيى) حدثنا به سفيان عن أبي إسحاق عن الحارث عن ابن مسعود ، وهذا هو الصواب ، ولا يتأتى ليحيى أن يحكم على شعبة بالخطأ إلا بعد أن يتيقن الصواب في غير روايته » .

ويقول الحافظ متسائلاً :

« فأين هذا ممن يستروح ، فيقول مثلاً : يحتمل أن يكون عند أبي إسحاق على الوجهين ، فحدث به كل مرة على أحدهما ؟!

وهذا الاحتمال بعيد عن التحقيق ، إلا أن جاءت رواية عن الحارث بجمعهما ، ومدار الأمر عند أئمة هذا الفن على ما تقوى في الظن . وأما الاحتمال المرجوح فلا تعويل عندهم عليه » اهـ[٩] .

هذا وقد نقلنا في كتاب «الموازنة» من نصوص المتأخرين أنفسهم ما يكفي للمعتدل الاقتناع به ، وبذلك كنا قد استفدنا من جهود السابقين جميعاً فيما يخص السنة النبوية . والله تعالى الموفق .

❑❑❑

(٨) «فتح الباري» ١/٤٥ .

(٩) المصدر السابق .

(س:٢٤) هل إذا اجتهد أحد من العلماء المتأخرين الذين هم بعد سنة ٣٠٠ هـ في الحكم علي حديث (بالصحة) وخالف أحداً من العلماء المتقدمين الذين هم قبل سنة ٣٠٠ هـ يعد هذا العالم المتأخر مبتدعا لمنهج جديد ؟

ج٢٤ : يا أخي ! هناك منهجان في التصحيح والتضعيف هما: منهج قائم على معرفة مدى الموافقة والمخالفة والتفرد ، أو بعبارة أخرى : منهج قائم على مدى سلامة الحديث من شذوذ وعلة . ومنهج قائم على ظواهر السند والتجويز العقلي ، وقد أفادنا بذلك الأئمة المتأخرون ؛ كابن دقيق العيد والحافظ ابن حجر والسخاوي وغيرهم ؛ أما الأول فعليه النُّقَّاد ، وعلى الثاني الفقهاء المتأخرون وتبعهم في ذلك المحدثون المتأخرون والمعاصرون ، إلا نادراً .

إذا خالف أحد من المتأخرين نقاد الحديث القدامى غير المتساهلين لا يقال إنه ابتدع منهجاً جديداً ، وإنما يقال إن هذا المتأخر قد أخطأ في الحكم فقط ، أما إذا وجدناه قد اتخذ منهجاً عاماً في التصحيح والتضعيف ، وفق منهج الفقهاء ، واستخدم مصطلح (صحيح) فيما إذا كان رواته ثقات ، واتصل سنده ظاهراً ، بغض النظر عن سلامته من شذوذ وعلة ، وأصبح بذلك يخالف نقاد الحديث بتصحيح ما ضعفوه ، أو تضعيف ما صححوه ، فعلينا أن نبين ذلك التفاوت لئلا يقع الخلط بين المناهج المختلفة ، ولئلا يفسر قوله « هذا صحيح » بما استخدمه فيه النُّقَّاد ، كما نبهنا علماؤنا السابقون بتساهل ابن حبان والحاكم وغيرهما ، مع كونهم من المتقدمين الذين يعتمدون الرواية المباشرة في نقل الأحاديث .

ومن الجدير بالذكر أن من اجتهد في التصحيح والتضعيف بعد أن تأهل لذلك ثم

خالف غيره من الأئمة فلا يقال إنه ابتدع منهجاً جديداً إذا كانوا جميعاً متفقين في منهج التصحيح والتضعيف ، والمخالفة عندئذ لا تعني أبداً تبايناً منهجياً وإنما هو اختلاف في الإدراك واستحضار الخلفيات العلمية .

وأما الذي نراه عند المتأخرين فيختلف تماماً ؛ إذ لم يكونوا يصححون الحديث وإنما يصححون إسناده ، ألا تراهم يقولون دائماً : إسناده صحيح ؟! والنظر في تراجم الرواة هو طريقتهم في التصحيح والتضعيف . وهذا في الواقع لا يتناقض مع حكم النُّقَّاد ؛ حيث يصححون الحديث ويعلونه بناء على مدى خلوه من شذوذ وعلة ، فالمتأخر يحكم على الإسناد بناءً على أحوال رجاله أما المتقدم فيحكم على الحديث بناء على مدى بعده من الشذوذ والعلة . (والله أعلم) .

❑❑❑

(س:٢٥) هل العالم المتقدم الذي هو قبل سنة ٣٠٠ هـ معصوم من الخطأ والوهم الذي يقع فيه العلماء المتأخرون الذين هم بعد سنة ٣٠٠ هـ جميعاً ؟

ج٢٥ : كلا ثم كلا ، ولم يقل به أحد فيما أعلم . لكن يجب على غير المتخصص احترام المتخصص ، ويجب على الجاهل أن يقبل من العالم قوله فيما لا يعلم ، ولا ينبغي له أن يرفض قوله بحجة أنه غير معصوم . يقول الله تعالى : ﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ ﴾ [النحل] ، نعم لا يقبل إذا تبين الوهم والخطأ في ضوء أدلة مقبولة ومعقولة .

❑❑❑

(س:٢٦) يا شيخ! كثر في هذا الزمان بين طلبة علم الحديث (خاصة) من يزهد في العلماء المتأخرين وفي علمهم واجتهادهم حتى إن أحد طلبة العلم يرفض ويزهد في «فتح الباري» لابن حجر رحمه الله ويقول : لا أريد شرح هؤلاء المتأخرين .

يا شيخ / ويوجد طلبة علم تقول لهم هذا الحديث صححه (الحافظ ابن حجر ، والحافظ البيهقي وغيرهم ولا يوجد لهم مخالف ممن تقدمهم من العلماء فيقول وبكل بساطه وزهد : هؤلاء علماء متأخرون . إنا لله وإنا إليه راجعون .

ج٢٦: وأنا أقول أيضاً : إن لله وإنا إليه راجعون ، ونسأل الله تعالى العافية والسلامة .

وهذا الذي ذكرته سلوك منحرف ، وغرور بالنفس ، ولا ينبغي أن يكون ذلك سلوك طالب علم يخشى الله تعالى . هذا وجزاك الله خيراً .

❑❑❑

يا شيخ يا فاضل السلام عليكم ورحمة الله: أنتم من أهل العلم والفضل ، ولدي أسئلة :

(س:٢٧) ما رأيكم بكتاب «منهج المتقدمين في التدليس» لناصر الفهد .

ج٢٧ : حتى الآن ما وجدت هذا الكتاب ، ولم أجد فرصة سانحة لقراءته ، وأحب أن أستفيد منه .

❑❑❑

(س:٢٨) ما رأيكم بمنهج المشايخ عبد الله السعد والشيخ عبد العزيز الطريفي والشيخ العلوان وحاتم الشريف ومن نحى نحوهم فيما يقولونه عن منهج المتقدمين فالحقيقة جعلونا في حيرة .

ج٢٨ : لست أنا خيراً منهم حتى أُسأل عنهم . وإنما يُسألون عني .

إن ترك المألوف حتى ولو كان خطأ مما يصعب على الإنسان ، ويزداد ذلك صعوبة إذا كان منغلق التفكير ، ومقدساً لما عرفه في الماضي ، ومجاوزا للحدود في احترام الأشخاص .

وما فعله الشيوخ الكرام إنما هو نهوض بما تقتضيه مستجدات عصرنا من الواجبات نحو السنة ، وتفرضه عليهم فوضى الباحثين المعاصرين في التصحيح والتضعيف .

ولا يسعني إلا أن أقول : جزاهم الله تعالى عنا خير الجزاء . وشكراً لكم .

❑❑❑

أستاذ أستاذي ، وشيخنا الفاضل حمزة السلام عليكم ورحمة الله وبركاته تأثرت بأفكارك قبل أن أطلع على كتبك عن طريق أستاذي الفاضل الذي يعتبر من أنجب تلاميذك في جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة (أبو بكر) ، ثم ازداد تأثري عندما طالعت ما خطته يمينك ، فآمل أن تتحفنا بالمزيد راجين من الله لك التوفيق و السداد .

أما سؤالي فهو :

(س : ٢٩) إذا كان لا يوجد فرق بين الحسن والصحيح ـ حسب اصطلاح

المتأخرين ـ من جهة العمل بهما فما فائدة التقسيم إذن ؟

ج٢٩ : شكراً جزيلاً على لطفك وتواضعك ، وزادك الله إخلاصاً وعلماً وخلقاً حسناً ، وسدد خطاك .

التقسيم الذي ذكرته شكلي فقط ، وقائم على اعتبار أحوال الرواة ، وتكون فائدة ذلك الترجيح عند التعارض إذا لم تكن هناك قرائن . (والله تعالى أعلم) .

❑❑❑

(س:٣٠) متى وكيف يرتقي الحديث الضعيف إلى رتبة الحسن أو الصحيح ؟

ج٣٠ : إذا لم يتبين فيه الخطأ .

والحديث الضعيف نوعان : نوع تبين فيه الخطأ ، ونوع لم يتبين فيه الخطأ ؛ فأما النوع الأول فلا يرتقي بحديث آخر كما لا يرقي غيره ، ولا يصلح هنا تطبيق قاعدة «تعدد الطرق يقوي بعضها بعضاً» .

وأما النوع الثاني فكلما تتعدد طرقه يتقوى انطباع الناقد بثبوته ، ويصير حسناً أو صحيحاً على درجات متفاوتة . وهذه المسألة درسناها من زوايا مختلفة في كتاب «الموازنة» وكتاب «علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النُّقَّاد» .

❑❑❑

(س :٣١) إلى فضيلة الشيخ حمزة المليباري سلمه الله ونفع به ، السلام عليكم

ورحمة الله وبركاته ،لقد شوقني ثناء أستاذنا فضيلة الشيخ صلاح الدين الإدلبي عليكم ـ سلمكما الله تعالى ـ لأن ألقاكم وأستفيد منكم ومن علومكم . فأرجو أن تدعو المولى تعالى أن يشرفني بلقائكم والاستفادة منكم ومن سائر أهل العلم والفضل . كما تعلمون ، للدكتور عمراني الحنشي كتاب اسمه «كيف يَرِد ـ بكسر الراء ـ الخطأ على العلماء الكبار» ، وتكلم على حديث أبي ذر رضي الله تعالى عنه في «صحيح البخاري» والذي فيه سؤال النبي ﷺ له « يا أبا ذر هل تدري أين تذهب الشمس حين تغرب ؟ ... فإنها تذهب تسجد تحت العرش ... » إلى آخر الحديث .

وقد أعل الدكتور الحديث بتدليس إبراهيم التيمي (وقد عنعن) بسبب أن الكرابيسي قد وصفه بذلك ، ثم العلائي في «جامع التحصيل» ، ثم ابن حجر وصفه بذلك في «تقريبه» فقط .

وإذا ناقض هذا الوصف بالتدليس وعارضه بأن إبراهيم التيمي هذا لم يصفه بالتدليس أحد سواهم . .حتى إن ابن حجر لم يذكره في كتابه المشهور بطبقات المدلسين والذي إنما هو إعادة صياغة لكتاب العلائي المذكور ... وسائر من ترجم له ذكر أنه يرسل عمن لم يلقاهم ، ولم يصفوه بالتدليس .

فما هو اختياركم وترجيحكم في حال إبراهيم التيمي من حيث احتياجه إثبات التحديث والسماع أم عدمه ، وهل هذا عام في كل مروياته أم أن هناك تفصيلاً ؟

وجزاكم الله خيراً .

ج٣١ : أشكرك جزيل الشكر على سؤالك هذا ، وبارك فيك وفي الشيخ الفاضل الزميل الدكتور/ صلاح الدين إدلبي ، ووفقنا جميعاً لما فيه الخير في الدارين .

هنا ثلاثة أمور :

الأول : أن إبراهيم التيمي ثقة إمام ، غير أنه تُكلِّم فيه بما يدل على أن روايته عن بعض الصحابة منقطعة ، ولعل الكرابيسي جعله من المدلسين بسبب روايته عن زيد بن وهب المخضرم ؛ إذ قال : « حدث عن زيد بن وهب قليلاً أكثرها مدلسة » كما في «التهذيب» ، يعني أن إبراهيم التيمي كان يخفي الواسطة بينه وبين زيد ، وتبعه في ذلك العلائي وغيره .

وعلى هذا فما رواه إبراهيم عن شيوخه متصل وإن لم يصرح بالسماع ، إلا في روايته عن زيد بن وهب ، فإن الحكم عليه بالاتصال يتوقف على ثبوت سماعه منه ذلك الحديث بعينه ، وكذا روايته عمن لم يسمع منه من الصحابة تكون منقطعة أيضاً بدون نزاع ، ويتأيد ذلك بتعامل النُّقَّاد قاطبة مع رواياته ، لا سيما اعتماد الإمامين : البخاري ومسلم عليها في «الصحيحين» .

أما الحديث الذي نحن بصدده ليس مما ينبغي الشك في اتصاله ، إذ رواه عن أبيه ، ولم يتكلم في روايته عنه أحد من الأئمة ، كما لم يتوقف أحد منهم عن تصحيحها عموماً في حدود علمي ، وفي هذا الحديث خصوصاً ، بل هي رواية مشهورة ومعتمدة في «الصحيحين» . وعليه فما قاله الدكتور حول حديث إبراهيم عن أبيه عن أبي ذر في سجود الشمس غير سديد لا منهجياً ولا علمياً .

والأمر الثاني : ما ذكرتَه في السؤال يعد أنموذجاً لاجتهادات المعاصرين في التصحيح والتضعيف ، يقومون بها قبل أن يستوعبوا منهج النُّقَّاد في التصحيح والتضعيف ، ويعتبرون ما ورد عن بعض الأئمة في معالجة موضوع ما ، قاعدة مطردة

قبل أن يفهموا مغزى ذلك ، ثم يستعجلون في تطبيق هذه القاعدة على الأحاديث التي صححها هؤلاء الأئمة أنفسهم قرناً بعد قرن ، ويستدركون عليهم بالذي ورد عنهم ، وهذا غريب ومؤسف جداً .

ومن أجل معالجة هذه الظاهرة التي تسود ساحتنا العلمية اليوم قمنا بإثارة موضوع المتقدمين والمتأخرين ، وتوعية الباحثين بأهمية مراعاة التأهل ، وفهم منهج القوم في النقد ، واحترام ما صدر عنهم من الأحكام ، وخطورة مزاحمتهم بأفكار سطحية لا تغيب حتى عن أذهان الطلبة المبتدئين .

الأمر الثالث : من أهم وسائل الحكم على الحديث بالاتصال والانقطاع أن تُجمع الروايات وأن يُنظر في مدى تفاوت صيغ أدائها ، وحتى القول بانقطاع رواية المدلس المعنعنة يتوقف على ذلك أيضاً ، ولا يُكتفى بمجرد صيغة العنعنة التي ترد في الإسناد ، إذ الراوي المدلس قد لا يكون مسؤولا عن تلك الصيغة ، وإنما تكون العنعنة من تصرف الراوي المتأخر ، ولذلك قد يشكل على بعض الباحثين قول النُّقَّاد بانقطاع رواية المدلس مع ورود التحديث فيها أو صيغة السماع ، كما يشكل عليه قولهم باتصال روايته مع كونها معنعنة .

وبالنسبة إلى هذا الحديث الذي تكلم عنه الدكتور ؛ فقد قمت بجمع ما ورد في روايته من الطرق فوجدتها تدور على إبراهيم عن أبيه عن أبي ذر ، دون أن أعثر على شئ يدل على انقطاع هذه الرواية ؛ مثل وجود واسطة بين إبراهيم وأبيه ، أو صيغة تدل على أن إبراهيم لم يسمع من أبيه هذا الحديث بعينه ؛ كأن يقول: بلغني عن أبي ، أو أخبرت عن أبي أو غير ذلك .

ألا يكفي لنا صنيع النُّقَّاد في عدم تعرضهم لرواية إبراهيم عن أبيه مع شهرتها ، في مناسبة بيان انقطاع ما رواه عن بعض شيوخه ، بل احتجاجهم المطلق بما رواه عن أبيه معنعنا يلزمنا القول بصحة ذلك الحديث ؟

الخلاصة : إن رواية إبراهيم عن أبيه متصلة جزماً ، دون أن يعكرها قول الكرابيسي الخاص بما رواه إبراهيم عن زيد بن وهب . وشكوكنا أو تشكيكنا فيما لم يشك فيه النُّقَّاد قاطبة يعد مجازفة خطيرة . (والله أعلم) .

❑❑❑

أشكر القائمين على المنتدى على إتاحتهم الفرصة للقاء بطلبة العلم والمشائخ .

شيخنا الكريم : أشهد الله على محبتكم فيه .

سؤالي :

(س:٣٢) ما رأيكم في (محمد بن المصفى) .

ج:٣٢ الذي أفهمه من كلام النُّقَّاد أن محمد بن المصفى تكلم فيه بسبب الغرابةِ في بعض ما رواه ونكارتِه ، وهو في الأصل ثقة صدوق ، يعني أن هذه الغرابة وقعت من سوء حفظه ، لذا يكون ما تفرد به من الأحاديث بحاجة إلى نظر وتتبع ومقارنة ، وعليه فقبول حديثه أو رده أو تحسينه يتوقف أساساً على مدى موافقته مع الآخرين ومخالفته لهم وتفرده بما ليس له أصل ، أو تفرده بما له أصل .

ولكل ما يرويه من الأحاديث مناسبة خاصة ، تختلف باختلاف شيوخه ، أو

باختلاف طبيعة حديثه ، وحسب ذلك يكون الحكم تصحيحاً أو تضعيفاً أو تحسيناً .

وأما حال محمد بن مصفى فلا يعد مقياساً مطرداً للحكم على كل ما يرويه من الأحاديث إلا إذا لم يستغرب الناقد تفرده ويستنكره .

فعلى سبيل المثال إذا تفرد محمد بن المصفى عن شيخ معروف بما لا يعرفه أصحابه المعروفون ثم كان ذلك الحديث معروفاً بطريق آخر فإن تفرده يعد منكراً ، كما استنكر الإمام أحمد ما تفرد به عن الوليد ، عن الأوزاعي ، عن ابن عباس مرفوعاً : « إن الله تجاوز ... » الحديث .

ولو كان سؤالك عن حديث معين مما رواه لكان الجواب محدداً وواضحاً بإذن الله تعالى .

❑❑❑

(س:٣٣) ما رأيكم في كتابات (عداب الحمش) .

ج٣٣ : قرأت بعضها ، وقد أعجبني أسلوبه في البحث وقدرته في التحليل ونفسه الطويل في التتبع ، لكني أكره جانب التشدد والتكلف في الدفاع عما يميل إليه ، وكنت أتمنى أن تصحب مواهبه العلمية والفكرية بالإنصاف ، والاحترام ، والتواضع ، حتى ينال قبول المنصفين .

❑❑❑

(س:٣٤) ما رأيكم في تحقيق (عبد الفتاح أبو غدة) لـ «لسان الميزان» .

ج٣٤ : لم أطلع عليه بعد .

❑❑❑

أولاً : أشكر الإخوة القائمين على هذا الملتقى وافر الشكر ، و أسأل الله أن يديم لهم خير الجزاء .

ثانياً : أسأل الله أن يبارك في الشيخ ، و أن ينفع به .

ثالثاً : بالنسبة للدعوة لمنهج المتقدمين في الحديث تتبادر إلى الذهن إشكالات:

(س:٣٥) القواعد المحررة المعتمدة في الحكم على الحديث أو سنده هل توجد أم لا ؟ و إذا كانت موجودة فمن الذي جمعها في كتابٍ معتمد يُرْجَع إليه ؟

ج٣٥ : يقوم التصحيح والتضعيف عند المحدثين النُّقَّاد على قواعد علمية واقعية وواضحة الجوانب ، لا يشوبها غموض ولا إشكال ، قد يظن البعيد أن ذلك إلهام أو تخمين أو غير منضبط بقواعد النقد أو غير ذلك ، وإذا أمعنت النظر ـ يا أخي الكريم حفظك الله ـ في كتب النُّقَّاد القدامى مع رصيد من الفهم والخبرة وجدت منهجهم منضبطاً بالقواعد المعمول بها لدى الجميع . والمشكلة أننا ـ من خلال دراسة كتب المصطلح وأثناء تخريج الأحاديث ـ لم نُكوّن تكويناً علمياً صحيحاً يساعدنا على فهم مصطلحاتهم وأبعادها النقدية .

وأما الكتب التي تعالج تلك القواعد جامعة ومرتبة ، وتشرحها شرحاً وافياً يغطي جميع جوانبها فأظن أنها غير موجودة ، وإن كانت كتب المصطلح قد جمعت

مصطلحات الحديث التي تحمل في طياتها قواعد النقد ، دون أدنى تقصير ، لكنها غير مرتبة ترتيباً موضوعياً ، بل هي مبثوثة في بطونها ، وهي لا زالت بحاجة ملحة إلى ترتيب علمي موضوعي يسهل على القارئ الفهم والاستيعاب .

وإذا أردت الوقوف على تلك القواعد وأبعادها النقدية أثناء دراسة تلك الكتب فما عليك إلا مراعاة ما يأتي :

١ ـ أن تقوم بالمقارنة بين جميع المصطلحات التي تتصل بعضها ببعض في المعنى الجوهري .

٢ ـ أن تقوم بالمقارنة بينها وبين جوانبها التطبيقية لنُقَّاد الحديث .

٣ ـ تقييد ما ينبغي تقييده ، وإطلاق ما ينبغي إطلاقه .

٤ ـ أن لا تخلط في ذلك بين أقوال المحدثين النُّقَّاد ، وآراء أئمة الفقه والأصول ، ولكل منهم منهج خاص .

وقد كتبت بعض أبحاثي لبلورة هذه الأمور وأهمية مراعاتها عند دراسة كتب المصطلح .

ومن الجدير بالذكر أن هناك كتباً عديدة تساعدك على استيعاب منهج المحدثين النُّقَّاد ، وفهم قواعده ، منها مقدمة الإمام مسلم ، وكتب العلل عموماً ، و«المعجم الأوسط» للطبراني ، وكتب الضعفاء لابن عدي وابن حبان ، والعقيلي ، و«شرح العلل» لابن رجب ، و«كتاب النكت» للحافظ ابن حجر ، و«التنكيل» للشيخ عبد الرحمن المعلمي ـ رحمهم الله تعالى جميعاً ـ .

والله تعالى الموفق .

❑❑❑

(س: ٣٦) من خلال نقاشي مع المهتمين بهذا المنهج كشيخنا (عبد الله السعد) وأحد كبار طلابه عن المنهج كان منهم إبداءُ أمرٍ مشكلٍ وهو: أن هذا المنهج إنما هو مبنيٌ على فهوم العارف بالأسانيد. فما مدى صحة هذه القولة؟ ومما لا شكَّ أن منهجاً قام على فهومٍ دون قواعد فمآله إلى انهيار وأفولٍ لنجمه.

ج٣٦: إن منهج المحدثين النُّقَّاد في التصحيح والتضعيف منضبط بقواعد، ساعدهم على تطبيقها تلقائياً الحفظ والفهم والمعرفة، حتى أصبح هذا التطبيق العملي منبعاً أصيلاً لقواعد النقد وضوابطه تصحيحاً وتعليلاً.

ومثلهم في ذلك مثل حافظ القرآن الكريم، إذا كان الحافظ يستطيع بحفظه أن يكتشف تداخل الآيات والسور على من يقرؤها، فكذلك الأمر بالنسبة إلى الحافظ الذي حفظ الأحاديث بشكل منظم، مع رصيد معتبر من الفهم والمعرفة، ولذا فإن الأمر في اكتشاف الخطأ والوهم لن يكون تابعاً لأحوال الرواة ولا يكفي في ذلك مجرد حفظ للأحاديث، أو مجرد إطلاع واسع عليها؛ فمن حفظ أو اطلع على أحاديث الزهري عن سالم عن أبيه، وأحصاها، وأحاديثه عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، وأحاديثه عن أبي سلمة عن أبي هريرة مع إحصاء عدد هذه الأحاديث، كل على حدة، يقدر أن يعرف من أدخل في أحاديث الزهري عن سالم عن أبيه ما كان يرويه عن غيره، وحين وقوع تداخل على الراوي في أحاديث الزهري فإن الناقد يعبر عن ذلك بقوله: إنما هو كذا وليس ذلك محفوظاً، أو هذا باطل وإنما هو كذا، وغير ذلك من العبارات العلمية التي تزخر بها كتب العلل وكتب الضعفاء.

وهذا العمل التطبيقي القائم على الحفظ والمعرفة والفهم هو أساس تنظير قواعد

النقد التي تضمها المصطلحات ؛ كالصحيح والمعلول والمنكر والمقلوب والمدرج ، وغيرها ، وظهور هذه المصطلحات دليل ناصع على دقتهم في النظر وشمولية التفكير ، وعدم اعتمادهم على ظاهر أحوال الرواة ، ولو كان الحكم تابعاً لأحوال الرواة ما ظهر مصطلح العلة وما يتصل بها من الأنواع ؛ إذ معنى ذلك تصحيح ما رواه الثقة ، وتحسين حديث الصدوق وتضعيف ما رواه الضعيف ، والحكم على ما رواه المتروك بأنه مطروح أو واه ، وعلى ما رواه الكذاب موضوعاً . وإذا قرأت بعض الدراسات والتخريجات المعاصرة ترى فيها سعياً حثيثاً (طبعاً دون أن يشعر الباحث) إلى إلغاء مصطلحي المعلول والشاذ ، بسبب التساهل والتوسع في التصحيح والتحسين .

وكذلك المصطلحات المتصلة باتصال السند وانقطاعه ، كالمرسل والمعلق والمدلس وغيرها تدل دلالة واضحة على أنهم لم يكتفوا بأحوال الرواة العامة من المعاصرة والسماع واللقاء ، بل كانوا يدققون النظر أيضاً هل سمع الراوي ممن فوقه ذلك الحديث بعينه ، وإلا فإن كانوا يكتفون بالمعاصرة واللقاء والسماع بشكل عام ما ظهر مصطلح التدليس أبداً ولا الإرسال الخفي .

ويمكن لنا تلخيص قواعد النقد من مصطلحات النُّقَّاد بالآتي :

إذا خالف الراوي الواقع المعروف ، أو تفرد بما ليس له أصل في الأمر الواقع دل ذلك على خطئه ، وإذا تكرر منه ذلك علم أنه سيئ الحفظ عموماً . وإذا وافقه غيره أو تفرد بما له أصل دل على صوابه ، وإذا كان ذلك هو الأغلب في أحاديثه أصبح ثقة ، وإذا لم يعرف هذا أو ذاك رجع الأمر إلى الأصل الغالب في الراوي ، الذي حدد النُّقَّاد مراتبه في الجرح والتعديل من خلال مرويّاته . وحسب ذلك يكون الحكم ؛ فقد يكون

صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً ، وإذا لم يعرف الأصل في الراوي يتوقف الحكم فيه .

وعلى هذه الأحوال الثلاثة تدور معظم المصطلحات في التصحيح والتحسين والتضعيف . وباختلافها يختلف الحكم على الحديث ، ولذا قال بعض المحققين من المتأخرين كالحافظ ابن رجب وابن حجر وغيرهما إن الحكم على الحديث ليس تابعاً لأحوال الرواة .

ومع ذلك جاءت تعريفات هذه المصطلحات في كتب المصطلح عموماً بحيث يفهم القارئ المستعجل أن الأحكام تابعة لأحوال الرواة . وقد شرحنا ذلك بشيء من التفصيل في كتاب «علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النُّقَّاد» والله تعالى أعلم .

❑❑❑

(س:٣٧) التسلسل الزمني للدعوة لهذا المنهج ، فالمعلوم أن من أوائل من دعا إليه هو (ابن رجب) ثم تلاه من بعده كـ (المعلمي) و (الغماري) . فما قبل (ابن رجب) وما بعده ـ فيما بينه وبين التالين له ـ هل من داعٍ لهذا المنهج ؟

ج٣٧ : هذا التسلسل الزمني يحتاج إلى دراسة استقرائية . لكن الحقيقة التي أعرفها أن أول من دعى إلى هذا المنهج هو الإمام البيهقي حين استوقفه عمل بعض الفقهاء من معاصريه ؛ مثل الإمام الجويني ، في تصحيح الحديث وتضعيفه بناء على ظاهر السند . انظر تفاصيله في كتاب «الموازنة» ص: ٣٩ – ٤١ .

ومن سنن الله تعالى أنه كلما يمضي الزمن وكلما يظهر في الساحة العلمية خلط

وتجاوز يأتي من يشرح ذلك الخلط ويوجهه نحو الصواب .

ثم إن كل لاحق من شأنه أن يستفيد مما خلفه السابق ، ولكن ليس من الضرورة أن يكون كل واحد منهم قادراً على التطبيق العملي مثل سابقه . انظر الحافظ المقدسي في كتابه «المختارة» ينقل بكل تقدير واحترام عمن سبقه من النُّقَّاد من التعليل بعد أن صحح إسناد الحديث ، من غير اعتراض عليهم ، بخلاف ما نرى اليوم من التجاوزات ؛ فترى بعض المعاصرين يرفض كلام النُّقَّاد قائلين: كلا ، إنه ثقة ، والسند صحيح . وللأسف أن هذا الباحث المعاصر غفل عن الفرق بين صحة السند وضعف الحديث! وأن تصحيحه لا ينقض تعليل النُّقَّاد أصلاً حتى يخاطب النُّقَّاد بقوله : «قلت: كلا إنه ثقة لا يضر تفرده» .

والحاكم والبيهقي والخطيب وابن عبد البر ثم من جاء بعدهم ، كابن الصلاح وابن دقيق العيد والعلائي والنووي وابن رجب وابن حجر والسخاوي والسيوطي كل هؤلاء الأئمة أسهموا في نقل منهج المحدثين النُّقَّاد وتحريره بحيث يكمل بعضهم عمل الآخر ، حتى وصل إلينا متكاملاً ومحدد المعالم ، وعلينا أن نستفيد من جهودهم جميعاً . وإن كان بعضهم يميل إلى منهج الفقهاء تطبيقاً ، لكنهم لم يقصروا في نقل منهج المحدثين النُّقَّاد .

والمشكلة ليست في العجز عن التطبيق ، وإنما المشكلة في الخلط ومزاحمة صفوف النُّقَّاد .

وأصرح نص يمكن الاستئناس به ما قاله السخاوي في مناسبة تعليقه على شرح أبي حاتم منهج النُّقَّاد في معرفة صحيح الحديث وضعيفه ، وهذا نصه :

« وهو أمر يهجم على قلوبهم ، لا يمكنهم رده ، وهيئة نفسانية ، لا معدل لهم عنها ، ولهذا ترى الجامع بين الفقه والحديث ، كابن خزيمة والإسماعيلي والبيهقي وابن عبد البر ، لا ينكر عليهم ، بل يشاركهم ، ويحذو حذوهم ، وربما يطالبهم الفقيه أو الأصولي العاري عن الحديث بالأدلة » .

« هذا مع اتفاق الفقهاء على الرجوع إليهم في التعديل والتجريح كما اتفقوا على الرجوع في كل فن إلى أهله ، ومن تعاطى تحرير فن غير فنه فهو متعن ، فالله تعالى بلطيف عنايته أقام لعلم الحديث رجالاً نقاداً تفرغوا له ، وأفنوا أعمارهم في تحصيله والبحث عن غوامضه وعلله ورجاله ومعرفة مراتبهم في القوة واللين » .

« فتقليدهم ، والمشي وراءهم ، وإمعان النظر في تواليفهم ، وكثرة مجالسة حفاظ الوقت مع الفهم وجودة التصور ، ومداومة الاشتغال ، وملازمة التقوى والتواضع ، يوجب لك (إن شاء الله) معرفة السنن النبوية ولا قوة إلا بالله »[١٠] .

❑❑❑

(س :٣٨) منهجية جمع الأسانيد والمقارنة بينها ، واستخراج النتيجة من تلك المقارنة حولها مسائل :

الأولى : من هو المؤهلُ لتلك المهمة ؟

---

(١٠) «فتح المغيث» (١/٢٧٤) ، (ط : سنة ١٤٠٧هـ إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية ببنارس) .

الثانية : قواعد الخوض في تلك المهمة ؟

ج٣٨: المؤهل هو حافظ الأحاديث أو المطلع عليها وإن لم يكن حافظاً ، على الصورة التي سبق ذكرها آنفا عند الإجابة عن السؤال رقم ٣٧ ، وإلا سيكون مضطراً للاعتماد على ظواهر السند ، والقواعد التي يعول عليها الباحث غير المؤهل لا تكون إلا شكلية ؛ فحكمه على الحديث مبني على أحوال الراوة .

❑❑❑

(س:٣٩) جهود المتأخرين كـ (العراقي) و(ابن حجر) و(السخاوي) وغيرهم ما مدى عناية الداعين لهذا المنهج بها ؟

و مما لا شك أنهم حازوا قصب السبق في التحرير للحديث و أصوله لم يدرك درجتهم من تلاهم . أرجو منكم التكرم بالإجابة عن هذه الأسئلة بنوعٍ من التفصيل . والله يحفظكم وينفع بكم .

ج٣٩: حفظنا الله وإياكم من سوء الفهم وخطر الانفعال ، وسدد الله تعالى خطى الجميع .

إن الذين يدعون إلى منهج المتقدمين في التصحيح والتعليل إنما وصلوا إلى ذلك عبر جهود هؤلاء الأئمة المحققين ، وهم الذين نقلوا لنا هذا المنهج ، وحددوا معالمه ، وهذه حقيقة يجب ذكرها . لكن ليس كل من نقل عنهم ذلك المنهج وحدد معالمه قادراً على تطبيقه في التصحيح والتعليل ، لا سيما وفي هؤلاء المتأخرين الفقهاء وعلماء الأصول . وحتى المحدثون ليس بإمكانهم ذلك إلا إذا توفر لديهم ما يتميز به نقاد

الحديث من مؤهلات النقد ؛ كالحفظ والفهم والمعرفة . ولذا نراهم أكثر الناس إدراكاً لهذه الحقيقة حين اكتفوا عند التعليق على الأحاديث بقولهم: إسناد صحيح أو إسناد ضعيف ، ولا يتجاوزون ذلك .

وعندما نقف على حقيقة الجهود التي قام بها المحدثون لحفظ سنة النبي ﷺ في مرحلة الرواية ومرحلة ما بعد الرواية ، ونوعية عملهم في سبيل ذلك ، وما يتميزون به من الدقة والاهتمام والتكوين العلمي فإننا نستطيع أن نعطي لكل منهم ما يحق له من المكانة ، ونقدر الجهد الذي قاموا به ، وبالتالي نكون قد استفدنا مما برع فيه كل منهم في مجاله ؛ فمن جهد المتقدمين جانب النقد ، ومن جهد المتأخرين ما يتصل بحفظ التراث وتحقيقه .

وأما في حال الخلط بين تلك الجهود دون أن نميّز بينها فإننا نصبح بذلك أبعد الناس عن الاستفادة مما خلفه لنا هؤلاء الأئمة من المناهج المختلفة التي نحن بأشد الحاجة إلى معرفتها إذا كنا نريد فعلاً الدفاع عن السنة النبوية بما يلائم مكانتها .

وهنا أود أن ألفت الانتباه إلى أن كل علم له نوعان من المصادر ، نوع أصيل ونوع مساعد ، وضرورة الفصل بينهما ، وبالتالي يرى الباحث نفسه مضطرا إلى عرض ما وجد في المرجع المساعد على المصدر الأصيل إذا وقع إشكال أو غموض حول مسألة من المسائل ، وذلك من أجل التأكد من مدى صواب ما ورد في المصدر المساعد ، وأما إذا لم يفصل بين النوعين ، بل خلط بينهما فإنه لا تخطر على باله أبداً أهمية عرض كلام المتأخرين على كلام المتقدمين أو عملهم التطبيقي .

وأما الفصل بينهما فيما يخص الحديث وروايته فلا يختلف فيه اثنان ممن لديهم علم

وخبرة في هذا المجال ؛ فما أورده الإمام النووي في كتابه «رياض الصالحين» مثلاً لا يعد مصدراً أصيلاً في التخريج ومن خلال عرضه على مصدره الأصيل الذي اعتمده النووي يتبين مدى صوابه فيه . (والله أعلم) .

❑❑❑

(س:٤٠) يقول الشافعي في «الرسالة» : « والعلمُ به عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقه ، لا نعلم رجلاً جمع السنن فلم يذهب منها عليه شيءٌ فإذا جُمع علم عامة أهل العلم بها أتى على السنن ، وإذا فُرّق علم كل واحد منهم ذهب عليه الشيء منها ، ثم ما كان ذهب عليه منها موجوداً عند غيره .

وهم في العلم طبقات منهم الجامع لأكثره ، وإن ذهب عليه بعضه ، ومنهم الجامع لأقلَّ مما جمع غيره .

وليس قليلُ ما ذهب من السنن على من جمع أكثرَها دليلاً على أن يُطلب علمه عند غير طبقته من أهل العلم ، بل يُطلب عن نظرائه ما ذهب عليه حتى يؤتى على جميع سنن رسول الله ـ بأبي هو وأمي ـ فيتفرَّد جملة العلماء بجمعها ، وهم درجات فيما وَعَوا منها » .

ألا يصلح قوله هذا ليكون قاعدة في تضعيف الحديث ؟ بحيث إذا لم نجد الحديث عند أحد في تلك الطبقة فلا نحكم عليه بالصحة و إن جمع شروطها . و هو يقارب ما قاله ابن الصلاح في الفائدة الثانية .

ج٤٠ : كلامك سليم جداً ، وقد صرح بذلك الإمام البيهقي ، وقد نقلته في

«الموازنة» ، وبهذا يفسر ما ورد عن الإمام ابن الصلاح من عدم إمكانية تصحيح المتأخرين لما تضمنته كتب المتأخرين كالمشيخات والأثبات وغيرها من الأحاديث التي يروونها . وللأسف نرى في الباحثين المعاصرين من يرفض التفرد الذي أعل به النُّقَّاد قائلاً : « قلت : لم يتفرد وقد وجدت له متابعاً » ، ثم يورد الحديث من «تاريخ دمشق» أو «تاريخ الخطيب» أو من كتب الفوائد أو غيرها من الكتب التي ترتكز أساساً على ذكر الغرائب التي ينفرد بها اللاحقون دون السابقين .

والله تعالى أعلم .

❑❑❑

الإخوة الأفاضل القائمين على (ملتقى أهل الحديث) .. وفقهم الله .

سلام الله عليكم وبعد . .

(س:٤١) سؤالي هو: هل صحت أحاديث عن الرسول عليه الصلاة والسلام ... أو أثر صحيح يثبت أن في الجن صحابة . . لهم ما للمهاجرين والأنصار من فضل ... وهل هناك من السلف من فصل في ذلك ؟ دمتم مأجورين .

ج٤١ : لا أذكر شيئاً من هذا القبيل ، وإنما توجد حكايات غريبة يحكيها بعض المتأخرين ، كنوادر في كتبهم الخاصة ؛ كالمشيخات والفهارس (والله أعلم) .

❑❑❑

(س:٤٢) هل ينجبر المرسل إذا تُوبِعَ ؟

ج٤٢ : نعم ينجبر بالشروط التي ذكرها الإمام الشافعي ، وبعد أن تقوى الحديث المرسل قد يكون صحيحاً أو حسناً . وحتى أنواع الانقطاع الأخرى تنجبر بالمتابعات والشواهد إذا لم تكن هذه المتابعات والشواهد معلولة بينة الخطأ . وقد سبق شيء من التفصيل حول هذا الموضوع .

❑❑❑

(س:٤٣) ما قولكم في الحديث الذي علَّقه البخاري عن شيخه ؟

ج٤٣ : هو ما شرحه الحافظ ابن حجر في «النكت» ، فليرجع إليه .

❑❑❑

(س:٤٤) ماذا عن تفرّد الإمام الذهبي بالتوثيق في «الكاشف» ، وبخاصة لمن وُصِفَ بالجهالة .

ج٤٤ : بما أن «الكاشف» من أوائل تصنيفات الإمام الذهبي ، وأنه مجرد اختصار لـ «تهذيب الكمال» فإنه لا يكون في مرتبة «الميزان» و«السير» وغيرهما من الكتب التي ألفها الذهبي بعد أن نضجت موهبته العلمية وصار إماماً ، ولذا يستأنس فقط بما ورد في «الكاشف» من التوثيق . والله أعلم .

❑❑❑

(س:٤٥) هل هناك فرقٌ بين (الحديث الباطل) و (الحديث الموضوع) .

ج٤٥ : الكلام فيه تفصيل ، وتتوقف معرفة المقصود بهذين المصطلحين على معرفة مناسبة ورودهما ، وإذا تتبعت كتاب «علل ابن أبي حاتم» وكتب الضعفاء وغيرها وجدت النُّقَّاد يطلقون لفظ الباطل على الخطأ ، وإن كان صاحبه ثقة أو صدوقاً ، بل يطلقون عليه لفظ الموضوع ، ولا يريدون بذلك أن الحديث قد وضعه راو على النبي ﷺ متعمداً ، وأما إذا ورد هذان المصطلحان في كتب خاصة بذكر الموضوعات والأباطيل يكون المعنى في الغالب أن الحديث مما وضعه الراوي الكذاب (والله أعلم) .

❑❑❑

نشكركم يا فضيلة الشيخ الفاضل على تكرّمكم بقبول دعوتنا لعقد هذا اللقاء ، سائلين المولى (عزّ وجلّ) أن يجعل مجهودكم هذا في ميزان حسناتكم يوم القيامة .

أرجو من فضيلتكم التفضّل بالإجابة عن الأسئلة التالية :

(س:٤٦) هل هناك دليل صريح على أنّ الشيخين اشترطا لإيراد الحديث في «صحيحيهما» شروطاً أشدّ صرامة ممّا اشترطاه لصحة الأحاديث خارج «الصحيحين»؟ بمعنى : هل هناك أحاديث صحّحها الشيخان ولم يورداها في «صحيحيهما» بسبب كونها لا ترقى لشرطيهما فيهما ؟

ج٤٦ : ليس لدى الشيخين شرط زائد على ما تضمنه تعريف الصحيح من الشروط ، يعرف ذلك من نظر في «الصحيحين» ؛ إذ يحتويان كل أنواع الصحيح ،

دون أن يخصصا بما هو أعلى صحة دون سواه . وربما نجد لديهما اهتماماً بالغاً بذكر الأصح والأفضل والأجود سنداً ومتناً إذا ورد الحديث بطرق متعددة عن إمام مشهور ؛ كالزهري مثلاً ، فيختار كل منهما من هذه الطرق ما هو أعلى سندا وأجود ، ويتميز الإمام مسلم بذكر مجموعة من الروايات في موطن واحد مرتباً إياها حسب الأصحية والأفضلية ، وقد شرحنا ذلك في كتاب «عبقرية الإمام مسلم» . ولم تتوقف الأفضلية والأصحية على أحوال الرواة فقط ، بل تكون لذلك معايير علمية لا تستطيع استيعابها من خلال دراسة كتب المصطلح فقط. ومن أهم هذه المعايير العلمية علو السند ، وجودة المتن ، كما أن للعلو مقاييس متعددة ذكرها الإمام الحاكم وغيره من الأئمة ، وكثير منها لا يعرف إلا من خلال الموازنة بين الروايات ، وأحوال الرواة ، ووفياتهم ، وسماعاتهم ، ورحلاتهم ، ومراتبهم في الجرح والتعديل ، وعاداتهم في اختيار الشيوخ والتلقي منهم ، وغير ذلك من الخصائص الإسنادية ، كالتسلسل والشهرة .

ومن المعلوم أن الإمامين لم يستوعبا ذكر جميع ما صح لديهما ؛ لذا توجد بعض الأحاديث التي صححها كل منهما ولم يخرجاها في «الصحيحين» ، وسبب ذلك عدم استيعابهما للأحاديث الصحيحة ، واكتفائهما بما أوردا فيهما من أصل الحديث ، أو لنزول سندهما .

وأما تركهما لرواية صحيحة من أجل كون راويها مختلفاً في توثيقه فقول فيه نظر لوجود رواة ضعفاء في «الصحيحين» . نعم قد يتركها كل منهما من أجل نزولها أو يوردها البخاري معلقةً ، ومسلم في آخر الباب .

ومما يلفت الانتباه أنهما قد يطلقان على حديث مقبول بصحته ولا يريدان به المعنى المتعارف لمصطلح (صحيح) .

❑❑❑

(س:٤٧) عندما أطبّق قواعد التفرّد على أحاديث (النهي عن التنعّل قائماً) أَصِلُ (بارك الله فيكم) إلى نتيجة كون الحديث لا يصحّ ، فما قول فضيلتكم؟

ج٤٧ : نعم ، لا يصح الحديث ، وهي نتيجة سليمة فعلاً ، وبها تنسجم ـ أخي الكريم ، حفظك الله تعالى ـ مع منهج النُّقَّاد ؛ كأحمد بن حنبل والبخاري والترمذي وابن عدي وغيرهم (رحمة الله تعالى عليهم) ؛ إذ أعلوا هذا الحديث بعبارات مختلفة ، واتفقوا على عدم صحته ، على الرغم من تعدد طرق هذا الحديث ، وفي الوقت ذاته لم يتجاوز المتأخرون موقف النُّقَّاد ، ولم يعترضوا على تعليلهم ، حين اكتفوا بالحكم على ظاهر السند ؛ فمنهم من حسن بعض أسانيده ، ومنهم من قال إن رواة بعض الأسانيد ثقات ، أو الإسناد صحيح ، وهذا الحكم لم يتجاوز ظاهر السند ، يعني غاية ما في ذلك أن رواة بعض الأسانيد ثقات ، أو فيهم صدوق لا أكثر ولا أقل ، بغض النظر عما تكلم النُّقَّاد فيه من التفرد ، اللهم إلا ما ذكره المباركفوري (رحمه الله تعالى) معقباً على الترمذي بقوله : « فقول الترمذي لا نعرف لحديث قتادة عن أنس أصلاً محل نظر» .

وأنت ترى أن تعليل النُّقَّاد لم يكن مبنياً على أحوال الرواة ، وإنما على التفرد والمخالفة ، مع أنهم أدرى بأحوالهم ، ولم يصدر منهم ما يدل على ضعف الرواة الثقات

أو الراوي الصدوق .

وهذا التفاوت المنهجي هو الذي يرتكز عليه أساساً كلامنا حول المتقدمين والمتأخرين ؛ فنرى الحافظ المقدسي يحسن سند حديث أنس ، بعد أن نقل قول الترمذي بأنه لا يصح عند أهل الحديث ، ويتمثل هذا التفاوت المنهجي بينهما فيما يأتي:

كان الحافظ المقدسي قد حسن السند بناء على أحوال الرواة ؛ يعني أن السند ليس فيه ضعيف ، بينما الترمذي يتجه إلى الحديث وروايته بقوله : « هذا حديث غريب » ، وأيده بقول البخاري : « ولا يصح هذا الحديث ، ولا حديث معمر عن عمار عن أبي هريرة » ، كما استنكره الإمام أحمد من قبل ، ثم بعد ذلك رجح الدارقطني وقف الحديث على أبي هريرة ، وأما المتأخرون فنظروا في ظاهر السند ، ففيهم من حسن السند ؛ كالإمام النووي ، ومنهم من قال: رواته ثقات ؛ كالهيثمي والمباركفوري ، وفيهم من قال: هذا إسناد صحيح ، دون أن يقول : « هذا حديث صحيح » ، وبين القولين فرق يعرفه من درس كتب المصطلح .

وإذا قمت بتتبع كل ما ورد في رواية هذا الحديث من الطرق ، كطريق جابر وأنس وأبي هريرة وابن عمر وابن عباس ، وحاولت فهمها على منهج النُّقَّاد فإنك لا تُقدم أبداً على الاعتراض عليهم بتطبيق قاعدة تعدد الطرق يقوي بعضها بعضاً ، بحجة أنها ليست من رواية المتروكين . والله تعالى أعلم .

❑❑❑

(س :٤٨) ما هي المباحث العلميّة التي تقترحون على طلاب الحديث أن يشتغلوا

بها في هذا الوقت ؟

ج٤٨ : تقع على عاتق أساتذة الحديث وطلابه مسؤولية كبيرة تجاه السنة النبوية التي أصبحت في المرحلة الزمنية التي نعيشها مجالاً مفتوحاً ومسموحاً لكل من هب ودب ، فيصححون ويضعفون ويحسنون ويستنبطون الأحكام أو يستدلون بها ، دون أن ينضبط ذلك بقواعد التصحيح والتعليل ، وأصول التفسير والتأويل ، لذلك تكون مهمة الأساتذة والطلاب في هذه المرحلة كبيرة ، ولا يجوز التهاون بها ، لينفوا عن السنة تحريف الغالين وتأويل الجاهلين وانتحال المبطلين .

وتختلف طبيعة المهمة العلمية تجاه السنة النبوية باختلاف ميل كل منهم . فمن يميل إلى فقه السنة فعليه أن يتحصل على قواعد تفسير النصوص ، ومن يميل إلى نقد الأحاديث فعليه أن يتدرب على التصحيح والتعليل من خلال التخريج العلمي مراعياً فيه أسلوب النُّقَّاد .

وبالتعاون مع أصحاب التخصصات العلمية المختلفة يتم إسقاط السنة على الواقع الذي نعيشه ، والدفاع عنها دفاعاً تقتضيه طبيعة التشكيك في مكانة السنة ونزاهتها .

ومن الجدير بالذكر أن العمل بالحديث لا بد أن يمر على مراحل ثلاثة وهي :

١ ـ مرحلة التأكد من مدى صحة الحديث .

٢ ـ معرفة المقصود بالحديث وفقهه ، وهي تخضع لقواعد وأصول ، لكيلا يفسر قول النبي ﷺ بما لم يقصده ، ولا يحمل على غير محمله . ومن أصول التأويل أن يكون فهم الحديث وفقاً لما يقتضيه سياق النص ، أو يفسر في ضوء عمل الصحابة ، أو في

ضوء الروايات الأخرى لذلك الحديث طبعاً بعد التأكد من صحتها ، فإن الحديث من طبيعته أن يختلف سياقه وتتفاوت ألفاظه كلما تتعددت طرقه ، فمن خلال جمع الروايات يستطيع الباحث الوقوف على سياق الحديث ولفظه الصحيح ، أو يفسره في ضوء النصوص الأخرى التي وردت في الموضوع ذاته ، أو في ضوء العناوين التي عنون بها المحدثون لذلك الحديث في كتبهم ، أو يراعى في تفسير الكلمات أسلوب العصر النبوي في استخدامها .

٣ ـ مرحلة إسقاط النص على الواقع ، فإن النص قد يكون له بعد مقصدي أو يكون مقيداً ببعد زمني أو بعد مكاني . وبمراعاة هذه الأمور مرحلياً قامت اجتهادات الأئمة سابقاً . وبمراعاتها يتم الفصل بين التأويل الباطل الذي فيه تكلف أو تعسف وبين التأويل الصحيح .

وهذه صورة عامة لتلك القواعد التي يجب على طلاب العلم اليوم أن يوجهوا عنايتهم نحو تأسيسها ، دون أن يضيعوا الأوقات فيما لا يساعده على التكوين العلمي الصحيح الذي تقتضيه المرحلة الزمنية الجديدة .

ولا شك أن هذه القواعد بحاجة إلى التوضيح من خلال الأمثلة لكن المناسبة غير صالحة لذلك .

❑❑❑

(س:٤٩) من خلال إقامتكم في (الأردن) : عمّن من طلبة العلم تنصحون أخذ علم الحديث فيه ؟

ج٤٩ : لم يسألني أحد عن ذلك خلال إقامتي بالأردن . وكان عندي من الطلبة من يعد من تلاميذ العلامة المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني (رحمه الله) ، ومنهم من كان يصحب الشيخ مشهور حسن ، ومنهم من يحضر مجلس الشيخ الحلبي ، وكنت أشجع طلابي على الاستفادة منهم جميعاً لكن دون تعصب ، وما كنت أتحدث في المحاضرات ولا في مجالس العلم عن الأشخاص بعينهم ، وما كنت أغتاب أحداً منهم ، بل أمدحهم وأثني عليهم في مناسبات أخرى ، وأحاول بقدر الإمكان إبعاد الطلبة عن سؤالهم عن الأشخاص بعينهم .

❑❑❑

(س:٥٠) أخيراً ولعلّه ليس آخراً : « المليباري » نسبة إلى ماذا ؟

ج٥٠ : هذه النسبة إلى شمال ولاية كيرلا التي تقع جنوب الهند ، والمناطق التي تقع في شمال ولاية كيرلا قد اشتهرت باسم « المليبار » قديماً بين التجار من العرب ، ثم أصبحت النسبة إليها مفضلة لدى مؤلفي الكتب من العلماء القدامى بهذه المناطق .

❑❑❑

الشيخ الفاضل حمزة المليباري بارك الله فيكم ، أسئلتي كالتالي :

(س :٥١) هل من الممكن عملياً ـ لا نظرياً ـ جمع السنة النبوية كلها بمتونها وأسانيدها ؟ وهل في ذلك فائدة ما ؟

ج٥١ : أرى ذلك ممكناً جداً لا سيما في عصرنا الذي تطورت فيه التقنيات المعلوماتية ، إذا تضافرت الجهود الجماعية تحت إشراف مركز تتوافر فيه جميع الإمكانيات العلمية والمادية ، بشرط واحد أن يكون ذلك العمل خالصاً لوجه الله ، ويعد ذلك خطوة عظيمة في سبيل الدفاع عن السنة ، ونشرها بين المجتمع ، إذا كان الجمع قائما على التمييز بين المقبول والمردود في ضوء منهج المحدثين النُّقَّاد ، وعلى التفسير المنضبط بقواعده ، دون تعصب ولا تعسف .

❑❑❑

(س:٥٢) لم أر شيئاً من كتبكم في المغرب . فهل من سبيل للحصول عليها ؟

ج٥٢: فيما أعلم أن دار ابن حزم التي تقوم بنشر وتوزيع كتبي ، لها اهتمام بالغ بالمشاركة في معظم المعارض التي تقام في المشرق والمغرب . وإن شاء الله تعالى ، سأؤمن لك نسخا منها .

وأرجو أن تراسلني على العنوان التالي :

H_abdella@maktoob .com
Hamza777@gawab .com

❑❑❑

(س:٥٣) لماذا لم يقع الاعتناء بـ «مسند الإمام أحمد» كما وقع للكتب الستة (الشرح ، تراجم الرجال ، التهذيب ... الخ) . جزاكم الله خيراً .

ج٥٣ : لقد اهتم به العلماء سابقاً في جوانب متعددة غير الشرح ، فإن طبيعة ترتيب أحاديث «المسند» لا تساعد على القيام بالشرح إلا إذا رتبت على الأبواب كما عمل الشيخ الساعاتي (رحمه الله تعالى) .

❑❑❑

(س:٥٤) قسم علماء مصطلح الحديث الصحيح إلى مراتب :

١ـ ما أخرجه الشيخان .

٢ـ ما أخرجه البخاري .

٣ـ ما أخرجه مسلم .

٤ـ ما كان على شرطهما .

٥ـ ما كان على شرط البخاري .

٦ـ ما كان على شرط مسلم .

السؤال هو : ما الفرق بين ما كان على شرطهما ، وما كان على شرط البخاري ، مع العلم أن شرط مسلم داخل في شرط البخاري ؟!

ج٥٤ : المراتب الثلاثة الأولى للحديث الصحيح لا إشكال فيها ، إلا إذا لم يجعل ذلك التقسيم مطرداً ، لأنه قد يكون ما تفرد به أحدهما أصح مما أخرجاه لأسباب علمية ؛ كشهرة الأول وغرابة الثاني ـ مثلاً ـ كما أوضح ذلك الحافظ ابن حجر وغيره .

أما الأقسام الباقية ففيها كلام ، أولاً : ما معنى قولهم : ما كان على شرطهما وما

كان على شرط أحدهما ؟ وما المقصود بالشرط هنا ؟ وما مصدر هذا التقسيم ؟!

إذا علمنا أن هذا التقسيم ظهر بعد أن صار اعتماد العلماء في معرفة حكم الحديث على مصادر الصحيح ـ ومنها «صحيح ابن خزيمة» و«صحيح ابن حبان» و «مستدرك الحاكم» على الرغم من اتفاقهم على تساهلهم في التصحيح ـ وجدنا إشكالاً في جعل تلك الأقسام الثلاثة الأخيرة من أنواع الصحيح ؛ إذ معنى قوله : « هذا صحيح على شرط الشيخين » أو « شرط أحدهما » أن رواة الحديث ممن أخرج لهم البخاري ومسلم ، أو فيهم من أخرج له أحدهما ، بغض النظر عن مدى سلامة الحديث من الشذوذ والعلة وحتى عن قضية العنعنة التي أثير حولها خلاف بين الشيخين ، فبمجرد كون الراوي من رواة البخاري أو مسلم أصبح حديثه على شرطه ، وقد يكون الحديث معلولاً وغير محفوظ .

هذا هو الذي نفهمه من تضاعيف كتاب الحاكم «المستدرك» . ولم يكن تساهله مانعاً لغيره ممن تصدى لمهمة التصحيح والتضعيف أن يحذو حذوه في قوله : « إسناده صحيح على شرط الشيخين » ، وحتى قال بعضهم قياساً على هذا : « هذا إسناد صحيح على شروط الستة » !

وعلى كلٍّ فالحديث الذي قيل فيه : إنه على شرط الشيخين ، أو شرط أحدهما ، قد يكون صحيحاً أو حسناً أو معلولاً واهياً ، وقد يكون الإسناد متصلاً أو منقطعاً ، وبالتالي فلا مجال للإشكال الذي ورد في السؤال ، حيث إن التقسيم يكون غير سليم أصلاً .

ثم إن التقسيم حسب هذا المعنى الذي سبق ذكره لا يوهم أن للصحيح شروطاً

تختلف باختلاف المحدثين ، وشروط الصحيح التي تضمنها تعريف الصحيح متفق عليها لدى المحدثين النُّقَّاد ، ولم يختلف فيها إلا الفقهاء ، وأما إذا كان التقسيم مبنياً على مراعاة شروط الصحيح فإنه يوهم اختلاف هذه الشروط وتنوعها حسب الأشخاص من المحدثين ، وليس الأمر كذلك في الواقع ، ولم يقل أحد بذلك التنوع .

كما لا يكون هناك فرق بين ما كان على شرطيهما وبين ما أخرجاه ؛ لأن الحديث الذي أخرجاه في «الصحيحين» لم يخرجاه إلا لوجود شروط الصحيح فيه ، وما وُجدت فيه شروط الصحيح فعلاً حسب رأي النُّقَّاد لا سيما الشيخان ، لا يتأخر عن مرتبة ما أخرجاه ، لمجرد كون ذلك الحديث الصحيح الذي صححوه غير مخرج في «الصحيحين» .

وأما إذا قال غير النُّقَّاد إنه على شرط الشيخين فقد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً معلولاً ، وبالتالي لا يكون هذا الحديث مثل ما أخرجه الشيخان أو أحدهما قطعاً .

❑❑❑

فضيلة الشيخ حمزة وفقه الله للخير :

(س:٥٥) ما تحرير القول في الخلاف في الحديث المعنعن ، وما حقيقة مذهب البخاري ومسلم في هذه المسألة ؟ وما تقييمكم للدراسة التي قام بها الشيخ الشريف حاتم لهذه القضية في كتابه «إجماع المحدثين» ؟ وفقنا الله جميعاً إلى بلوغ الحق، وبرد اليقين .

ج٥٥ : وفقنا الله وإياكم لمعرفة الحق واتباعه والدفاع عنه إيماناً واحتساباً ، ولمعرفة الباطل واجتنابه .

فيما أرى أنه لا خلاف بين الشيخين في مسألة العنعنة ، ولم يقصد مسلم بنقده اللاذع الإمامَ البخاري ولا عليَّ بن المديني ولا أحداً من الأئمة السابقين له ، وإنما قصد به من المنتسبين إلى الحديث من استعجل في أمر العنعنة في عصره ، ولم يوفق في ذلك لانتهاج منهج الأئمة السابقين .

هذا وقد حدد مسلم مسألة العنعنة بقوله :

« وأما والأمر مبهم على الإمكان الذي فسرنا فالرواية على السماع أبداً حتى تكون الدلالة التي بَيَّنا » .

ولم يكن كلامه (رحمه الله) حول عموم العنعنة ، كما أوضحنا ذلك في إحدى الإجابات السابقة . وكذلك سبق فيها ما يتعلق بكتاب الشيخ الشريف حاتم[١١] .

❑❑❑

(س:٥٦) ذكر أحد الأفاضل في كتاب له أنّه عند سرد أقوال أهل العلم في راوٍ معيّن فإنّه لا ينبغي ذكر قول ابن حجر وغيره من المتأخرين في ذلك الراوي جنباً إلى جنب أقوال المتقدّمين . وحجّته في ذلك هي أنّ المتأخرين إنما بنوا قولهم في ذلك الراوي ـ بالدرجة الأولى ـ على أقوال المتقدّمين . فما رأيكم (وفقكم الله لكلّ خير)؟

---

(١١) انظر جواب السؤال التاسع عشر .

ج٥٦: هذا هو الصواب للسبب الذي ذكرت في السؤال ، وأما في حالة اختلاف أقوال أئمة الجرح والتعديل فيعوّل على ما رجحه الحافظ ابن حجر أو الذهبي أو غيرهما إذا لم يوجد دليل على خلاف ذلك . (والله أعلم) .

أما أن يقول الباحث : وثقه ابن معين وأحمد وابن حجر فغير منهجي لأن ابن حجر كان اعتماده في التوثيق قول ابن معين وغيره من أئمة الجرح والتعديل ، ولم يكن اعتماده على تتبع المرويات . والأمر واحد إذن سواء ذكرت معه ابن حجر أو لا .

❑❑❑

الشيخ الفاضل حمزة بن عبد الله المليباري وفقه الله تعالى ، أحببناك ـ والله تعالى يعلم ـ في الله دون أن نراك يا شيخ ، ونسأل الله أن نراك بخير وعافية .

عندي عدة أسئلة يا شيخ وفقك الله تعالى :

(س:٥٧) ما رأيكم في من أعل أحاديث في مسلم بحجة تدليس أبي الزبير عن جابر مع أنه ليس هناك دليل واحد صحيح على هذه المسألة ، وفيمن فرق بين ما هو في مسلم حيث حمله على الاتصال وما كان خارجه فهو معلول ؟

ج٥٧ : أحبك الله الذي أحببتني فيه .

أما رأيي حول ما ورد في سؤالك فذلك استعجال في الحكم وبعيد عن الدقة ، ويقع في ذلك كل من يعتمد على ظاهر السند وأحوال رواته العامة في حكمه على الحديث ، مطبقاً ما درسه في كتب المصطلح من القواعد دون فهم مواقع تطبيقها ، أو

تساهلاً منهم في ذلك .

إن تدليس أبي الزبير عن جابر يقتضي نوعاً خاصاً من المعالجة يختلف عما تقتضيه بقية أنواع التدليس ، لأن معنى تدليس أبي الزبير عن جابر : أنه لا يصرح فيما أخذه من الكتاب من أحاديث جابر بأنه وجادة ، فإذا ورد عنه حديث من أحاديث جابر ، ولم يصرح بالسماع ولم يأت ذلك الحديث عن طريق ليث بن سعد فإنه يحتمل أن يكون مما أخذه وجادة ، وما أخذه وجادة دون السماع أو القراءة على الشيخ ، فقد يدخل فيه تصحيف وتحريف وانتحال ، وإذا وافقه غيره أمن من ذلك .

لذلك ما ورد عن أبي الزبير من أحاديث جابر معنعنة يقتضي أن يبحث الباحث عن وجود سماع صريح في طريق صحيح من طرق ذلك الحديث ، أو ما يدل على ذلك من القرائن ، أو راوياً آخر يوافق أبا الزبير فيما رواه عن جابر ، وفي حال وجود شيء من ذلك يكون السند سليماً من الشبهات التي أثارتها العنعنة الواردة فيه .

وفي ضوء ذلك فإطلاق الحكم بانقطاع السند أو بالتدليس بمجرد عنعنة أبي الزبير عن جابر على الرغم من اعتماد مسلم عليه في «صحيحه» ينطبق عليه ما قيل: «القواعد لدى العالم غير المجرب كالعصا في يد الأعمى » ، وكذا إطلاق الحكم بالاتصال فيما رواه مسلم والانقطاع في خارج مسلم يكون بعيداً عن الدقة أيضاً ، لأن الأمر في ذلك يتوقف على التتبع والبحث .

ويجدر بنا أن نذكر أن الإمام مسلماً يورد في الأصول أصح ما عنده من الروايات وأفضلها ، ويختلف ذلك عما يورده في الشواهد ، وعليه فما أورده في أول الباب من حديث أبي الزبير عن جابر لا ينبغي القول فيه إنه معنعن بمجرد أن الباحث لم يطلع

إلا على ما وقعت عليه يده من المصادر ـ مطبوعة كانت أو مخطوطة ـ ، فإن أولئك الأئمة ينظرون إلى الواقع الذي يعرفونه من خلال معاينة الأصول أو صحبة المحدثين ، وليس على مجرد صيغ التلقي والأداء التي قد يكون بريئاً منها الراوي المدلس .

يقول الإمام الذهبي : « وهذا في زماننا يعسر نقده على المحدث ، فإن أولئك الأئمة ، كالبخاري وأبي حاتم وأبي داود ، عاينوا الأصول ، وعرفوا عللها ، وأما نحن فطالت علينا الأسانيد ، وفقدت العبارات المتيقنة ، وبمثل هذا ونحوه دخل الدَّخَل على الحاكم في تصرفه في «المستدرك» » (١٢) .

ويقول الحافظ ابن عبد البر في مبحث العنعنة : « إنه لا اعتبار بالحروف والألفاظ ، وإنما هو باللقاء والمجالسة والسماع » (١٣) .

ويقول ابن حبان : « فإذا صح عندي خبر من رواية مدلس أنه بين السماع فيه ، لا أبالي أن أذكره من غير بيان السماع في خبره بعد صحته عندي من طريق آخر » (١٤) .

نسأل الله تعالى للأمة الإسلامية العافية والسلامة .

❑❑❑

(س:٥٨) أليس اختيار الشيخ سعد آل حميّد وفقه الله تعالى في التسمية (منهج

---

(١٢) «الموقظة» ، ص : ٤٦ .

(١٣) مقدمة «التمهيد» : ١/٢٦ .

(١٤) «صحيح ابن حبان» : ١/١٥١ .

المحدثين ومنهج الفقهاء) أوضح من (المتقدمين والمتأخرين) علماً أني أعلم أنك تقرر في كتبك نفس المعنى كقولك : ولهذا أكرر قولي بأن من كان عمله على اعتبار ظواهر السند في التصحيح والتضعيف فهو على منهج المتأخرين حتى وإن كان في عصر الرواية ، ومن كان اعتماده في ذلك على القرائن فهو على منهج المتقدمين حتى وإن كان من المعاصرين ، وبالتالي فالذي نصل إليه هو أن تفريقنا بين المتقدمين والمتأخرين في قسمي علوم الحديث النظري والتطبيقي تفريق منهجي لا زمني ... «الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين» الطبعة الثانية ص ٢٢٦ ، ولكن التسمية قد تختلف ؟

ج٥٨ : صحيح ، وقد فكرت في هذا المصطلح (المحدثون والفقهاء) ، وقد طلب مني إطلاق ذلك بعض أصدقائي في الجزائر ، لكني ـ مع أنه لا مشاحة في الاصطلاح ـ أردت أن أحافظ على سمعة المحدثين النُّقَّاد بإمامتهم في الفقه وأصوله على تفاوت مراتبهم في ذلك ، بما تيسر لنا من الوسائل والمصطلحات ، ولو أطلقنا هذا المصطلح الذي ذكرتَه ثم رسخ ذلك في أذهان الناس سوف يؤدي لا محالة إلى أن يتصور الناس أن المحدثين ليسوا فقهاء ، ولذلك آثرت ما ألفنا في الكتب من مصطلح (المتقدمون والمتأخرون) مع توضيح المقصود به ، وهو كما نقلته من «الموازنة» .

واللهَ تعالى نسأل أن يرشدنا إلى الصواب ، ويجنبنا الخطأ ، ويقينا من شره ، اللهم آمين .

❑❑❑

(س:٥٩) هل المرسل (عن ابن المسيب) يقوي رواية عن راو قال فيه الإمام

أحمد: أحاديثه مناكير ، وقال ابن حبان يروي نسخة كأنها موضوعة حديث : «من قرأ قل هو الله أحد ، عشر مرات بنى الله له قصراً في الجنة » .

ج٥٩ : لا يقوي تلك الرواية إذا كانت منكرة ، يعني بذلك أنه إذا كان هذا الراوي المنكر قد أضاف الحديث إلى شيخه خطأ ، وهذا الخطأ الذي وقع منه في الرواية لا يمكن جبره بمرسل سعيد بن المسيب ، لأن المفروض أن يروي هذا الراوي ذلك الحديث مرسلاً عن سعيد كما يرويه الناس ، غير أنه اختلط عليه ، فأضافه إلى شخص آخر بدل أن يضيفه إلى سعيد المسيب مرسلاً . ومثل هذا الأمر لا يتضح إلا بالمثال مع ممارسة منهج القوم .

❑❑❑

(س:٦٠) أعلَّ الإمام أبو حاتم روايةً (للأوزاعي عن عطاء) حيث نص على أن الأوزاعي لم يسمع هذا الحديث من عطاء بل بينهما رجل ، وقال البيهقي : جود إسناده الراوي عن الأوزاعي .. فهل نرد قول أبي حاتم بهذا الكلام من البيهقي رحمهما الله تعالى ، علماً أن السخاوي في «فتح المغيث» (١/٢١٤) ط العلمية قال : « وأما القدماء فسموه تجويداً حيث قالوا: جوّده فلان ، وصورته أن يروي المدلس حديثاً عن شيخ ثقة بسند فيه راو ضعيف فيحذفه المدلس من بين الثقتين الذي لقي أحدهما الآخر ، ولم يذكر أولهما بالتدليس ، ويأتي بلفظ محتمل فيسوي الاسناد كله ثقات » ، وقد قال الأخ (الدرع) : « جوده بشر بن بكر » فليس مراده من « جوده » أنه جيد ، بل قصده أنه

(رواه موصولاً) فبشر بن بكر وصل الحديث فذكر (عبيد بن عمير) بينما هو مقطوع كما رواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي ولم يذكر (عبيد بن عمير) ولهذا قال الإمام الطبراني في «الأوسط» : « لم يروه عن الأوزاعي ـ يعني موصولاً ـ إلا بشر ... » وكلام الأخ (الدرع) هو الذي تبين لي من خلال تتبع كثير من إطلاقات أهل العلم لهذا المصطلح « جوّده » ، حيث إنهم لا يقصدون به الصحة ، بل يريدون الوصل ، وهم لا يريدون التسوية أيضاً ، كما قال السخاوي رحمه الله تعالى . وهل نقبل إعلال أبي حاتم ذلك أم نطالبه بالإسناد الذي فيه الواسطة (كما يقول بعضهم) ؟

ج٦٠ : ما قاله الأخ الدرع (ولله دره) حق لا مرية فيه ، وبهذا لا يوجد تناقض بين قول الإمام أبي حاتم وقول البيهقي . وأما سؤالك ـ حفظك الله وسدد خطاك ـ عما أعله أبو حاتم هل نقبل ذلك أم نطالبه بالإسناد ، فجوابه ما قال الحافظ ابن حجر وغيره من أئمتنا المتأخرين : « ... فمتى وجدنا حديثا قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم بتعليله ، فالأولى اتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه ، وهذا الشافعي مع إمامته يحيل القول على أئمة الحديث في كتبه فيقول : وفيه حديث لا يثبته أهل العلم بالحديث »[١٥] .

وقال السخاوي : « ... ولهذا ترى الجامع بين الفقه والحديث ، كابن خزيمة والإسماعيلي والبيهقي وابن عبد البر ، لا ينكر عليهم ، (يعني نقاد الحديث القدامى) بل يشاركهم ، ويحذو حذوهم ، وربما يطالبهم الفقيه أو الأصولي العاري عن الحديث بالأدلة . هذا مع اتفاق الفقهاء على الرجوع إليهم في التعديل والتجريح كما اتفقوا على

---

(١٥) انظر «النكت» ٢/٧٢١ و«اختصار علوم الحديث» ص : ٦٤ .

الرجوع في كل فن إلى أهله ، ومن تعاطى تحرير فن غير فنه فهو متعن ، فالله تعالى بلطيف عنايته أقام لعلم الحديث رجالاً نقاداً تفرغوا له ، وأفنوا أعمارهم في تحصيله والبحث عن غوامضه وعلله ورجاله ومعرفة مراتبهم في القوة واللين . فتقليدهم ، والمشي وراءهم ، وإمعان النظر في تواليفهم ، وكثرة مجالسة حفاظ الوقت مع الفهم وجودة التصور ، ومداومة الاشتغال ، وملازمة التقوى والتواضع ، يوجب لك (إن شاء الله) معرفة السنن النبوية ولا قوة إلا بالله »[١٦] .

❑❑❑

(س:٦١) هناك نقطة مهمة يغفل عنها الكثير من العلماء الذين عرفوا منهج المحدثين الصافي من أكدار أهل الكلام ألا وهي : لماذا لا يكون لكم عمل على كتب السنة تصحيحاً وتضعيفاً وفق هذه القواعد التي نعلم أنها هي الصواب . فالتقعيد النظري مهم جداً ولكن لا بد من التطبيق العملي حتى يتبين للناس المغالطات الموجودة في كثير من الكتب المحققة باسم المحدثين وهي تخالف كثيراً من قواعد المحدثين الحقيقيين ؟

ج٦١ : أولاً : إن خدمة السنة بما تقضيه تحديات العصر تتوقف على المجتمع ، ولا يقدر فرد أن يقوم بجميع وظائفها ، ولكل منا دوره قدر المستطاع .

ثانياً : كنا بفضل الله تعالى وحده بعد إدراك خطورة المشكلات العلمية التي نعاني

---

(١٦) «فتح المغيث» : ١/٢٧٤ .

منها اليوم ، وبعد تشخيصها قد قمنا بمعالجتها من خلال توضيح القواعد وتأسيسها بأبعادها الحقيقية ، وبعد ذلك يكون الجانب التطبيقي الذي يقوم به الباحث وفق تلك القواعد محل قبول واحترام لدى المنصفين . وقد نوفق لأداء هذه المهمة أو يوفق غيرنا من طلاب العلم .

وأنت ترى كيف يشغلنا بعض الناس عن توجهنا نحو التطبيق العملي بإثارة مشكلات حول ذلك المنهج الذي انتهجه النُّقَّاد ، دون أن يقرؤوا ما كتب في ذلك من الأبحاث والكتب ، أو دون أن يناقشوننا في البراهين التي اعتمدناها . ولذلك قلت إن خدمة السنة عمل جماعي ، ولكل فرد من المجتمع دوره ، وحتى اعتراض المعترضين أراه دوراً فاعلاً في سبيل الخدمة ، وكلٌّ مأجورٌ عند الله حسب النية ، وفقنا الله تعالى وإياكم للإخلاص في العمل ، وأن يجنبنا جميعاً ما يفسد عملنا ، والله ولي التوفيق .

❑❑❑

(س:٦٢) قال الحاكم في «علوم الحديث» (ص ٨٢) : « ... فاجتمع جماعة من مشايخ الإسلام ، واجتمع عبد الله بن أحمد بن حنبل ومحمد بن إبراهيم بن مربع وأبو الأذان وكليجة وغيرهم فتشاوروا من ينتقي لهم على الشيوخ فاجتمعوا على أبي عبدالرحمن النسائي وكتبوا كلهم بانتخابه » .

*** ما معنى يكتبون بانتخابه ؟**

*** لماذا لا يأخذون كل حديث ذلك الراوي ؟**

*** هل كان الأئمة أحمد وابن المديني ومن قبلهم ينتخبون أحاديث كل الرواة ، أم**

كانوا ينتخبون أحاديث بعض الرواة دون الرواة الآخرين ؟

ج٦٢ : الانتخاب على الشيوخ عمل علمي قام به الحفاظ المتقنون ، ويقال عنه الانتقاء أيضاً ، ولهم فيه أغراض مختلفة ، منها منهجي ، ومنها نقدي .

أما المنهجي فمن عادة المحدثين عموماً أن يحرصوا على أوقاتهم ، لا سيما إذا كانوا غرباء ، ويركزون على الأحاديث التي تعد فوائد بالنسبة لهم ، أو الأحاديث التي لم يسمعوها بعلو ، ويعد هذا من أهم جوانب التنظيم التي يتم بها استثمار الأوقات في سماع ما يعنيهم من المرويات ، وقد يكون الانتخاب ضرورياً إذا كان الشيخ عسيراً في الرواية .

لذلك يقوم المحدثون قبل لقاء الشيوخ بانتخاب ما يريدون سماعه من مسموعاتهم ، ويتبادلون المعلومات حول ما يحتاج إليه كل منهم من أحاديث الشيوخ من خلال المذاكرة فيما بينهم ، أو من خلال زملائهم في الرحلة والسماع .

قد ينتخب بعض المحدثين لشيوخهم قبل انعقاد مجلس الإملاء ، ما يودون إملاءه لهم ، حتى يرتكزوا في الإملاء على ما يعني طلابهم من المرويات لعلوها أو لغرابتها وتفردهم بها أو لجودة أسانيدها أو لشهرة رواتها أو غير ذلك من خصائص الأسانيد والرواية ، وقصتهم في ذلك مبثوثة في كتب التراجم ، وغاية ما في ذلك كسب الوقت وعدم انشغالهم بما لا يعنيهم من المرويات والمسموعات لكونهم قد سمعوها بعلو من مصادر أخرى ، أو سمعوها منه قديماً ، وهذا هو المعنى الإجمالي لما ورد في السؤال .

وهناك من المحدثين القدامى من يسمع دون انتخاب ويقوم بنسخ كل ما تحتوي أصول الشيخ ويقال عن ذلك : كتابة الحديث على وجهه ، وقد يتفاوت اهتمامهم بهذا

الأسلوب الاستيعابي باختلاف الشيوخ والأوقات والظروف .

وعلى كل حال فإن السماع في الحالين : الانتخاب والاستيعاب ، يكون له سلبيات وإيجابيات ، ذكرها الأئمة في أكثر من مناسبة . ومن هنا جاء في ذم كتابة الحديث على وجهه ، قولهم : فلان حاطب ليل . يعني بذلك يكتب الحديث دون انتخاب . كما جاء الثناء عليه أيضاً ؛ كقولهم : إذا كتبت فقمّش وإذا حدثت ففتش . يعني عليك أن تكتب كل ما لدى الشيوخ من الأحاديث دون انتخاب ، وإذا أردت أن تحدث فعليك التفتيش لما تحدث به .

وشرح ذلك مستوفى في كتب المصطلح ، لا سيما في كتاب الخطيب «الجامع لأخلاق الراوي» .

ومثل هذه الجوانب التاريخية المتصلة بتلقي الأحاديث وكتابتها لا زالت مجهولة لدى فئة كبيرة من الباحثين ، وهي بحاجة إلى دراسة علمية متخصصة لبلورتها ، لما في ذلك من فوائد جمة . ومشكلتنا تكمن في جهلنا تاريخ أئمتنا السابقين في جانب عنايتهم بتلقي الحديث وكتابته وضبطه التي كانت محل تطور عبر العصور الماضية حسب مستجداتها وأعرافها العلمية . وكانت عنايتهم هذه حرصاً منهم ـ سواء كانوا متأخرين أو متقدمين ـ على أن يتم نقل الحديث من شخص إلى شخص أو يتم نقل الكتاب من شخص إلى شخص ، وهو بعيد عن جميع احتمال التصحيف والتحريف والانتحال . وقد بذلوا جميعاً ما في وسعهم في سبيل حماية السنة حسب مقتضيات عصورهم ، ورحمهم الله تعالى ، وجزاهم عنا أحسن جزاء ، ولو لم ينهضوا ـ سواء في عصور الرواية أو في عصور ما بعد الرواية ـ بمقتضيات عصورهم لوقعت في السنة

تحريفات وتصحيفات وأوهام وافتراءات ، وقد شرحنا ذلك في كتاب «الموازنة» .

وأما الانتخاب لهدف نقدي فكتمييز الصحيح من الضعيف الغريب ، قد يكون ذلك بوضع علامات خاصة على الضعيف الغريب ضمن المرويات التي تضمنتها نسخ المحدثين وأصولهم ، كما ورد في حديث قتيبة عن الليث في جمع التقديم .

وقد يكون ذلك باستخراج أحاديث شيخ معين مع بيان ضعفها وصحتها ، كما عمل الخطيب البغدادي بالنسبة إلى بعض كتب أقرانه ، مثل كتاب «الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب» لأبي القاسم المهرواني ، تخريج الخطيب ، وكتاب «الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب» ، انتقاء الخطيب البغدادي من حديث الشريف أبي القاسم علي ابن إبراهيم . وللإمام الدارقطني عمل مشهور في هذا المجال .

وقد يكون ذلك الانتخاب تلبية لطلب المحدث الذي لم يكن قادراً على تمييز ما أتقن روايته مما أخطأ فيه من الأحاديث ، كما انتخب البخاري أحاديث شيخه إسماعيل بن أبي أويس بعد أن طلب منه ذلك .

وقد يكون ذلك لغرض امتحان الشيوخ لمعرفة مدى ضبطهم وإتقانهم ، حكى الخطيب البغدادي أن فضلك الرازي نصح صالح جزرة عند سفره إلى نيسابور بكتابة الأحاديث عن محمد بن يحيى ، فلما قدم إلى نيسابور انتخب ما يريد كتابته عنه من الأحاديث وبعد قراءتها على محمد بن يحيى قال صالح جزرة : أفادني الفضل بن عباس الرازي حديثاً عنك عند الوداع فقال : هات ، فقلت : حدثكم سعيد بن عامر عن شعبة ... فذكر الحديث فقال محمد بن يحيى: من ينتخب مثل هذا الانتخاب ويقرأ مثل هذه القراءة !

يقول الخطيب معقباً على الحديث الأخير الذي عرضه على محمد بن يحيى : «قصد صالح امتحان محمد بن يحيى في هذا الحديث لينظر أيقبل التلقين أم لا ، فوجده ضابطاً لروايته حافظاً لأحاديثه محترزاً من الوهم بصيراً بالعلم »[١٧] . والله أعلم .

❑❑❑

(س:٦٣) الحديث أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «المصنف» وأبو داود في «السنن» (٤٠٩٤) والنسائي(٢٠٨/٨) وابن ماجة (٣٥٧٦) وغيرهم من طريق عبدالعزيز بن أبي رواد عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ قال : «الإسبال في الإزار والقميص والعمامة من جر شيئاً خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة».

قال أبو بكر بن أبي شيبة : « ما أغربه! » . وقال الحافظ في «الفتح» (٢٦٢/١٠) : « وعبدالعزيز فيه مقال » . قال أحدهم : (أما قول ابن أبي شيبة : « ما أغربه » فهذا لا يعني التضعيف) .

أقول: سئل الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ عن حديث ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس « تردين عليه حديقته ... » ، فقال : إنما هو مرسل ـ يعني أن من وصله فقد أخطأ ـ فقيل لأحمد : إن ابن أبي شيبة زعم أنه غريب ، فقال الإمام أحمد : صدق إذا كان الحديث خطأ فهو غريب .

فما رأيكم في كلامه بارك الله فيك ، وهل الغريب عند ابن أبي شيبة يعني الخطأ ؟

---

(١٧) راجع «تهذيب الكمال» ٦٢٦/٢٦ ، و«التهذيب» ٤٥٤/٩ .

وجزاكم الله خيراً .

ج٦٣ : إذا أطلق النُّقَّاد فقالوا هذا حديث غريب دون ذكر حكم آخر كالصحيح فمعناه أنه خطأ ، أو لفت الانتباه إلى قوة احتمال خطأ فيه . وأما إذا ورد عنهم جمعاً بينه وبين الصحيح فيعني أن الحديث صحيح مع تفرد أحد رواته به ، ولم يضر التفرد في صحة الحديث كحديث : « إنما الأعمال بالنيات » . وإذا أراد المحدث أن يبين أن المتن ليس فيه نكارة مع غرابة السند وعدم ثبوت الحديث عن النبي ﷺ رواية فإنه قد يضيف إليه مصطلح حسن ويقول : حسن غريب ، ولا يلزم من ذلك ثبوت الرواية عن النبي ﷺ .

وأما قول القائل : « إن قول ابن أبي شيبة غريب لا يريد التضعيف » ـ وهو يرى بأم عينيه طبيعة رواية ذلك الحديث وتفرد عبد العزيز به عن سالم الإمام المشهور بالمدينة ـ فغير دقيق ، ولعل هذا القائل أخذ معنى الغريب بعمومه فطبقه هنا في هذا الحديث ، دون مراعاة الفوارق الجوهرية بين حال وأخرى ، أو من غير اعتبار منهج المحدثين في إطلاق الغريب . (والله تعالى أعلم) .

❑❑❑

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته بارك الله فيك ونفع الله بعلمك يا شيخ حمزة وبارك الله في هذا الملتقى الطيب .

(س :٦٤) سؤال عن « موسوعة رجال الكتب التسعة » كتاب موسوعة رجال

الكتب التسعة ، طبعة دار الكتب العلمية ، ١٤١٣هـ تصنيف د . عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن .

قالوا في المقدمة : فهذا مصنف أسميناه «موسوعة رجال الكتب التسعة» حيث يدل اسمه للوهلة الأولى على أننا جمعنا فيه كل رواة الأحاديث الذين تضمنتهم مصنفات الكتب التسعة وهم بالترتيب :

١ـ رجال ورواة أحاديث «صحيح البخاري» .

٢ ـ رواة أحاديث «صحيح مسلم» .

٣ ـ «سنن أبي داود» والترمذي .

٤ ـ النسائي خاصة «المجتبى» .

٥ ـ ابن ماجة .

٦ ـ «موطأ مالك» .

٧ ـ «سنن الدارمي» .

٨ ـ «مسند الإمام أحمد» .

٩ ـ «مسند الشافعي» .

١٠ ـ «مسند أبي حنيفة» .

وأضيف إلى تراجم هذه الكتب تراجم الكتب التالية : البخاري في التعاليق ، البخاري في «الأدب المفرد» ، البخاري في «جزء رفع اليدين في الصلاة» ، البخاري في «خلق أفعال العباد» ، البخاري في «جزء القراءة خلف الإمام» ، مقدمة «صحيح مسلم» ، «مراسيل أبي داود» ، أبو داود في «القدر» ، أبو داود في «الناسخ والمنسوخ» ،

أبو داود في «فضائل الأنصار» ، و«المسائل» ، و«مسند مالك» والترمذي في «الشمائل» ، والنسائي في «اليوم والليلة» ، والنسائي في «مسند مالك» ، و«خصائص علي» ، و«مسند علي» ، وابن ماجة في «التفسير» .

فيكون الكتاب قد جمع تراجم التسعة أصلاً وأما فعلاً وواقعاً فقد احتوى التراجم الموجودة في ثلاثين مصنفاً من مصنفات السنة الأصلية ، هل هذه الموسوعة جيدة ويكفي البحث فيها أم لا ؟ وماذا يكفي من الكتب للبحث عن رجال الكتب التسعة ؟

ج٦٤ :عمل مفيد دون شك من حيث إن هذا الكتاب قد استوعب رواة الأئمة المشهورين القدامى التسعة ، لكن بالنسبة إلى شيوخ الأئمة اللاحقين ورواة أسانيدهم كابن خزيمة وابن حبان والطبراني والدارقطني والحاكم والبيهقي وغيرهم تشتد حاجة الباحث إلى تراجمهم ، هذا من جهة .

ومن جهة ثانية فما المصادر التي اعتمدها أصحاب هذا الكتاب ؛ هل استوعبوا الكتب القديمة والمطولة والمختصرة التي قامت بترجمة رواة الأئمة التسعة ؟ وفي حال استيعابها لتلك الكتب القديمة ؛ كالسؤالات والتواريخ وغيرها فإن الرجوع إليها يظل ملحاً في كثير من الأحوال من أجل التوثيق والتدقيق .

وبما أني لم أقف على هذا الكتاب فلا أستطيع تقييمه ، لكني مقتنع بأننا لا زلنا بحاجة في هذا المرحلة الزمنية إلى تأسيس منهج يُمَكِّن القارئ من فقه التراجم ، ولا يتم ذلك من خلال الجمع وحده .

❑❑❑

(س:٦٥) هل يشهد الموقوف للمرفوع ، والعكس .

ج٦٥ : إذا ثبت عن النبي ﷺ قول أو فعل أو تقرير فلا حاجة إلى قول أحد كائناً من كان ، كما أكد ذلك أئمتنا من قبل ، وإنما قول الآخرين هو الذي يحتاج إلى شاهد وتأييد .

وأما إذا ورد إشكال في رواية حديث مرفوع لم يتبين خطأ راويه فإن الموقوف يشهد له ويقويه وقد يجعله صحيحاً أو حسناً لا بأس به ، كما ورد في تقوية الأحاديث المرسلة المرفوعة ، كما أن كون الحديث غير منسوخ قد يستفاد من الموقوف . ولذلك كله نرى الإمام الترمذي يركز على ذكر الموقوف كشاهد حين يقول بعد التصحيح : «وعليه العمل عند العلماء أو بعضهم » ، ونحو ذلك .

❑❑❑

(س:٦٦) ما هو المنهج المقترح لطالب علم الحديث .

ج٦٦ : سبق أن أجبت عن هذا السؤال [١٨] .

❑❑❑

(س:٦٧) ما رأي فضيلتكم بهذا الكتاب : « فيما صحّ من آثار الصحابة »

---

(١٨) انظر جواب السؤال الأول والسؤال الثاني عشر .

للباكستاني .

ج٦٧ : لم أقف على هذا الكتاب .

❑❑❑

الدكتور الفاضل حمزة المليباري ، حفظكم الله ورعاكم وسدد للخير خطاكم .

إني والله لأحبك في الله .

(س:٦٨) : ما هو رأيكم بكتاب «تحرير تقريب التهذيب» ؟

ج٦٨: أحبك الله الذي من أجله أحببتني وجزاك الله خيراً وسدد خطاك .

حين كنت في الأردن زارني بعض الإخوة ليشرح لي أسلوب هذا الكتاب ومحتواه ، لكن إلى الآن لم أستطع دراسته والنظر فيه ، وما مرت علي مناسبة علمية تفرض علي قراءته قراءة متأنية .

❑❑❑

(س:٦٩) يقال دوماً إن التلميذ الملازم للراوي يقدم في مسألة الوصل والإرسال ، وفي مسألة الرفع والوقف . ولعل ذلك على الغالب . لكن بنظري فمن الممكن أن يكون الراوي يرسل حديثه في الغالب عند طلابه ، وهم يثقون بمراسيله فلا يسألونه عنها . فلما يأتي غريب إليه ، يطلب منه الإسناد فيسمعه . فهل يقال في هذه الحالة: تفرد بإسناده فلان فيما أرسله أصحابه الملازمون ؟

لا يخطر ببالي أمثلة كثيرة . لكن منها حديث : « لا نكاح إلا بولي » . وقد رواه شعبة وسفيان عن أبي إسحاق مرسلاً ، وهما أوثق أصحابه ، فيما رواه إسرائيل وأبو حنيفة موصولاً ، وصححه الأئمة ، ذلك لأن شعبة وسفيان أخذاه عنه مذاكرة . لكن ألا يمكن أن تطبق هذه الحالة على غيرها كذلك ؟

ومثال آخر ما رواه ابن حزم في «الأحكام» (١/١٣٢) : « قد روينا عن عبدالرزاق بن همام قال : كان معمر يرسل لنا أحاديث فلما قدم عليه عبد الله بن المبارك أسندها له» .

فهذا عبد الرزاق تلميذه الملازم قد سمعها منه مرسلة . أما ابن المبارك فقد سمعها مسندة . والمثال فيه ما فيه من جهة أن كلاهما من أوثق أصحاب معمر ، لكن يبقى المثال صالحاً .

فكيف نعرف إن كان إرسال غير الملازم وهماً أم لا ؟ هذا طبعاً إن لم يكن عندنا نص صريح من المتقدمين في المسألة .

ج٦٩ : قولك سليم للغاية ، نعم إذا تبين من خلال القرائن أن الراوي قد حدث مرة بوجه ، وأخرى بوجه آخر ـ كما ورد في سؤالك ـ وأن كلاً من أصحابه حدث عنه ما سمع ، فإنه لا مجال للترجيح بينهم ، وأنه لا اعتبار لكون هذا الراوي ملازماً لشيخه ، أو ذاك أوثق الناس ، كما أنه لا يقال : تفرد فلان بوصله ـ مثلاً ـ .

والأمر إذن يتوقف على القرائن التي تدل على ذلك ، وليس على القياس .

وفي ضوء ما ورد عن عبد الرزاق فإنه يكون قد سمع من شيخه معمر على الوجهين جميعاً ، ورواية الراوي على الوجهين جميعاً تعد من جملة القرائن التي يرجع

إليها النُّقَّاد في تصحيح الوجهين أو في عدم تعليل الوصل بالإرسال .

ومن المعلوم أنه يرجع في التصحيح والتضعيف والترجيح إلى القرائن الظاهرة التي يشترك في معرفتها الناقد وغيره ، كأن يكون الراوي ملازماً لشيخه أو هو أوثق الناس فيه ، أو هو صاحب كتاب أو غير ذلك مما يعرف من خلال قراءة التراجم ، لكن فقط في حال ما إذا أحس الناقد بانعدام قرينة قوية تدل على خلاف ذلك ، وهذا بالنسبة إلينا صعب للغاية ، كما أقر بذلك كبار الأئمة المتأخرين .

وكثيراً ما تكون أصول الشيوخ مرجعاً لحل الاختلاف ، ويفهم ذلك من تتبع «التاريخ الكبير» وغيره من كتب النُّقَّاد بفهم ومعرفة . وأين هذه الأصول اليوم ؟ إلا ما ورد عن النُّقَّاد من النصوص .

غير أن الباحث المجرب والممارس بأسلوب المحدثين والمطلع على طبيعة الروايات قد يوفق بفضل الله لفهم ذلك استقلالاً ، ولا شك أن معرفة القرائن تتوقف على الممارسة الطويلة مع أصناف كثيرة من الروايات وطبيعة الرواة في سؤالهم للشيوخ ومراجعتهم فيما حدثوه وتحققهم من ذلك ، وأحوالهم العامة ومدى صلتهم بشيوخهم وطريقة تلقيهم للأحاديث شخصاً شخصاً ، كما قال بعض الأئمة : الحجة عندنا الحفظ والفهم والمعرفة ، وقال بعضهم : إنما هو علم أوتينا .

وفي ضوء هذا الواقع إذا رجح الناقد خلاف ما رواه الملازم ، أو خلاف ما رواه الأوثق ، أو صحح الحديث أو ضعفه خلاف ما يقتضيه ظاهر السند فما علينا إلا التسليم والقبول ولا ينبغي لنا اتهامه بنقض القاعدة ، لأن أقصى ما لدينا بعد البحث والتتبع هو أننا لم نقف على ما وقف عليه الناقد من القرائن . وهذا لا يعني بالضرورة

أننا نجعله معصوماً من الخطأ والوهم ، وإنما فقط أن نقدم علمهم على علمنا إذا كان لدينا علم بالحديث . (والله أعلم) .

❑❑❑

فضلية الشيخ /حمزة المليباري ، حفظه الله .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(س:٧٠) هل الإسناد (المعنعن) مقبول مطلقاً أم هناك خلاف في قبوله .

وهل قول شعبة ـ رحمه الله ـ فلان عن فلان ليس بحديث ، صحيح؟ وإذا كان كلامه صحيحاً ، هل خالفه أحد من الأئمة في ذلك القول . وجزاكم الله خيراً .

ج٧٠ : جزاك الله خيراً ووفقنا وإياكم لما فيه الخير في الدارين .

الإسناد المعنعن متصل إلا إذا لم يعرف من خلال القرائن ، أو من نصوص النُّقَّاد أنه منقطع أو أنه لم يلتق به أصلاً ، أو التقى به لكنه لم يسمع منه شيئاً ، أو سمع منه لكنه لم يسمع منه هذا الحديث ، وأما أن نقول باتصاله إذا لم يكن مدلساً ، وانقطاعه إذا كان مدلساً رداً على النُّقَّاد فغير سليم منهجيا ولا سلوكياً .

وأنت تعرف جيداً أن ظهور مصطلح التدليس وتحديد مراتب المدلسين دليل ناصع على أن النُّقَّاد لم يكتفوا بظاهر أحوال الراوي ، ولا بمعاصرته مع من فوقه في سلسلة السند ، بل يبحثون أيضاً إذا توفرت لديهم آليات البحث والتتبع عن مدى صحة سماع الراوي لذلك الحديث الذي رواه ممن فوقه ، بل أكثر من ذلك أنهم يبحثون أيضاً ويحاولون معرفة أن الراوي قد سمع ذلك الحديث بحيث يستطيع

ضبطه كتابة أو حفظاً ، أو أنه وقع في سماعه خلل ما .

ولو أنهم قد اكتفوا بظاهر السند ومعاصرة الراوي مع من فوقه عموماً في حكمهم على الإسناد بالاتصال ما قرأنا في كتبهم أصلاً مصطلح التدليس ولا علمنا المدلسين ولا مراتبهم .

وأما إذا لم تتوفر لدى الناقد آليات البحث والتتبع فليس له إلا اعتماد الظاهر ، وعليه فعنعنة الراوي تحمل على الانقطاع إذا كان مدلساً ، وإلا فتحمل على الاتصال .

وأما قول شعبة : « فلان عن فلان ليس بحديث » فقد رواه الإمام ابن عبد البر في «التمهيد» ١٣/١ ، غير أنه روى عن وكيع أن شعبة قد رجع بعد ذلك إلى قول سفيان إنه حديث ، يعني حديثاً متصلاً .

هذا وقد اشتهر عن شعبة قوله بأن الحديث الذي ليس فيه حدثنا وأخبرنا خل وبقل . أورده الأئمة في كتبهم في مناسبة كلامهم عن الإسناد وأهميته . يعني بذلك أن الحديث بدون سند ليس بشيء ، وعليه فقوله الأول خاص بالإسناد المعنعن ، والقول الثاني يكون حول الإسناد وأهميته عموماً . ويمكن أيضاً أن يكون قصده بالقولين واحداً ، وعليه فإنه قد رجع عنه ، وقال : إنه حديث يحكم عليه بالاتصال ، فيما رواه ابن عبد البر . والله أعلم .

❑❑❑

(س:٧١) ما قولكم ـ بارك الله فيكم ـ فيمن يقول : إن تعليل الأئمة لا يُقبل حتى

يكون مُفسَّراً ، ويردّ بطريقته هذه كثيراً من تعليلات الأئمة .

ج٧١ : قد يكون ذلك جهلاً من القائل ، أو تعصباً لرأي يتأيد بذلك الحديث الذي أعله النُّقَّاد . وأياً كان دافع هذا القائل فإن قوله ذاك مستفز لشعور من يعرف منهج المحدثين ، بل مضحك ومبك في آن واحد لغرابته وجرأته وغروره بالنفس ، والأغرب من ذلك أن بعضهم يرد بذلك على النُّقَّاد مع بيانهم لسبب التعليل ـ كالتفرد والغرابة مثلاً ـ غير أن هذا القائل لم يكن منتبهاً لحقيقة قصدهم بذلك ، ولا فاهماً لأبعاده النقدية .

ومن المعلوم أن طلب السبب واستفسار الوجه إنما يعقل إذا أغرب الناقد برد حديث صححه غيره من النُّقَّاد ، أو بتصحيح حديث أعلوه ، أو إذا أصدر الحكم من لم يكن من أهله ، وأما في غير ذلك فيعد تلاعباً بكلام القوم دون أن يشعر .

يقول الحافظ ابن حجر : « ... فمتى وجدنا حديثاً قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم بتعليله ، فالأولى اتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه ، وهذا الشافعي مع إمامته يحيل القول على أئمة الحديث في كتبه فيقول : وفيه حديث لا يثبته أهل العلم بالحديث (« النكت » ٢/٧١١) .

ويقول السخاوي في نوع الموضوع : « فمتى وجدنا في كلام أحد المتقدمين الحكم به كان معتمداً لما أعطاهم الله من الحفظ الغزير وإن اختلف النقل عنهم عدل إلى الترجيح » اهـ (« فتح المغيث » ١/٢٣٧) .

ويقول ـ أيضاً ـ في مناسبة تعليقه على شرح أبي حاتم منهج النُّقَّاد في معرفة صحيح الحديث وضعيفه : « وهو أمر يهجم على قلوبهم ، لا يمكنهم رده ، وهيئة

نفسانية ، لا معدل لهم عنها ، ولهذا ترى الجامع بين الفقه والحديث ، كابن خزيمة والإسماعيلي والبيهقي وابن عبد البر ، لا ينكر عليهم ، بل يشاركهم ، ويحذو حذوهم ، وربما يطالبهم الفقيه أو الأصولي العاري عن الحديث بالأدلة » («فتح المغيث» ١/٢٧٤) .

ويقول الحافظ ابن كثير : « أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن فينبغي أن يؤخذ مسلماً من غير ذكر أسباب ، وذلك للعلم بمعرفتهم ، واطلاعهم ، واضطلاعهم في هذا الشأن ، واتصفوا بالإنصاف والديانة ، والخبرة والنصح ، لا سيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل أو كونه متروكاً أو كذاباً ، أو نحو ذلك . فالمحدث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في مواقفهم ، لصدقهم وأمانتهم ونصحهم » . («اختصار علوم الحديث» ص: ٧٩) .

❑❑❑

(س:٧٢) قرأتُ لأحدهم قوله : إن الحديث لا يكون شاذاً إلا عند المخالفة ، فما قولكم .

ج٧٢ : لم يصب هذا القائل ، لأن الشاذ عند المحدثين النُّقَّاد هو الغريب الذي لا أصل له ـ سواء تفرد به الثقة أو غيره ـ وقد نقل عنهم ذلك الحافظ الخليلي ، وحتى الإمام الشافعي يقول : فعليك من الحديث بما تعرفه العامة وإياك والشاذ منه («الأم» ٧/٧٠٣ – ٧٠٤) .

وقال أيضاً فيما تفرد به الأوزاعي بعد أن نقل عن أبي يوسف رحمه الله قوله : ما قال رسول الله ﷺ ـ قال رحمه الله ـ : « فهو كما قال ، وقد بلغنا من هذا ما قال الأوزاعي ، وهو عندنا شاذ ، والشاذ من الحديث لا يؤخذ به » («الأم» ٧ / ٣٦٠) .

ومما قال الإمام ابن الصلاح في مبحث العلة : « ويستعان على إدراك (العلة) بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول أو وقف في المرفوع أو دخول حديث في حديث أو وهم واهم ...» .

وبهذا القول أصبح الإمام ابن الصلاح قد أقر بأن التفرد مثل المخالفة في التعليل ، لكن فقط إذا انضمت إليهما القرائن التي تنبه العارف بهذا الشأن ـ سواء أ فهم ذلك غيره ممن لم يتأهل أم لم يفهم ـ . ويتأيد ذلك بأن النُّقَّاد في كتبهم يعلون الأحاديث بالتفرد والغرابة كما يعلون بالمخالفة .

ومن أين لهذا القائل أن الشاذ لا يكون إلا بالمخالفة ؟

ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد فرق بين الشاذ والمعلول ، حسب تعريف الشاذ الذي استقرت عليه كتب المصطلح ، إما أن يكون كلاهما عبارة عما خالف الصواب ، أو عن الغريب الذي ليس له أصل في حديث الراوي الذي أضيف إليه ، وبالتالي يكون كل منهما مردوداً غير مقبول .

وإذا نظرنا إلى واقعنا تبين لنا ذلك بجلاء ، فالإنسان إذا أخطأ في نقل الخبر أو كذب فيه متعمداً إما أن يكون مخالفاً لما يعرفه الناس ، أو غريباً ليس له أصل في الواقع ولا يعرفه أحد من الناس . وأما إذا أصاب في النقل وكان صادقاً فيه أصبح موافقاً لما يعرفه الناس أو غريباً له أصل في الواقع .

وليس كل ما تفرد به راو يعد شاذاً منكراً وإنما إذا تفرد بما ليس له أصل في حديث شيخه ، وكذلك لا يعد كل ما خالفه غيره شاذاً منكراً ، وإنما فقط ما خالف فيه الصواب ، ولذلك قال ابن الصلاح في النص السابق مقيداً : « مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن ... » .

وهذا الأمر مما لا يدركه كثير من الباحثين ، وهذا من أبرز المجال الذي ينكشف فيه تساهل المتساهلين ودقة المدققين ، ويتميز به الجهل من العلم ، رضي من رضي وأبى من أبى .

ومن الباحثين المعاصرين من يتجرأ بقبول حديث الثقة بل حديث الضعيف أيضاً ، على الرغم من مخالفته لغيره من الثقات إذا وجد لذلك متابعاً أو شاهداً ، وبذلك يكون هذا الأخ الباحث قد ألغى ـ من غير أن يشعر ـ مصطلحات تركز عليها كتب المصطلح كثيرا ؛ كالعلة والشذوذ والنكارة .

وقد شرحت هذه المسألة بشيء من التفصيل في «الموازنة» ، والكتاب الجديد «علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين» . (والله تعالى أعلم) .

❑❑❑

السلام عليكم ورحمة الله . . فضيلة الشيخ حفظه الله :

(س:٧٣) ما هو ضابط الحسن عند المتقدمين ؟ وهل الحسن عندهم وصف أم حكم ؟ وهل الشاذ والحسن عندهم بمعنى واحد ؟ .

ج٧٣ : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته .

أرجو أن تصبر قليلاً فإن الجواب يحتاج إلى شيء من التفصيل :

أولاً : علينا أن نعرف ونقتنع أن الأحكام ليست تابعة لأحوال الرواة ، كما يتجلى ذلك بوضوح في تضاعيف كتب النُّقَّاد ، وقد أقر بذلك المتأخرون أنفسهم ، وفي طليعتهم الحافظ ابن حجر .

وبقدر ما يتوفر لدى الناقد من شعور علمي مبناه على التجربة والحفظ والفهم والمعرفة ، بمدى صواب الراوي وخطئه كانوا يعبرون عنه بمصطلحات شتى ، بغض النظر عن أحوال الرواة ، وقد جمع لنا أئمتنا المتأخرون هذه المصطلحات في كتب المصطلح ؛ فإذا كان شعور الناقد بأن الراوي قد أصاب في الحديث ، قال : (هذا صحيح) وهو الأغلب ، وقد يقول: (حسن) ، وقد يقول بعضهم (حسن صحيح) ، وإن كان ذلك الراوي صدوقاً أو ضعيفاً .

وإذا شعر الناقد من خلال المعرفة الحديثية أن الراوي قد أخطأ في الحديث جاء التعبير عنه بقوله: هذا غير محفوظ ، أو باطل ، أو منكر ، أو وهم ، أو تفرد به فلان ، أو غير ذلك من المصطلحات ، وإن كان هذا الراوي إماماً .

وأما إذا لم يشعر الناقد بهذا أو بذاك فعبارته تكون دقيقة أيضاً ؛ مثل قولهم: هذا حسن أو لا بأس به أو جيد ، وقد يكون الراوي ثقة أو ضعيفاً غير متروك أو صدوقاً .

وإذا لم تتوفر لدى الناقد آليات البحث ، أو الخلفية العلمية أو القرائن ، فإن تعويلهم في وصف الحديث بالصحة والحسن والضعف يكون على أحوال الرواة ؛ فإن كان راويه ثقة فصحيح مع وجود تفاوت في ذلك ، فما رواه الأوثق مثلاً لا يكون مثل

ما رواه الثقة ، وإن كان ضعيفاً فحديث ضعيف ، وإن كان صدوقاً مثلاً فحسن ، وبقدر تفاوت مراتب الرواة في سلم الجرح والتعديل يتفاوت انطباع الناقد تجاه المرويات .

ومن هنا يتجلى أن منهج المحدثين النُّقَّاد في التصحيح والتضعيف والتحسين منهج نطبقه نحن في معاملاتنا اليومية ، وإن لم نلتزم بتلك المصطلحات ذاتها .

وذلك واضح وجلي حين نتأمل قليلاً أسلوبنا الذي نعتمده في معالجة الأخبار التي تصلنا ؛ إذ لم نكن نعتمد على أحوال الناس في الحكم على ما ينقلون من الأخبار الدنيوية ، قبولاً أو رداً أو توقفاً أو ترجيحاً إلا في الحالات التي نفقد فيها آليات التتبع والتدقيق ، فإننا حينئذ فقط نعتمد على أحوالهم العامة ، وإن كان الأمر كذلك فإن العلوم الدينية والأحاديث النبوية تكون أحق بذلك التدقيق والتحفظ في القبول والرد والتوقف والترجيح .

فالخلاصة أن الأحكام ليست تابعة لأحوال الرواة ، إلا في بعض الأحوال التي لم يطلع الناقد فيها على ملابسات الرواية وقرائنها ، فحينئذ يميل فيها الناقد إلى أحوال الرواة في قبول الحديث أو رده أو تردده .

وأما عند كثير من الباحثين المعاصرين فصار الأصل هو أن الأحكام تابعة لأحوال الرواة ويردون بذلك أحكام النُّقَّاد .

ويحسن بنا أن نقرأ في هذه المناسبة قول الحافظ السخاوي وهذا نصه :

« ... ربما تطرق إلى التصحيح متمسكاً بذلك من لا يحسن ، فالأحسن سد هذا الباب ، وإن أشعر تعليل ابن الصلاح ظهور الحكم بصحة المتن من إطلاق الإمام

المعتمد صحة الإسناد بجواز الحكم قبل التفتيش ؛ حيث قال : « لأن عدم العلة والقادح هو الأصل الظاهر » فتصريحه بالاشتراط يدفعه ... » .

يعني أن ما أورده الإمام ابن الصلاح في تعريف الصحيح من سلامة الحديث من شذوذ وعلة شرطاً من شروط الصحيح كاف في رد ذلك للذي يفهم مما نقله السخاوي عنه أن عدم العلة هو الأصل الظاهر .

أما لو كانت الأحكام تابعة لأحوال الرواة ـ كما يظن اليوم ـ لما قال النُّقَّاد : إنما هو علم أوتينا ، أو هذا العلم إلهام ، أو هذا العلم مثل علم الصيرفي أو الحجة عندنا الحفظ والفهم والمعرفة .

وفي ضوء هذا الواقع فإن تعريف المصطلحات يحتاج إلى هذا التفصيل المذكور ، وإلا سيترسَّخ في أذهاننا أن الحكم مرتبط بأحوال الرواة ، وبالتالي تكون المفاهيم والتصورات تجاه علوم الحديث مشوهة ومعوجة ، والذي نرى في أبحاث كثير من الباحثين اليوم من الاعتراض على النُّقَّاد وعدم فهم مصطلحاتهم إنما هو من نتائج ذلك ، وكلما يكون الباحث متمكنا تقل منه مثل هذه النتائج .

ثانياً : الجواب عن سؤالك : إن ضابط الحسن عند النُّقَّاد ليس حال الراوي ، قد يكون ثقة وقد لا يكون ، وإنما الضابط عندهم شعورهم بعدم وجود الخطأ ولا بأنه صواب في إضافته إلى النبي ﷺ ، وبقدر وجود العواضد وعدمها يقترب الحديث من الصحة أو من الضعف .

وأما بالنسبة إلينا فشعورنا ليس مؤسساً على الفهم والتجربة .

وأما أن يكون الشاذ حسناً فلا ، إلا إذا فسرنا الشاذ بأنه مطلق الغرابة ، فحينئذ قد

يكون الشاذ صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً . (والله أعلم) .

❑❑❑

(س:٧٤) هل المنكر عند المتقدمين هو نوع الشاذ المردود أم أنه حكم مستقل لوحده .

ج٧٤ : عادة لا يستخدم النُّقَّاد في التعليل مصطلح الشاذ ، وكثيرا ما يستخدمون المنكر فيما يصدق عليه الشاذ المردود ، وقد جمع بعضهم بين هذه المصطلحات مثل قول صالح بن محمد الحافظ : الحديث الشاذ المنكر الذي لا يعرف .

وليس المنكر في لغة المحدثين النُّقَّاد حكما مستقلاً لوحده ، بل هو نفسه الشاذ المردود .

❑❑❑

(س:٧٥) عند مطالعتي لتخريج حديث : « العقيقة تذبح لسبع أو أربعة عشر أو إحدى وعشرين » في «إرواء الغليل» وجدت أن الشيخ الألباني أعل بعض روايات الحديث بالانقطاع بين عطاء وأم كرز . وبعد بحث متواضع وجدت أن علي بن المديني قال : لم يسمع عطاء من أم كرز شيئاً .

فهل تعلمون أحداً من المتقدمين وافق ابن المديني على هذا؟

ج٧٥ : نقله ابن أبي حاتم في «مراسيله» عن علي بن المديني ، كما نقل عنه المزي

أيضاً في «التهذيب» . ويدل على الانقطاع ما وقع في هذا الحديث من الاختلاف على عطاء ، وفي معظم الروايات ذكرت الواسطة بينه وبين أم كرز ، مع الاختلاف في تحديد هذه الواسطة ، وهذا دليل واضح على انقطاع رواية عطاء عن أم كرز .

وقد رجح الحافظ ابن حجر أن الراجح هو عن عطاء عن حبيبة بنت ميسرة عن أم كرز . انظر «الإصابة» للحافظ ابن حجر ترجمة أم كرز .

❑❑❑

شيخنا الفاضل نفع الله بعلومه ، آمين .

(س:٧٦) ما رأيكم ـ أدام الله عزكم ـ في معنى الحديث (الحسن) واختلاف المحدثين فيه وما هو الراجح في تقييد مصطلحه . وهل يفرق في إطلاقه في العصر الحالي عند نقله عن أحد الأئمة أم يلتزم فيه جادة واحدة لا تخالف ، بحيث نأخذ تعريف الخطابي أو الترمذي مثلاً ونعممه ، أم نقصر ما قصداه في تعريف الحسن على ما أطلقاه عليه دون من سواهما ؟

ج٧٦ : لم يختلف المحدثون في تقسيم الحديث تقسيماً ثلاثياً ، وهذا التقسيم الثلاثي كما حكى الخطابي عن أهل الحديث إنما هو بالنسبة إلى شعورهم بمدى صدق الراوي وخطئه ، وإلا فالخبر عموماً في الواقع إما صواب وإما خطأ .

وإن كان الخبر في الواقع إما صواب وإما خطأ لا ثالث لهما ، فإن المخاطب لا يكون قادراً على أن يشعر دائماً بما هو في الواقع كما هو ، مع جزمنا بأن الأئمة لم يتفقوا على تصحيح ضعيف ولا على تضعيف صحيح . وقد يعرف الناقد أن الخبر صحيح أو

خطأ ، وقد لا يعرف هذا ولا ذاك ولا يستطيع أن ينكره في الوقت ذاته ، وبحسب توافر العواضد الخارجية تتفاوت الانطباعات من ناقد إلى آخر ، أو يتفاوت انطباع ناقد واحد من وقت لآخر .

تقسيم الحديث تقسيماً ثلاثياً أمر واقعي لا يختلف فيه اثنان ، غير أن النُّقَّاد لم يتفقوا على تسمية هذه المرتبة المتوسطة بمصطلح خاص مثل الحسن ، ولهم في ذلك عبارات مختلفة ولم يكن الخطابي حين قال : الحديث عند أهله صحيح أو حسن أو سقيم ، قصد بيان أن المحدثين القدامى قد حددوا هذه الأقسام بهذه التسميات ، وإنما قصده بيان التقسيم الثلاثي للحديث . وأما تسمية هذه الأقسام بمصطلحات خاصة بحيث إذا أطلق مصطلح منها لا يتبادر إلى الذهن إلا ذلك المسمى فكان ذلك في العصور المتأخرة .

وأما الترمذي فلم يعرِّف الحسن كمصطلح عام ، وإنما عرَّف أسلوبه في الكتاب فيما يخص هذا المصطلح .ولذا لا ينبغي التزام جادة واحدة في تحديد معنى الحسن الذي يرد في كلام النُّقَّاد ، لأنهم قد يطلقون الحسن على الصحيح أيضاً .

❑❑❑

(س:٧٧) وأكرر أيضاً السؤال في رأيكم في كتاب «تحرير التقريب» ؟

ج: ٧٧سبق الجواب عنه[١٩] .

---

(١٩) انظر جواب السؤال رقم (٦٨) .

(س:٧٨) جاء في «صحيح مسلم» عن أبي سعيد الخدري قال : « بلغنا أن الصراط أحد من السيف وأدق من الشعر » ، فلم يذكر مسلم الإسناد إلى أبي سعيد ، فماذا نسمي هذا النقل في مسلم بلاغاً ، أم مرسل صحابي ، مع أني رجعت إلى «غرر الفوائد المجموعة» للرشيد العطار فلم أجده ذكر في المعلقات أو المقطوعات أو غير ذلك ؟!

ج٧٨ : هذا الحديث يقال له مرسل الصحابي فإنه قال : بلغنا ، وليس معلقاً ولا بلاغاً ولا مقطوعاً ، وهو متصل بالإسناد السابق ، والدليل على ذلك ما ورد في آخر حديث أبي سعيد هذا :

« وليس في حديث الليث « فيقولون ربنا أعطيتنا ما لم تعط أحداً من العالمين وما بعده » فأقر به عيسى بن حماد » ، وكان هذا جواباً عن سؤال مسلم لعيسى بن حماد : أخبركم الليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري . (والله تعالى أعلم) .

❑❑❑

الشيخ الفاضل السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(س:٧٩) سؤالي هو: ما هي القاعدة التي نميز بها الأصول من غيرها في «الصحيحين» ؟ وذلك أن البعض يضعف بعض أحاديث فيهما ثم يقول هي في الشواهد ويطلب إثبات أنها في الأصول .

ج٧٩ : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته .

إذا لم يستوف الحديث شروط الحديث الصحيح فهو من الشواهد ، وهي بالنسبة إلى «صحيح مسلم» تكون في آخر الباب في الغالب ، وليس معنى هذا أن كل حديث في آخر الباب فهو من الشواهد ، بل قد تكون جميع أحاديث الباب من الأصول ولكن حسب المناسبة .

❑❑❑

شيخنا المحدث الفاضل :

(س:٨٠) ما قولكم في قضية نقد المتن ؟ هل كان هذا النقد من صنيع المتقدمين الأوائل ؟ وهل هناك مثال نقد فيه الأوائل المتن مع كون السند لا مطعن فيه البتة ؟ وجزاكم الله تعالى كل خير وأتم النفع بكم .

ج٨٠ : بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، أما بعد :

فأعتذر إخواني عن تأخري عن الإجابة على أسئلتكم ، وقد كنت منشغلاً طوال الأيام الماضية بعدة أمور ، ولم أجد وقتاً كافياً للنظر فيها ، وها أنا بفضل الله أجد الآن بعض الوقت فأردت أن أستغله لمخاطبتكم ومشاركتكم في هذا العمل العلمي الجليل ، أسأل الله تعالى أن يجعل ذلك في ميزان حسناتنا جميعاً . إنه سبحانه وتعالى أهل التقوى وأهل المغفرة .

أما عن سؤالك أخي العزيز ـ زادك الله علماً وإخلاصاً وتوفيقاً ـ فأقول :

إن فصل الإسناد عن المتن عند النقد ، لم يكن من منهج المحدثين النُّقَّاد ، بل يعد ذلك أسلوب كثير من المتأخرين والباحثين المعاصرين ؛ إذ كان حكمهم منصباً على الإسناد دون ربطه بالمتن ، لذا اشتهر عنهم القول (إسناد صحيح) أو (إسناد ضعيف) أو (إسناد حسن) بدل قولهم (حديث صحيح) و(حديث ضعيف) و(حديث حسن).

أما على منهج المحدثين النُّقَّاد فلم يكن الحكم على الإسناد بانقطاعه واتصاله أو صحته وضعفه دون اعتبار متنه ، وإنما يتوجهون في النقد صوب ما أخبر به الراوي عمن فوقه سنداً ومتناً دون الفصل بينهما ؛ ذلك لأن الإسناد لا يتحقق إلا بانتهائه إلى المتن ، وإلا فبماذا يحدث الشيخ عمن فوقه إذا لم يكن هناك متن .

وحديث : « تسلبي ثلاثاً » شاذ عند الإمام أحمد وغيره مع أن إسناده سليم من الانقطاع ، وجميع رواته ثقات ، وذلك لمخالفة أحد رواته في هذا المتن الأحاديث الصحيحة الثابتة في مدة العدة .

كذلك حديث قتيبة عن الليث في جمع التقديم ، فقد أعل النُّقَّاد متنه مع كون رواته ثقات أجلاء .

وكتب العلل والضعفاء زاخرة بهذا النوع من الأمثلة التي تدل على نقد الأئمة القدامى للمتون مع كون السند متصلاً ومسلسلاً بالرواة الثقات ، بل إن ظهور مصطلح (المدرج) و(المقلوب) و(المعلول) و(الشاذ) و(زيادة الثقة) الذي يتصل بالمتن يعد أوضح دليل على ذلك ؛ لأن هذه المصطلحات تدل على أن النُّقَّاد لم يكتفوا في النقد بمعرفة الأحوال العامة لرواة الحديث ، بل إنهم ينظرون فيما أخبر به الراوي

عمن فوقه سنداً ومتناً ، ولو اعتمدوا في ذلك على أحوال الرواة لصححوا كل ما رواه الثقة ، وما ظهر مصطلح الشاذ ولا المعلول ولا المقلوب ولا المدرج .

كما أنهم في معرفة الانقطاع والاتصال لم يكتفوا بمجرد وجود المعاصرة بين الرواة ولا اللقاء فيما بينهم بل يتتبعون الأدلة والقرائن التي تدل على أن هذا الراوي سمع الحديث ممن فوقه ، أو أنه لم يسمعه منه ، على الرغم من وجود المعاصرة واللقاء بينهما ، وإلا كيف ظهر مصطلح التدليس بكل أنواعه ، وكيف استطاعوا إذن أن يبينوا أحوال الرواة وعاداتهم في التدليس بكل تفاصيلها .

والجدير بالذكر أن قول الأخ السائل ـ حفظه الله ـ (مع كون السند لا مطعن فيه) معناه أن الرواة ثقات ، والسند متصل ، بغض النظر عن مدى خلوه من شذوذ وعلة .

وفي الواقع أن الخطأ في المتن لا بد أن يكون من أحد رواته ، والسند الذي يضم ذلك الراوي المخطئ ـ وإن كان إماماً ـ لن يكون سليماً ، والراوي الثقة إذا أخطأ في المتن فمعناه أنه لم يرو هذا الحديث كما سمع من شيخه ، لذا لا يقال إن السند لا مطعن فيه .

ومن هنا أصبح السند وثيقة علمية عظيمة تحمل في طياتها ما يدل على مصدر الخطأ بدقة متناهية ، وبذلك لم يستطع أحد لا عمداً ولا سهواً ، أن يدخل في حديث الراوي ما ليس منه ، إلا وقد اكتشفه النُّقَّاد ، فضلاً عن السنة النبوية ، لذلك قال عبدالله بن المبارك رحمه الله : « الإسناد من الدين ، لولاه لقال من شاء ما شاء » .

❑❑❑

فضيلة الشيخ المحدث المليباري حفظكم ربي وسددكم :

(س:٨١) ما رأيكم في اصطلاحات الترمذي في «سننه» كقوله : (حديث حسن) ، (حسن صحيح) ، (حديث غريب) ، (حديث حسن غريب) ، (صحيح غريب) ؟

ج٨١ : جزاك الله خيراً أخي الكريم وسدد خطاك .

هذه المصطلحات لا يمكن تحديد معانيها بأحوال الرواة ، ولا تفسر في ضوء ما تعارف عليه المتأخرون ، وإنما ينبغي تفسيرها وفق منهج الإمام الترمذي وغيره من المتقدمين .

من خلال تتبع أمثلة كثيرة من «السنن» تبين لي أنه (رحمه الله) يطلق مصطلح (حسن صحيح) على الحديث الصحيح ، ومصطلح (حسن) على الحديث الذي زال عن متنه شذوذ وغرابة ؛ إما لكونه مروياً من طرق أخرى كالشواهد ، أو لعمل بعض الصحابة بمقتضاه أو لقوله به ، حتى وإن كان سنده ضعيفاً أو معلولاً بغرابته أو بتفرده . وفي حال كون السند غريباً قد يقول الترمذي : (حسن غريب) ، أو يقول : (غريب) فقط دون مصطلح (حسن) ، وأما (صحيح غريب) فقد يطلقه على ما هو حسن أيضاً ، وقد يكون معناه حسن صحيح ، أو يكون ذلك من اختلاف النسخ .

أما إذا فسرنا هذه المصطلحات في ضوء ربطها بأحوال الرواة فإن ذلك لا يخلو من الإشكال .

(والله أعلم) .

❑❑❑

(س:٨٢) ما رأيكم في رواية أبي إسحاق السبيعي بالعنعنة خارج «الصحيح» ؟

ج٨٢ : رواية أبي إسحاق بالعنعنة تفيد الاتصال إذا جاءت من طريق شعبة ويحيى بن سعيد القطان ، وعموماً فإن عنعنة المدلس لا تكون سبباً مباشراً للحكم عليها بالانقطاع ، إلا إذا تبين أن الراوي المدلس لم يسمع ذلك الحديث ممن فوقه ، أو إذا لم تتوافر لدى الناقد إمكانية البحث وأصبح الأمر في ذلك مبهماً فإنه يعول حينئذ على تلك العنعنة وتحمل على الانقطاع ، والله أعلم .

❑❑❑

(س:٨٣) ما رأيكم برواية سعيد بن المسيب عن عمر هل هي صحيحة مطلقاً وفي كل حال ؟ وكذلك رواية النخعي عن ابن مسعود ورواية ابن أبي نجيح وابن جريج وليث عن مجاهد عن ابن عباس ؟ وما رأيكم في رواية أبي عبيدة عن أبيه ابن مسعود هل يطلق القول بصحتها دائماً .

ج٨٣ : لا أستحضر الآن ما يتصل برواية هؤلاء الأئمة بتفاصيلها ، وكلام الأئمة حوله مستوفى في كتب التراجم ، والذي أعرفه الآن بشكل إجمالي أن رواية سعيد بن المسيب عن عمر منقطعة ، وليس في «الصحيحين» شيء منها ، وكذا رواية النخعي عن ابن مسعود منقطعة .

أما رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد فمتصلة ، لقد سمع منه الأحاديث ، وأما التفسير الذي يرويه عنه فيه كلام . وليث ـ هو ابن أبي سليم ـ ضعيف تكلم فيه وما

رواه عن مجاهد وتفرد به لا يعد صحيحاً لا سيما إذا روى جمعاً بين شيوخه عطاء ومجاهد وطاوس ، لسبب خلطه بين أحاديثهم المختلفة والتلفيق بينها دون بيان وجوه الاختلاف بينهم .

أما رواية أبي عبيدة عن أبيه فهي منقطعة ، هذا ما أعرفه الآن ، لكني بحاجة إلى الدراسة والتحقيق حول تفاصيل هذه المسائل .

وقد اطلعت على النقاش الذي أثاره الأخ خليل بن محمد حول رواية أبي عبيدة عن أبيه ومداخلات الإخوة .

والأمر المؤكد في ضوء النصوص التي أوردوها أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه ، وما ذهب إليه الإمام العيني من ثبوت السماع بناء على رواية الطبراني في «الأوسط» حيث ورد فيها تصريح بالسماع غير جيد ، ولم يتم له الرد على الحافظ ابن حجر بتلك الرواية التي تعد غريبة .

غير أن من النُّقَّاد من لا يعتبر هذا الانقطاع سبباً للتضعيف لمعرفة مصادره في أحاديث أبيه ، ولذا قد يُصحح حديثه عن أبيه أو يُحسن ، ويكون شأنه مثل شأن مراسيل سعيد بن المسيب ، كما أشار إلى ذلك الشيخ عبد الرحمن الفقيه .

❑❑❑

(س:٨٤) ما رأيكم في رواية مجالد عن الشعبي التي تعتبر كثيرة جداً هل يتسامح فيها ؟

ج٨٤ : مجالد ضعيف في الشعبي وغيره ، ولا ينفعه كثرة روايته عن الشعبي فيما

رواه عنه ، وإذا روى عنه حديثاً وتفرد به ينبغي التوقف عن قبوله .

❑❑❑

(س:٨٥) هل الإعلال بالتفرد يعمل به في الموقوفات ؟

ج٨٥ : كل تفرد يثير الإشكال ينبغي أخذه بعين الاعتبار عند الحكم على الرواية ، سواء كانت حديثاً أو أثراً موقوفاً ، والذي لا يثير الإشكال فيعول عليه لا سيما في الموقوف .

❑❑❑

(س:٨٦) ما الصحيح في رواية مجاهد عن عائشة ؟ هل ثبت السماع ؟

ج٨٦ : روايته عنها منقطعة .

❑❑❑

(س: ٨٧) ما صحة حديث القلتين ؟

ج٨٧ : الحديث صحيح فيما أذكره ، والاختلاف في تفسير القلة لا يؤثر في صحته والعمل به ، لأن القلة ينبغي حملها على ما اشتهر في الحجاز ، وهي قلة هجر باعتبارها أقرب إلى المدينة ، ومخالفة الآخرين في بلاد أخرى لما اشتهر بالحجاز لا تقدح في العمل

بالحديث ، هذا وقد تناوله الشيخ عبد الرحمن المعلمي في كتابه «التنكيل» الجزء الثاني فأجاد فارجع إليه .

❑❑❑

(س:٨٨) كتب الآثار لمحمد بن الحسن وأبي يوسف هل هي مصادر معتبرة يأخذ منها أهل العلم .

ج٨٨ : ليس لي علم عن هذه الكتب . لكن الكتب عموماً التي يورد فيها أصحابها الآثار والأحاديث بأسانيدهم تعد من المصادر الأصيلة التي تعتمد في أخذ العلم . غير أن قبوله والاحتجاج به يتوقف على دراسة الروايات .

❑❑❑

شيخنا الفاضل السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، نشهد الله أنا نحبك فيه .

(س:٨٩) ذكر ابن حجر رحمة الله عليه في أول «طبقات المدلسين» الثالثة من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ومنهم من رد حديثهم مطلقاً ومنهم من قبلهم كأبي الزبير المكي . الرابعة من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل كبقية بن الوليد) .

فما الفرق بين الطبقتين مادام أنه لن يحتج بحديث أحدهم إلا ما صرح فيه بالسماع

أفيدونا أكرمكم الله .

ج٨٩ : أحبك الله الذي من أجله أحببتني ، وجزاك الله خيراً .

قد ذكر الحافظ ما يدل على الفرق بين المرتبتين ، وهو أن الأولى اختُلِف فيها من بعض الأئمة ، وأما الثانية فمتفق على عدم الاحتجاج بها للسبب الذي ورد في السياق نفسه ، وهو كثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل . وفي الواقع أنه لا فرق بينهما في عدم قبول العنعنة ، والسبب كثرة تدليسهم ، وكثرة احتمال التدليس إذا عنعنوا .

والجدير بالذكر أن الأساس في تقسيم المدلسين على مراتب هو ندرة التدليس وكثرته ، وكلما يندر تدليس الراوي مع كونه ثقة إماماً ينبغي حمله على الاتصال إلا إذا دل على أنه لم يسمع ذلك الحديث بعينه ممن فوقه ، ويكون في المرتبة الأولى ، وذلك لندرة احتمال التدليس إذا عنعن .

وحسب كثرة التدليس يدرج الراوي في المراتب التالية ، وربما يكون ضعف الراوي ، أو عدم مراعاته شروط التلقي ، أو تساهله في الرواية سبباً مباشراً لذكره في آخر المراتب .وهناك تفاصيل أخرى دقيقة شرحتها في «الموازنة» في القسم الثاني .

❑❑❑

(س:٩٠) ما هو الراجح في رواية أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه .

ج٩٠ : سبق وأن أجبت على هذا السؤال[٢٠] .

---

(٢٠) انظر جواب السؤال رقم (٥٧) .

(س:٩١) ما معنى قول ابن معين إذا سئل عن رجل ، يقول: صالح ؟

وجزاك الله خيراً .

ج٩١ : يفيد هذا المصطلح أن الراوي ليس متروكاً ، وليس متهماً بالكذب ، بل صالح للقبول والكتابة والاعتبار ، بل قد يطلق هذا اللفظ مع لفظ ثقة أو صدوق أو ضعيف ، وقد يطلق هذه المصطلحات جميعها ، ويقول: ثقة صدوق ضعيف صالح . يكون معناه: أن الراوي ليس متروكاً ، وما وقع فيه من الأخطاء ليس تعمداً منه ، وقد يخيل إلى الناظر في مروياته أنه متعمد لكثرة خطئه فيها ، لكنه رجل صالح لا يتعمد الكذب . والله أعلم .

❑❑❑

(س:٩٢) هل تعتبر كلمة لا بأس به توثيقاً عند غير ابن حبان ؟ وجدت ابن أبي حاتم نص على أنها ليست كذلك (في أول كتابه «الجرح والتعديل») . لكن ابن حجر يعتبر قول أبي زرعة أو أبي حاتم لا بأس به توثيقاً . وكذلك عن النسائي وغيره .

ج٩٢: لعل الأخ السائل أراد به ابن معين وليس ابن حبان ، لأن ابن معين هو الذي نص على أنه يريد به التوثيق .

نعم لا تعتبر كلمة «لا بأس به» توثيقاً عند غير ابن معين ، لأن فيه نوعاً من التليين بعيداً عن التجريح ، ولذا لم يقبل العلامة المعلمي ذلك من الحافظ ابن حجر ، بل قال : ينبغي البحث عن ألفاظ النُّقَّاد ، لأنه قد لا يصرح بأن فلاناً ثقة .

❑❑❑

(س :٩٣) ما حكم الراوي إذا لم نجد فيه إلا التوثيق المعلَّق؟ أقصد مثل قول ابن سعد : « كان ثقة إن شاء الله » . أو قول ابن عدي : « وأرجو أن يكون باقي حديثه مستقيماً » .

ج٩٣ : فيما يبدو أن هذا اللفظ فيه نوع من التليين ، ولا يصل إلى مرتبة من قيل فيه : ثقة ، وقد يستخدم ابن عدي ذلك في حق بعض الثقات الذين تكلم فيهم لسبب ما ، لكن الجزم بشيء من ذلك يتوقف على تتبع مواقع استعمال ذلك اللفظ ومقارنة بعضها ببعض .

❑❑❑

فضيلة الشيخ العلاّمة حمزة المليباري ـ والذي أحسبه أحد المجددين في هذا العصر ـ السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

(س:٩٤) سؤالي يا فضيلة الشيخ : في قول البخاري : « حديث حسن » هل هو من قسم الصحيح ؟ وهل الإمام البخاري يشترط لتصحيح الحديث اللقاء حتى خارج «الصحيح» ؟ مثال: قال الترمذي في «العلل الكبير» : وسألت محمداً عنه يعني حديث الحسن عن علي بن أبي طالب رفع القلم الحديث . فقال: الحسن قد أدرك علياً وهو عندي حديث حسن . هل قوله : « أدرك علياً » أي سمع منه أو أن قوله : « هو عندي حديث حسن » بطرق أخرى .

قال الترمذي: حدثنا قتيبة ثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء عن صفوان بن

يعلى عن أبيه قال سمعت رسول الله ﷺ يقرأ على المنبر : ﴿ وَنَادَوْاْ يَـٰمَـٰلِكُ ﴾ . سألت محمداً عن هذا الحديث ، فقال: هو حديث حسن وهو حديث ابن عيينة الذي تفرد به . «العلل الكبير» .

قال الإمام البخاري في «صحيحه» : حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو عن عطاء عن صفوان بن يعلى عن أبيه رضي الله عنه قال سمعت النبي ﷺ يقرأ على المنبر ﴿ وَنَادَوْاْ يَـٰمَـٰلِكُ ﴾ قال سفيان : في قراءة عبد الله ﴿ وَنَادَوْاْ يَـٰمَـٰلِكُ ﴾ .

ج٩٤ : عذراً ، لست ممن يلقب بالعلامة .

أما الجواب عما سألت فقد شرحت هذه المصطلحات وخلفية النُّقَّاد في استخدامها ـ منهم البخاري ـ في كتاب «نظرات جديدة في علوم الحديث» .

وخلاصة ذلك أن البخاري وغيره قد يطلقون مصطلح حسن على الحديث الصحيح ، وبالعكس أيضاً ، كما يطلقون الضعيف على الحسن . ومواقع استخدام النُّقَّاد لتلك المصطلحات هي التي توضح قصدهم بذلك ، ولا يعني بذلك أبداً أن قسم الحسن من قسم الصحيح . بل إنهم متفقون عملياً على تقسيم الحديث تقسيماً ثلاثياً كما حكى عنهم الخطابي ، لكنهم لم يتفقوا على تسمية هذه الأقسام بألفاظ خاصة راجع من فضلك كتاب «نظرات جديدة» ففيه شيء من التفصيل حول ذلك ، وكذلك كتاب «علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النُّقَّاد» .

أما اشتراط اللقاء فأمر لا يختلف فيه أحد من المحدثين النُّقَّاد ليتصل السند ، أعني بذلك أنه إذا ثبت أن فلاناً لم يلتق بفلان لا يكون حديثه متصلاً ، لكن قد يختلف بعضهم عن بعض حول الاتصال والانقطاع إذا لم يتبين لهم ما يدل على ذلك اللقاء ،

وهذا لا يعني أن بعضهم لا يشترطون اللقاء ، وإنما فقط في حال عدم وضوح الأمر فيما يخص لقاء فلان بفلان هل يشترط العلم باللقاء جملة أو لا .

وفي الواقع أن عناصر التصحيح لم يستوعبها تعريف الصحيح المشهور في كتب المصطلح ، إنما تضمن ما هو الأغلب في التصحيح . ولذا لا ينبغي اعتبار ذلك التعريف معياراً دقيقاً ومطرداً لفهم الصحيح عند النُّقَّاد ، حتى لا يصطدم ذلك مع حديث البحر : « هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته » الذي تفرد به سعيد بن سلمة عن المغيرة بن أبي بردة عن أبي هريرة ، والمغيرة في لغة كتب المصطلح يعد من المجاهيل أو من المستورين ، وشرط الصحيح أن يكون الرواة ثقات .

لذا مجرد حفظ المصطلحات والتعريفات لا يؤهل صاحبه لفهم لغة المحدثين ، وإنما يتوقف على مدى احتكاكه مع نصوصهم ومنهجهم واستيعاب طرق إطلاقاتهم ومواقع استعمالهم .

وأما قول البخاري : الحسن قد أدرك علياً وهو عندي حديث حسن ، فلا يعني أنه يريد به اتصال السند ، فإن الإدراك لا يلزم منه السماع ، لو كان يريد به السماع لصرح به ، بل هو كما قال تلميذه الإمام الترمذي : قد كان الحسن في زمان علي وقد أدركه ولكنا لا نعرف له سماعاً منه .

وفي ضوء أقوال الأئمة ؛ كالترمذي والنسائي والدارقطني فإن تحسين البخاري إنما يكون بزوال غرابة المتن لوجود شواهد ، وعدم مخالفته لنصوص قرآنية أو نبوية ، ولا يمكن أن يقصد به ثبوت حديث علي مرفوعاً ، ولذا حكم الترمذي بغرابته أي الغرابة في رفع الحديث . ورجح النسائي والدارقطني وقفه على علي . انظر «سنن

الترمذي» و«علله الكبير» ، و«سنن النسائي» و«علل الدارقطني» .

وأما حديث ابن عيينة فصححه البخاري حين أورده في «صحيحه» على الرغم من تفرد ابن عيينة به عن عمرو . وهذا يدل على أن التفرد ليس بحد ذاته سبباً للتعليل ، وإنما في ضوء القرائن التي تحيط بما تفرد به .

استمع إلى ابن الصلاح يقول :

« ويستعان على إدراكها (أي العلة) بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له ، مع قرائن تنضم إلى ذلك ، تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول أو وقف في المرفوع ، أو دخول حديث في حديث ، أو وهم واهم لغير ذلك ، بحيث يغلب على ظنه ذلك ، فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه ، وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه»(٢١) .

وهذا وصف دقيق من الإمام ابن الصلاح لمنهج المحدثين النُّقَّاد في التصحيح والتعليل ، وتحديد معالمه بصورة متكاملة .

❑❑❑

(س:٩٥) قال الإمام علي بن المديني : حديث عمر أن النبي ﷺ قال : « إني ممسك بحجزكم عن النار » . قال : هذا حديث حسن الإسناد ، وحفص بن حميد مجهول لا أعلم أحداً روى عنه إلا يعقوب . كيف الجمع بين قوله : مجهول وحسن الإسناد .

---

(٢١) «علوم الحديث» المشهور بمقدمة ابن الصلاح ص: ٥٢-٥٣ .

وهل قوله : « حسن الإسناد » هو تصحيح للمتن أيضاً ؟

عذراً على الإطالة . والله يحفظكم ـ يا فضيلة الشيخ ـ ويزيدكم من فضله .

ج٩٥ : فيما يبدو لي أن المعنى: هذا الحديث ليس في سنده راو متروك ، بل كل الرواة ثقات إلا حفص ، وهو مجهول غير معروف إلا برواية يعقوب القمي ، ولا يعني تصحيح الرواية عن عمر ، لأنه تفرد بها يعقوب القمي عن حفص . والله أعلم.

❑❑❑

السلام عليكم

(س٩٦) ما رأيكم بكتابات عداب الحمش ؟وماذا عن كتابات حسان عبد المنان؟

ج : يبدو أن مثل هذا السؤال قد سبق وأن أجبت عليه . إبداء رأي حول الكتب وأصحابها لا يمكن إلا بعد تتبع محتواها بطريقة علمية دقيقة ، وأنا لم أتمكن من ذلك حتى الآن .

❑❑❑

(س:٩٧) ما شروط الاجتهاد في التصحيح والتضعيف وهل هذه الشروط متوفرة في أحد المشايخ في عصرنا أو حتى في المتأخرين ؟

ج٩٧ : هذا سؤال مهم جداً ، وأنا أشكر لك هذا السؤال . وقد يكون الجواب طويلاً وأرجو منك الصبر .

يا أخي العزيز ـ حفظني الله وإياك ـ من المعلوم بدهياً أن لكل علم رجالاً

متخصصين يشكلون مصادره الأصيلة ، ومن خلال عملهم النقدي انبثقت قواعد ذلك العلم ومسائله ، لذلك فإن الباحث يكون أكثر أمناً من الخطأ والتخبط في الفهم والتطبيق بقدر رجوعه إلى تلك المصادر الأصيلة ، ومداومة الاشتغال بها وإمعان النظر فيها ، كما أنه لا يُعد الباحث أو العالم مصدراً أصيلاً بمجرد أنه قد ألف كتاباً أو كتابين أو كتباً في ذلك العلم أو أنه كان منشغلاً به ، أو بمجرد كونه إماماً في مجال علمي آخر ، وإنما يعد فقط مصدراً مساعداً . وهذا كما قال الشاعر :

للحرب أقوام لها خلقوا *** وللدواوين كتاب وحساب

وقال مسلم في «التمييز» ص:٢٠ : « فإنك يرحمك الله ذكرت أن قبلك قوماً ينكرون قول القائل من أهل العلم إذا قال : هذا حديث خطأ وهذا حديث صحيح ، وفلان يخطئ في روايته حديث كذا ، والصواب ما روى فلان بخلافه ، وذكرت أنهم استعظموا ذلك من قول من قاله ونسبوه إلى اغتياب الصالحين من السلف الماضين وحتى قالوا إن من ادعى تمييز خطأ روايتهم من صوابها متخرص بما لا علم له به ومدع علم غيب لا يوصل إليه .

واعلم ـ وفقنا الله وإياك ـ أن لولا كثرة جملة العوام مستنكري الحق ورامية بالجهالة لما بان فضل عالم على جاهل ، ولا تبين علم من جهل ، ولكن الجاهل ينكر العلم لتركيب الجهل فيه ، وضد العلم هو الجهل ، فكل ضد ناف لضده ، دافع له لا محالة ، فلا يهولنك استنكار الجهال وكثرة الرعاع لما خص به قوم وحرموه ، فإن تعداد العلم دائر إلى معدنه ، والجهل واقف على أهله .

وجاء في «تذكرة الحفاظ» ٣ /١٠٣١ :

« فكم من إمام في فن مقصر عن غيره ، كسيبويه مثلاً إمام في النحو ولا يدري ما الحديث ووكيع إمام في الحديث ولا يعرف العربية ، وكأبي نواس رأس في الشعر عري من غيره ، وعبد الرحمن بن مهدي إمام في الحديث لا يدري ما الطب ، وكمحمد بن الحسن رأس في الفقه ولا يدري ما القراءات ، وكحفص إمام في القراءة تالف في الحديث ، وللحروب رجال يعرفون بها » .

وقول السخاوي في هذا المجال مشهور ، وهذا نصه :

« هذا مع اتفاق الفقهاء على الرجوع إليهم (يعني نقاد الحديث) في التعديل والتجريح كما اتفقوا على الرجوع في كل فن إلى أهله ، ومن تعاطى تحرير فن غير فنه فهو متعن ، فالله تعالى بلطيف عنايته أقام لعلم الحديث رجالاً نقاداً تفرغوا له ، وأفنوا أعمارهم في تحصيله والبحث عن غوامضه وعلله ورجاله ومعرفة مراتبهم في القوة واللين » .

« فتقليدهم ، والمشي وراءهم ، وإمعان النظر في تواليفهم ، وكثرة مجالسة حفاظ الوقت مع الفهم وجودة التصور ، ومداومة الاشتغال ، وملازمة التقوى والتواضع ، يوجب لك (إن شاء الله) معرفة السنن النبوية ولا قوة إلا بالله » .

ومشكلة إخواننا في المجال العلمي هو خلطهم بين المصادر الأصيلة وبين المصادر المساعدة وإحلال بعضها مكان الآخر أو إهمال الأصيل واعتماد المساعد ومبالغتهم فيه.

ولذا نرى بعضهم يعتمدون على عالم من علماء هذا العصر في دراساته وتحقيقاته ، ويدمنون نظرهم في تواليفه ، وتقليدهم له ومشيهم وراءه ، دون الرجوع إلى نقاد الحديث ونصوصهم وتواليفهم ، وذلك لفرط حبهم واحترامهم وتقديرهم له نظرا لما

يتميز به من العناية الكبيرة بالحديث وعلومه وانشغاله بها تخريجاً وتحقيقاً ، وبروزه في مجال الدعوة إلى العمل بما صح من الأحاديث ومحاربة البدع ، بحيث لا يسوغون لأحد أن يعيد النظر فيما قام به هذا العالم الفاضل المحترم من الدراسات والتخريجات ، ومن دعا إلى إعادة النظر فيها ، أو انتقده في بعض أخطائه فإنه قد عرض نفسه للخطر ، حتى وصل غلو بعضهم في التعصب إلى حد أن يزعم أن ذلك الشخص أعلم من الإمام أحمد بن حنبل .

فما هذا الهراء الذي يسيء إلى هذا العالم وسمعته ؟

ومن ينبهر بجهد عالم معاصر في مجال الحديث وجمعه ، ولا ينبهر بجهد إمام متقدم ؛ مثل الإمام أحمد ، ولا بدقة فهمه للأحاديث ، فتكوينه فيه خلل وليس على ما يرام . اقرأ ـ يا أخي حفظنا الله وإياك ـ نصوص المتأخرين ؛ كالإمام الذهبي والعلائي وابن رجب وابن حجر والسخاوي وغيرهم ، فيما يخص المحدثين النُّقَّاد .

ولا ينبغي أن يكون حبنا واحترامنا وتقديرنا لشخص ما بهذه الدرجة التي تعمي قلوبنا وتحجبها عن إدراك الحقيقة والصواب ، بل يجب أن يكون ذلك في حدود رسمها لنا القرآن الكريم من العدل والإنصاف والحق . وإن كنا لا نسوغ ذلك التعصب والمبالغة في حق الأئمة السابقين الذين هم أكثر علماً وعملاً وتقوى ودقة منا ، فإن عدم جواز ذلك في حق المعاصرين أولى وأجدر .

زارني في البيت في الصيف الماضي[٢٢] بعض الإخوة وكان من بينهم شاب لا أعرفه ، ولفتت انتباهي طبيعة هذا الشاب من بينهم منذ أن دخل معهم في المجلس ،

---

(٢٢) كان ذلك في سنة ١٤٢٣هـ .

وكان عابس الوجه ، ولما رأيته غير مبتسم سألت نفسي : لماذا لا أرى هذا الشاب مبتسماً في وجهي بخلاف الآخرين .

واستمر هذا السؤال في نفسي لمدة أيام إلى أن جاءني الخبر بأن الشاب يصفني في بعض المواقع بما يأتي :

هذا الهندي المليباري الجاهل لا يعرف حتى اللغة العربية ولا قراءة القرآن الكريم ، ولا أدري لماذا يلتف حوله الشباب ؟!

ففهمت أن الشاب كان يكرهني وكان يخبئ ذلك في نفسه لسبب ما ، قد يكون ـ والله أعلم ـ اهتمامي بتفضيل نقاد الحديث وتقديمهم على الشيخ الألباني وغيره من المعاصرين والمتأخرين ، ثم ازداد هو كراهية لما أجبته في ذلك المجلس عن سؤال يتصل بالشيخ الألباني بما لم يعجبه .

ومن المناسبة أن أنقل لك ما جرى بيني وبين هذا الشاب في ذلك المجلس حسب ما يحضرني الآن ؛ بعد ترحيبي بالإخوة الضيوف الكرام ، خاصة الأخ الفاضل المحترم الشيخ أبو الحسن المأربي الذي تميز بتواضعه وأدبه وعلمه ، بدأت الحديث بلفت الانتباه إلى ضرورة التمييز بين المصادر الأصيلة لعلوم الحديث وبين مصادرها المساعدة ، وشأن ذلك شأن العلوم كلها ، وذكرت التشريع الإسلامي مثالاً لذلك ، فإنه لا يختلف أحد في أن القرآن الكريم والسنة النبوية هما المصدران الأصيلان للتشريع الإسلامي ، وأما الأئمة وآراؤهم ومذاهبهم وكتبهم فتشكل فقط مصادره المساعدة ، كما أنه لا يختلف أحد في خطورة التلفيق بين الأصيل والمساعد فيما يخص التشريع الإسلامي ، أو إحلال أحدهما مكان الآخر . وكذلك بالنسبة إلى علوم

الحديث وغيرها من سائر العلوم ، إذن لا بد من التركيز على هذا الجانب الأساس عند دراسة علوم الحديث أو البحث فيها . وأيدني فيه الشيخ أبو الحسن بصفة عامة . وسألني ذلك الشاب :

هل الشيخ الألباني مؤهل للتصحيح والتضعيف ؟

قلت : يا أخي لا يهمني أن أعرف أن فلاناً مؤهل للتصحيح أو غير مؤهل ، وإنما يهمني فقط العمل الذي يقوم به ، هل هو وفق منهج المحدثين النُّقَّاد في ذلك أو لا ، فما ينسجم معه فذلك المقبول ، وما لا يكون كذلك فمرفوض ، كائناً من كان ، دون تعرض للطعن فيه ، وبذلك نستطيع تقييم الباحثين ، أما كونهم مؤهلين لذلك أو غير مؤهلين فليس لدي وقت للنظر فيه ، ولا أرى في ذلك كبير فائدة .

فقال لي : هل الحافظ ضياء الدين المقدسي مؤهل ؟ والحافظ ابن حجر مؤهل ؟

فوجئت بإلحاحه علي في هذا السؤال ؟

قلت له : ما الفائدة من معرفة ذلك ؟

فقال لي : إذا كان مؤهلاً نسوغ له مخالفة النُّقَّاد ، وإلا لا نسمح له بذلك .

قلت له : الأمر لا يتوقف على ما تصدره أنت من الفتوى والحكم ، وإنما الذي يهمنا هو من يفهم لغة المحدثين ويوافقهم وينتهج منهجهم في التصحيح والتضعيف .

فسألني الشاب: إسناد يكون مثل الشمس ضعفه الإمام البزار وصححه أحد المتأخرين ، وماذا تقول عنه ؟

قلت له : الجواب يتوقف على دراسة هذا السند .

وأنت تقول إسناد مثل الشمس ، وذلك نظراً لظاهر حاله ، لكنه في الواقع قد لا

يكون كذلك عند النُّقَّاد لشذوذه وغرابته ، بل إن الإسناد إذا كان مثل الشمس حقيقة فمن المستحيل عرفاً أن يخفى ذلك على النُّقَّاد أو أحدهم ، ومع ذلك فإذا ضعفه إمام من الأئمة فذلك دليل واضح على أن الإسناد فيه شيئ ينبغي البحث عن حقيقته . وهذا الإمام الحاكم يقول :

« إذا وجدت حديثاً صحيح الإسناد ولم يخرجه الشيخان فعليك بالبحث عن علته » ، وكيف يكون ذلك إذا ضعفه أحد النُّقَّاد !

إذا كنا نحن قد وقفنا على نصاعة السند وأنه مثل الشمس فإن ذلك لن يكون بعبقريتنا في نقد الحديث ، وإنما بشدة غرورنا بظاهره ، ثم إن الإسناد الذي لم يعرفه المتقدمون ولم يشتهر لديهم ثم اشتهر في رواية المتأخرين فلا يكون إلا وهماً وخطأ وإن كنت تعده كالشمس .

ثم استدللت له بما قاله الحافظ البيهقي فيما يتفرد به المتأخر من الرواة ، وأيدني في ذلك الشيخ أبو الحسن المأربي .

ووجدت الشخص يلح في السؤال نفسه ، فقلت له : أنا أذكر لك انطباعي تجاه الشيخ الألباني :

إن الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ أكثر الناس اليوم فهما لمنهج المحدثين ، وأكثرهم قرباً له ، وأكثرهم انشغالاً بالحديث وعلومه ، ومع ذلك فإني أرى أنه ليس مؤهلاً لنقد الحديث ، واستغرب بعض الإخوة هذا الجواب ، ومنهم الشيخ أبو الحسن المأربي قبل أن أكمل الكلام .

قلت : نعم ليس مؤهلاً لنقد الحديث مثل البخاري ومسلم وأحمد ، وحتى

الحافظ ابن حجر ـ فيما أرى ـ ليس بناقد مثل الأئمة السابقين ، ولا الحافظ ضياء الدين المقدسي ، وهؤلاء محققون ومدققون لكلام النُّقَّاد ومعتمدون عليه .

فقاطعني الشاب بقوله : حتى الحافظ ابن حجر والحافظ المقدسي ليسا من المؤهلين لتصحيح الحديث ؟

قلت له : نعم ، أسرد لك من نصوص المتأخرين ما يفيد ذلك ، وذكرت له قول الحافظ الذهبي وابن حجر والسخاوي ، ومع ذلك فلم يقتنع بذلك .

وعند نهاية الجلسة قلت : على كل حال فإننا مطالبون بإنزال الناس منازلهم ، ونحن نجد في الإسلام ما يشجعنا على النقد الموضوعي ، يقول الله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥ﴾ [الزمر] . ولا يمكن هذا إلا بالنقد الموضوعي ، وإلا كيف يعرف الأحسن .

هذا ما يحضرني الآن حول ما جرى في تلك الجلسة الصيفية الساخنة ، وقد جرى الحديث والنقاش حول الجرح والتعديل ومنهج البخاري في «التاريخ الكبير» وأبي حاتم في «علله» ، وتعليلهما أحياناً لحديث صحيح باعتبار بعض طرقه بقولهم هذا باطل ، مع أن الحديث صحيح لا نزاع في صحته ، وكان الشيخ أبو الحسن ـ حفظه الله ـ قد أجاد في ذلك ، وتركت له معظم الأوقات احتراماً له وتواضعاً .

ثم وصلني في اليوم الثاني خبر مفاده : هناك شائعة حولي يلوك بها بعض الشباب وهي :

أنني كنت أقول في الشيخ الألباني إنه غير مؤهل للتصحيح ، وليس له باع في الحديث ، والحافظ ابن حجر غير مؤهل ، والحافظ المقدسي غير مؤهل . والشيخ أبو

الحسن شرح لهم مقصودي بما قلت أثناء الجلسة ، لكنهم لم يقتنعوا بذلك .

قلت لصاحبي الذي حكى لي ذلك : الله المستعان ، هكذا ينقلون الأخبار تشويها لأصحابها ، وهم بعيدون عن الأمانة والدقة ، لا لشيء سوى أنهم لم يروا فيهم ما يرضي وجدانهم وأهواءهم .

أعود إلى الإجابة ، اسمح لي هذا الاستطراد يا أخي العزيز :

أما ما يتصل بشروط الاجتهاد في معرفة صحة الحديث وخطئه فيمكن تلخيصه من قول الحافظ ابن حجر :

« هذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً ، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهماً غائصاً واطلاعاً حاوياً وإدراكاً لمراتب الرواة ، ومعرفة ثاقبة ، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم ، وإليهم المرجع في ذلك ، لما جعل الله تعالى فيهم من معرفة ذلك والاطلاع على غوامضه ، دون غيرهم ممن يمارس ذلك . وقد تقصر عبارة المعلل منهم ، فلا يفصح بما استقر في نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى ، كما في نقد الصيرفي سواء ، فمتى وجدنا حديثاً قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم بتعليله ، فالأولى اتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه ، وهذا الشافعي مع إمامته يحيل القول على أئمة الحديث في كتبه فيقول : وفيه حديث لا يثبته أهل العلم بالحديث » انتهى .

أما اليوم فيكثر المتكلمون في الحديث دون أن يتأهلوا لذلك ، ثم يتطاول بعضهم على نقاد الحديث بحجة كم ترك الأول للآخر .

هذا الذي ذكره الحافظ صحيح للغاية ، بل يؤيده الواقع العلمي الذي نعيشه

اليوم ، ذلك لأنه إذا قارنا بين تصحيح كثير من المعاصرين وتصحيح النُّقَّاد وجدنا فرقاً واضحاً لا يمكن إنكاره ، وهو أن المعاصرين يقولون عند التصحيح (إسناده صحيح) أو (رجاله ثقات) ، وكذا من صحح الحديث من المتأخرين ، بينما يقول النُّقَّاد القدامى (حديث صحيح) . هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن المتأخرين على اقتناع تام بأنهم غير مؤهلين لإدراك العلل والشذوذ ، كما أدركها النُّقَّاد الجهابذة الذين سبق وصفهم في سياق كلام الحافظ ابن حجر ، لأن ذلك من اختصاصهم ، وقد صرح المتأخرون أنفسهم بذلك في كتب المصطلح ، وأما خلاف ذلك فلن تجد فيه نصاً واحداً للأئمة ، سوى خزعبلات بعض الباحثين الجدد وما ينسجه خيالهم!

والله إنه لأمر مستغرب ومؤسف أن يقول الباحث المعاصر عن الحديث الصحيح الذي اتفق على صحته النُّقَّاد أو الذي صححه أحد النُّقَّاد : إسناده صحيح ، وما قيمة تصحيح هذا الباحث المعاصر الذي لا يتجاوز نظره ظاهر الإسناد وأحوال الرواة ، في مقابل قول النُّقَّاد إن الحديث صحيح وسليم من شذوذ وعلة ؟

أيهما أتم وأدق: تصحيح الباحث أو تصحيح النُّقَّاد ؟

وهل يحتاج القارئ بعد تصحيح النُّقَّاد إلى المعاصر الذي يعبر عن ظاهر السند ؟

وهل أتى بشيء جديد يزيد تصحيح الناقد قوة ؟ وإذا أجاب أحد منا بنعم فهو عامي متعصب ، ينبغي أن نقرأ فيه قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ﴿٦٣﴾ ﴾ [الفرقان] .

ولو صحح المعاصر على منهج المحدثين النُّقَّاد لزاد الحديث الصحيح الذي صححه النُّقَّاد قوة بعد قوة ، كما عمل الحافظ البغوي في كتابه «شرح السنة» ، إذ يقول

(حديث صحيح) ، وكما زاد «الصحيحين» قوة بعد قوة تتبع الإمام الدارقطني وغيره .

والإنسان الذي لا تتوفر لديه من الخلفية العلمية في مجال ما يكون عاجزاً عن معرفة حقائقه ودقائق أموره ، بل يضطر إلى اعتماد ظواهر الأمور ، وقد يشتد غروره بها بحيث يندفع إلى المغامرة إذا كان معانداً ، لكن لا يقف على حقيقة فعله ولا يندم على حماقته التي قد تكون قاتلة إلا إذا وقع في المخاطر .

وهذه أمور مجربة في حياتنا اليومية ، ومن يخالف هذا المألوف فشاذ خطير معاند .

وأنا لا أرى شخصاً مؤهلاً لنقد الحديث إلا إذا كان عنده خلفية علمية واضحة حول أحاديث الحفاظ الذين يشكلون مدار الروايات ، بحيث إذا انقلب على أحد من الرواة حديث هذا الحافظ بحديث ذاك ، أو وقع التلفيق بين حديثين ولو بوجه بسيط ، يعلم ذلك دون عناء ، ويرجعه إلى أصله .

وإذا تأملنا في سيرة المحدثين النُّقَّاد المبثوثة في تضاعيف كتب التراجم ، وجدناهم يحفظون الأحاديث كما يحفظون سور القرآن الكريم . فيحفظون الأحاديث مقيدة براويها المدار ، فمثلاً : ما رواه مالك عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، ويحصون أحاديثه عدداً ، وكم أحاديثه في باب كذا . وبذلك لم يستطع أحد من أن يدس فيها ما لم يحدث به مالك ولو كلمة صغيرة إلا وقد اكتشف ذلك من قبل الناقد .

وللحفاظ النُّقَّاد وسائل عدة في إحصاء الأحاديث حسب رواتها الذين تدور عليهم رواياتها ؛ كتتبعهم للأصول التي يملكها بعض الحفاظ أو ما يتداوله الثقات ، أو المذاكرة مع الحفاظ المعاصرين لا سيما مع أثبتهم وأحفظهم ، وتعد المذاكرة أكثر الوسائل شهرة لدى الحفاظ في هذا المجال .

وكذا ما رواه مالك عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، وما رواه الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، وعن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، وهكذا ما يتصل بأصحاب الزهري ، ممن يشكل مداراً رئيساً في الحديث .

وقد اتصلت بي إحدى طالباتي بالإمارات ، وأنا في مراجعة هذه الأجوبة وإعدادها للطبع ، لتقول لي : إنها في أثناء قراءة كتاب «الموازنة» وجدته يرسم للقارئ سيرة المحدثين النُّقَّاد في حفظ الحديث وضبطه وتصحيحه وتضعيفه وفقهه . وإن سيرتهم بحاجة إلى إبراز أكثر حتى لا يتطاول عليهم باحث معاصر لشدة غروره بما عنده من علم الحديث ، ولماذا يا شيخ لا تضع كتاباً خاصاً بهذا العنوان « سيرة المحدثين » ؟!

قلت لها : جزاك الله خيراً ، نعم إن سيرة المحدثين في مرحلة الرواية وفي مرحلة ما بعد الرواية لم تنل حقها من التأليف وهي بحاجة إلى بلورتها . وأنا أقترح عليك أن تسجلي هذا الانطباع الطيب تجاه موضوع السيرة ، لكي يكون ذلك موضوع بحثك في المستقبل القريب ، والله تعالى الموفق .

وعلى كل فإن دراسة المحدثين لأحاديث الشيوخ دراسة إحصائية ، لها آثار نقدية ونتائج علمية ذات أبعاد متعددة تزخر بها كتب التراجم والعلل . وبذلك استطاعوا الجزم بأن فلاناً تفرد ، وهذا الحديث إنما يروى هكذا ، أو هذا مقلوب ، وغير ذلك من العبارات التي لا تصدر منهم إلا بضبط الأحاديث وإحصائها على الطريقة السابقة .

وبهذا الحفظ والاستيعاب والضبط والإحصاء يكون بعضهم أدرى وأكثر تخصصاً في أحاديث بعض الحفاظ ، ويقال فلان أعلم الناس بأحاديث فلان ، ويقول

قتادة : أحفظ أحاديث فلان مثل ما أحفظ سورة البقرة .

وقال عبد الرحمن بن مهدي : ما فاتني الذي فاتني من حديث الثوري عن أبي إسحاق إلا اتكالاً على إسرائيل لأنه كان يأتي به أتم .

وورد عن إسرائيل قوله : « كنت أحفظ حديث أبي إسحاق كما أحفظ سورة الحمد» .

وأنا أظن أن هذه الحقائق لا تخفى على المشتغلين بالتراجم .

انظر فقط كتاب «معرفة علوم الحديث» ص: ١٤٠ – ١٤٦ ، وص: ١٦٤ – ١٦٥ وكتاب «أحاديث الموطأ وذكر اتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيه » ، لتعرف أسلوبهم في حفظ الأحاديث وتركيزهم عليه في المذاكرة .

بالله عليك ـ يا أخي وفقك الله ـ أرني واحداً فقط من المعاصرين يحفظ الأحاديث مثل ما يحفظ النُّقَّاد ، أو يحفظ أحاديث أحد الرواة المشهورين فقط ، ويفهم ملابسات الرواية مثل ما يفهمون ، ويعرف الواقع في تلك الأحاديث مثل ما يعرفون .

ومن يستطيع اليوم أن يقول: للزهري عن فلان من الأحاديث كذا ؟ ولمالك عن نافع أحاديث كذا ، ولشعبة عن قتادة عن أنس مما لم يسمعه ابن أبي عروبة أو هشام الدستوائي كذا ، وفي باب كذا أحاديث كذا ؟

إذن أقول لك هو مؤهل للاجتهاد في التصحيح والتضعيف .

ونتذكر ما قاله الحافظ الذهبي ـ ولله دره ـ :

« ... ونحن لا ندعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل لكن هم أكثر الناس صواباً وأندرهم خطأ وأشدهم إنصافاً وأبعدهم عن التحامل وإذا اتفقوا على تعديل أو جرح فتمسك به واعضض عليه بناجذيك ولا تتجاوزه فتندم ومن شذ منهم فلا عبرة به فخل عنك العناء وأعط القوس باريها ، فوالله ، لولا الحفاظ الأكابر لخطبت الزنادقة على المنابر ولئن خطب خاطب من أهل البدع فإنما هو بسيف الإسلام وبلسان الشريعة وبجاه السنة وبإظهار متابعة ما جاء به الرسول ﷺ فنعوذ بالله من الخذلان » .

وقال في «تذكرة الحفاظ» ـ وهو ينصح طلبة الحديث ـ :

« ... ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نقلة الأخبار ويجرحهم جهبذا إلا بإدمان الطلب ، والفحص عن هذا الشأن وكثرة المذاكرة والسهر والتيقظ والفهم مع التقوى والدين المتين والإنصاف والتردد إلى مجالس العلماء والتحري والإتقان وإلا تفعل :

فدع عنك الكتابة لست منها *** ولو سودت وجهك بالمداد

قال الله تعالى عز وجل : ﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ ﴾ .

فإن آنست ـ يا هذا ـ من نفسك فهماً وصدقاً وديناً وورعاً ، وإلا فلا تتعنَّ ، وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأى ولمذهب فبالله لا تتعب ، وإن عرفت أنك مخلط مخبط مهمل لحدود الله فأرحنا منك ، فبعد قليل ينكشف البهرج وينكُب الزغل ، ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله فقد نصحتك فعلم الحديث صَلِف ، فأين علم الحديث ؟ وأين أهله ؟ كدت أن لا أراهم إلا في كتاب أو تحت تراب » .

وقال في موضع آخر من «تذكرة الحفاظ» :

« فلقد تفانى أصحاب الحديث وتلاشوا ، وتبدل الناس بطلبة يهزأ بها أعداء الحديث والسنة ، ويسخرون منهم » .

وقال في «سير أعلام النبلاء» :

« وليس في كبار محدثي زماننا أحد يبلغ رتبة أولئك في المعرفة ، فإني أحسبك لفرط هواك تقول بلسان الحال إن أعوزك المقال: من أحمد ؟ وما ابن المديني ؟ ولا يفقهون الرأي ... إلى أن قال : وإنما يعرف الفضل لأهل الفضل ذو الفضل ، فمن اتقى الله راقب الله واعترف بنقصه . ومن تكلم بالجاه وبالجهل أو بالشر فأعرض عنه ، وذره في غيه ، فعقباه إلى وبال . نسأل الله العفو والسلامة » .

وقال أيضاً : « فقد عم البلاء ، وشملت الغفلة ، ودخل الدخَل على المحدثين الذين يركن إليهم المسلمون ، فلا عتب على الفقهاء وأهل الكلام » .اهـ .

وأين من قال « لو درس أبو حاتم وغيره من الأئمة حتى البخاري لما تجاوزوا النتائج التي توصلت إليها ... » ؟

وأين الذي يردد في كل مناسبة يمر بها : « كم ترك الأول للآخر » ؟

وفي الواقع أن كل ما نستطيع معرفته اليوم إنما هو عن طريق التخريج من الكتب المتوفرة لدينا . وإذا حفظ منها الأحاديث فإنما يحفظونها وهي خليطة بين ما ثبت وبين ما لم يثبت ، بخلاف النُّقَّاد فإنهم يحفظونها من الأصول أو من خلال المذاكرة مع الحفاظ مميزين بين الصواب والخطأ ، بل مميزين بين ما تلقاه من الشيخ بطريق صحيح ، وبين ما تلقاه منه بطريق غير صحيح .

ولا يمكن معرفة مصدر الحديث وصاحبه الحقيقي حين قلبه الراوي وهماً ، إلا إذا استوعب أحاديث شيخه ، والإسناد الذي يروى به ذلك الحديث .

انظر إلى العقيلي كيف صدر منه قوله فيما يخص حديث خالد بن عمرو :

« ليس له أصل من حديث سفيان الثوري ، وقد تابعه محمد بن كثير الصنعاني ، ولعله أخذه عنه ودلسه لأن المشهور به خالد هذا » .

ويقول الإمام أحمد : « كل شيء يرويه ابن فضيل عن عمارة إلا هذا الحديث يعني أنه رواه عن أبيه عن عمارة ، وبقية الأحاديث يرويها ابن فضيل عن عمارة » .

وقد قال ابن المبارك : « إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكم بينهم » .

وعن عبد الرحمن بن مهدي : كنت عند أبي عوانة فحدث بحديث عن الأعمش فقلت : ليس هذا من حديثك . قال : بلى ! قلت : لا . قال : يا سلامة ، هات الدرج فأخرجت ، فنظرت فيه فإذا ليس الحديث فيه . فقال: صدقت ، يا أبا سعيد ، فمن أين أتيت ؟ قلت: ذوكرتَ به ، وأنت شاب ، فظننتَ أنك سمعته .

وهذا يحي بن معين يقول : حضرت نعيم بن حماد بمصر فجعل يقرأ كتاباً صنفه فقال : حدثنا ابن المبارك عن عون ، وذكر أحاديث ، فقلت : ليس ذا عن ابن المبارك ، فغضب ، وقال: ترد علي ، قلت إي والله ، أريد زينك ، فأبى أن يرجع ، فلما رأيته لا يرجع ، قلت : لا والله ، ما سمعتَ هذه من ابن المبارك ، لا سمعها هو من ابن عون قط ، فغضب وغضب من كان عنده ، وقام فدخل ، فأخرج صحائف ، فجعل يقول - وهي بيده - أين الذي يزعمون أن يحيى بن معين ليس بأمير المؤمنين في الحديث ؟

نعم يا أبا زكريا غلطتُ ، وإنما روى هذه الأحاديث غير ابن المبارك عن ابن عون .

وكثيراً ما نسمع النُّقَّاد يقولون عند نقد الحديث ما معناه: إنما هو كذا ، وما رواه ليس بصحيح ، وهو مقلوب . وهذا لا يمكن القول به إلا إذا استوعب أحاديث الراوي بإحصاء دقيق ، وإلا لا يستطيع الجزم بذلك التعقيب ، بل تدور في رأسه شكوك وتساؤلات تعجزه عن الجزم بأن الأمر كذا .

أما نحن فإن كنا لا نفهم قول النُّقَّاد ولغتهم العلمية وأسلوب تعليلهم بالتفرد وبالمخالفة فكيف نعلم استقلالاً بوجود العلة أو عدمها أو أن الثقة لم يهم ولم يخطئ في الحديث الذي نقله عمن فوقه ، ونحن لا ندري ما الذي في الأصول التي يعتمدها النُّقَّاد .

وفي الواقع نحن عالة على النُّقَّاد القدامى ، وعن طريق المتأخرين وقفنا على نصوص هؤلاء النُّقَّاد وأعمالهم النقدية ، وباحتكاكنا مع هذه النصوص وبقدر انسجامنا معها نستوعب هذا العلم العظيم ونفهم لغة المحدثين ونطبق قواعده كما طبقوها .

ونحن إذ نقوم بتخريج الأحاديث ونحاول معرفة مدار رواياتها فإننا نعتمد في ذلك كله على المراجع المتوفرة اليوم ، مطبوعة كانت أو مخطوطة ، وكم فاتنا من المصادر التي دونها السابقون ؟ وأين «مسند الإمام يعقوب بن شيبة» الذي لم يكمل منه إلا ٣٠ مجلداً ؟

وأين «مسند الإمام الماسرجسي» الذي يبلغ ١٠٠٠ جزءاً ، وكيف نقف على المسانيد الأخرى التي فقدت ؟

ونحن إذا قمنا بتخريج حديث بكل ما أوتينا من قوة ثم قمنا بمقارنة ذلك بما أورده الدارقطني في «علله» تبين لنا بشكل واضح مقدار عجزنا ومدى علمنا ، وجزمنا بأننا عالة على الأئمة القدامى . ومع ذلك قد يستدرك الباحث على الناقد بما رواه لاحقه وهماً ، وهذه مصيبة أخرى ، لكن مما يؤسفني أن بعضهم يبرر ذلك بقوله « كم ترك الأول للآخر » ، ولله في خلقه شؤون .

ولا بد أن نتذكر جيداً في هذه المناسبة قول الحاكم : الحجة عندنا الحفظ والفهم والمعرفة .

ومن أغرب ما سمعته من بعض الشيوخ في هذا المجال أنه يمكن أن النُّقَّاد لم يقفوا على هذه المسانيد المفقودة ، وقد يكون فيها الحديث الذي أعلوه مروياً من طرق أخرى لم يقفوا عليها ، ولو وقفوا عليها لغيروا رأيهم لأنهم من أتقى الناس وأكثرهم خشية لله تعالى . ولذا فما ضعفه الناقد أو صححه قد لا يكون كذلك في الواقع ، وإذا وقع الاحتمال بطل الاحتجاج .

وجه الغرابة أنه يرد كلام النُّقَّاد بهذه الحجة الواهية الخيالية . ثم إنه كيف يلزم من كون هذه المصادر مفقودة لدينا أن تكون كذلك مفقودة عند النُّقَّاد ؟! ومن نحن حتى يقاس علينا حال المتقدمين . إلى هذا الحد وصلت أبحاث ودراسات بعض المعاصرين في مجال السنة النبوية !

ومن المعلوم أن الباحث كلما كان بعيداً عن العلم كثرت عنده الاحتمالات فيما يخص قضايا ذلك العلم ، والخيالات والشبهات التي لا وزن لها عند العلماء ، ولا ينبغي أن تكون هذه الخيالات مانعة من قبول أقوال النُّقَّاد .

وقد قال الله تعالى : ﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ ﴾ .

وإلا نكون قد فتحنا للأعداء أبواباً للتشكيك في كل ما قاله النُّقَّاد وما صححوه أو أعلوه ، وحتى في مصداقية «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» الذين تلقتهما الأمة بقبول أحاديثهما ، بحجة أنه يحتمل أن يكون الصواب بخلاف ما قال هؤلاء الأئمة ، وأنهم ربما لم يقفوا على كذا وأنهم وأنهم ... !

وبعد فإني أود أن أذكر القارئ بأني لم أقصد بهذه الدردشة السريعة الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ ولا الطعن فيه ، وإنما قصدي هو تصحيح الأخطاء حين تقع ، وتوضيح المفاهيم حين تختلط ، ومعالجة الظاهرة السيئة المتمثلة في التعصب إلى شخص على حساب جهابذة العلماء ، وتبرير المخالفة معهم بحجة كم ترك الأول للآخر .

والشيخ الألباني من علمائنا الأفاضل الذين أسهموا في إحياء هذا العلم العظيم ، ومن شيمه التي أعرفها عنه أنه كان يرجع إلى الحق إذا تبين له ، ويصحح خطئه إذا اتضح . ولا يمكن أن يطعن في رجل منصف يرجع إلى الصواب إن وقف على خطئه . ومن منا لا يخطئ ؟ فوقوع الخطأ ليس عيباً ، وإنما العيب في الإصرار على الخطأ ، فرحمه الله رحمة واسعة ، وجزاه عنا خير الجزاء .

وهذا لا يمنعني أن أبين خطأه وتساهله إن وقع ، وهذا يمثل حقيقة احترامه بل قمته ، وبهذا دوَّن أئمتنا تاريخهم المجيد طوال القرون الماضية ، ومن شيمهم أن يحترم اللاحق السابق .

وبهذا النقد واستدراك اللاحق على السابق يكتمل عمل الأمة وخدمتهم للكتاب والسنة . (والله أعلم) .

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على النبي العظيم ، و على آله وصحبه أجمعين .

فضيلة الشيخ المليباري لي بعض الأسئلة وهي :

(س:٩٨) قول بعض الناس إن الإمام أحمد ـ رضي الله عنه ـ يحتج بالحديث الضعيف في الأحكام ، هل هذا صحيح ؟ مع العلم أن نص منطوقه يخالف ذلك حين قال : إذا روينا في الأحكام شددنا ، وكذلك تشبيك يديه حين قال : أردنا رجالاً ــ أي أثبات ثقات ـ .

ج٩٨ : سبق لي أن أجبت عن هذا السؤال[٢٣] .

احتجاجه بالحديث الضعيف الذي لم يتبين فيه الخطأ لن يكون مثل احتجاجه بالحديث الصحيح الذي تبين صوابه في رفعه ، فالضعيف الذي لم يتبين الخطأ في رفعه إلى النبي ﷺ احتج به إن أراد ، وتركه إن أراد ، يعني ذلك أن الاحتجاج على سبيل الاحتياط فقط . وأما قوله : « إذا روينا في الأحكام شددنا » فهو الأصل المعول عليه لدى الإمام أحمد وغيره . وهذا لا يمنع تعاملهم مع الأحاديث الضعيفة على أساس الاحتياط أو الاستئناس ، لا سيما في الفضائل .

❑❑❑

(س:٩٩) ما حقيقة الخلاف بينكم وبين الشيخ ربيع ، أهو في المنهج العقدي أم في

---

(٢٣) انظر جواب السؤال رقم (٢٠) .

المنهج الحديثي ؟

ج٩٩ : الخلاف بيني وبينه خلاف في فهم نصوص النُّقَّاد ومنهجهم في التصحيح والتضعيف ، ولا أقول إنه خلاف علمي لأن الشيخ لا يتكلم بكلام منهجي ، وإنما على أساس تصوره الخاص الذي يختلف باختلاف المخاطب .

كان يفهم كلام النُّقَّاد فهما سطحياً ، ويتهم من يفهم خلاف فهمه بأنه باطني صوفي يقدس الأشخاص ، وقد نشأ هذا الخلاف وبلغ أشده حين ذكرته بأخطائه الفادحة في فهم نصوص النُّقَّاد ومنهجهم في التصحيح والتعليل .

والغريب أن الرجل لا يعرفني ، ولم يرني ولم يسمع صوتي ، وأنا أيضاً لم ألتق به ولم أسمع صوته حتى هذا اليوم ، فإذا به أعلم الناس بي وأكثرهم اطلاعاً على ما في نفسي؟ والشيء الوحيد الذي أدى إلى إشعال غضبه هو تنبيهي له بأخطائه الفادحة في رسالته للماجستير المطبوعة .

وليس الخلاف بيني وبينه خلاف عقدي أيضاً لأني لم أتطرق أثناء ذلك النقاش لشيء من ذلك ، لكن الرجل سعى سعيه لتحقيق غرض في نفسه . (يغفر الله لي وله).

❑❑❑

(س:١٠٠) من أول من ذكر اسم (الحديث الحسن) قبل الاصطلاح عليه ؟

ج١٠٠ : مصطلح حسن استخدمه النُّقَّاد قديماً ، لكن يقال إن أول من وضع له تعريفا هو الإمام الخطابي ، أما الإمام الترمذي فقد شرح أسلوبه في الكتاب ، ولا

ينبغي أن نعد ذلك تعريفاً لمصطلح حسن ، كما أنه تميز بكثرة استعماله في كتابه «السنن» .

❑❑❑

(س:١٠١) ما قولكم فيمن يقول : إن الحافظ ابن حجر عنده أوهام كثيرة وكتابه «تهذيب التهذيب» هو عبارة عن رأيه يقبل القبول والرد ؟ وأن ابن الصلاح ليس له أثر كبير في علم الحديث إلا المقدمة ؟ وجزاكم الله كل خير .

ج١٠١ : الحافظ ابن حجر محقق ومدقق ، ومن أكثر الناس في عصره فهما لمنهج النُّقَّاد وعلماء الجرح والتعديل ، وكان من عادته أن ينتقد المتأخرين في أخطائهم ، ويدافع عن منهج المحدثين النُّقَّاد في التصحيح والتضعيف إذا خالفهم المتأخرون في ذلك ، ولذلك أمثلة في كتابه «فتح الباري» ؛ فقد انتقد ابن القطان الفاسي وغيره حين خالفوا النُّقَّاد في التصحيح والتضعيف أوالجرح والتعديل .

وعلى إمامته تدل كتبه التي آثرها بنفسه ، وليس من الإنصاف أن نحشر جميع كتاباته في خانة واحدة من التحقيق والتدقيق والمستوى العلمي العام ، بل هي متفاوتة المستويات كما أقر بذلك هو نفسه ، وذلك لأن المؤلف من طبيعته أن يستفيد من التأليف الذي يمر على مراحل مختلفة من النضج الفكري واستقرار الرأي والاطلاع . ولا يقال إنه كثير الأوهام بمجرد وجود بعض التناقضات في بعض كتبه لا سيما أوائل كتبه ، وكثير من الكتب في التراجم مختصرات لكتب السابقين ، كـ «تهذيب التهذيب» مثلاً فإنه مختصر لـ «تهذيب الكمال» ، وما فيه من الأخطاء لا ينسب إلى الحافظ ، وإنما

ينسب إلى السابق ، إلا فيما أضافه في «التهذيب» مميزاً بقوله : (قلت) كاستدراكاته على السابق . وكتاب «التهذيب» ليس رأيه ، وإنما هو مختصر «تهذيب الكمال» ، إلا القدر الذي أضافه فيه .

وأما ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ فيدل كتابه في علوم الحديث على قدرته في هذا العلم واستيعابه واطلاعه على كلام الأئمة ، وفيه ما ينبغي كتابته بماء الذهب ، وقد جمع في هذا الكتاب ما يتعلق بمنهج المحدثين من القواعد والضوابط ، لكنها مفرقة ومشتتة في أماكن مختلفة من الكتاب ، ولذا يحتاج الكتاب إلى جمع وترتيب على الوحدة الموضوعية .

وكفاك دليلاً على مكانة هذا الإمام في علوم الحديث اهتمام اللاحقين بهذا الكتاب ، وهو كما قال الحافظ ابن حجر . لكنه أحياناً يرجح رأي الفقهاء وعلماء الأصول بسبب تخصصه في الفقه والأصول . ومهما كان الأمر فكتابه في علوم الحديث يعد مصدراً مساعداً ينبغي عرضه على تطبيقات المحدثين النُّقَّاد ، وذلك لأنه ناقل عن السابقين . والله أعلم .

❑❑❑

(س:١٠٢) شيخنا الفاضل لماذا يشدد العلماء في الروايات الحديثية مع أنهم يتسامحون في رواية الضعفاء في أسانيد القراءات .

ج١٠٢ : الموضوع يحتاج إلى شيء من التوضيح ؛ قبول رواية الراوي فيما يخص

القراءة وعدم قبولها في الحديث لا يعني بالضرورة أن ذلك تساهل أو تسامح في الأولى وتشدد في الثاني ، فإن الراوي قد يكون كثير الاهتمام في جانب دون آخر ومنشغلاً به .

كما لا يلزم من كون الراوي ضعيفاً في الحديث أن يكون ضعيفاً أيضا في القراءات.

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن القراءات غير المتواترة يشترط في قبولها واعتمادها شروط أهمها : أن لا تكون شاذة ، بمعنى أن لا تخالف القراءة الرسم العثماني وقواعد اللغة . وبالتالي لا تختلف القراءات عن الحديث في هذا الجانب من التدقيق والتوثيق .

وفي ضوء ذلك فإن التساهل في رواية الضعفاء في أسانيد القراءات أمر غير وارد في نظري . والله أعلم .

❑❑❑

(س:١٠٣) إذا قلنا بتواتر القراءات السبع ألا يلزمنا تصحيح الأوجه التي رواها القراء وهي ضعيفة عند المحدثين كالتكبير بعد سورة الضحى عند الإمام البزي . الكثير من ألفاظ القراءة تواترت عند القراء وليس لها أسانيد موثوقة عند المحدثين مثل (الحروف المنفصلة) طه ـ المر ـ وغيرها لم يرد فصلها على شرط المحدثين ألا يأخذ التكبير حكمها لكونها جميعاً لم تثبت إلا بأسانيد القُراء .

ج١٠٣ : معذرة أخي السائل ، لم أفهم قصدك من عبارتك الأخيرة ، وعلى كل حال فما تواتر عن النبي ﷺ من القراءات يختلف عما لم يتواتر ، حيث لا يشترط في الأول ما يشترط في الثاني ؛ مثل القراءة المستفيضة ، وكذلك ما اشتهر في طبقة متأخرة

من طبقات القراء ، فإنه يحتاج إلى إسناد متصل إلى النبي ﷺ . كما هو الحال في موضوع التكبير عند ختم القرآن ، حيث اشتهر بين القراء في طبقة متأخرة عن القرون الفاضلة دون أن يكون لذاك إسناد متصل إلى النبي ﷺ أو إلى الصحابة . وكم من حديث اشتهر عند علماء اللغة أو الفقه أو الأصول وهو غير ثابت أصلاً عن النبي ﷺ ، بل يعده المحدثون موضوعاً . وشهرة الحديث عند قوم لا يلزم منها أن يكون صحيحاً في الواقع ، ومن الإنصاف الرجوع في كل علم إلى أهله .

وإذا تأملت فيما قاله البزي عن التكبير علمت أن العمل به عند اختتام تلاوة القرآن غير ثابت عن النبي ﷺ ، وهو قوله : أن الأصل في ذلك أن النبي ﷺ انقطع عنه الوحي ، فقال المشركون : قلى محمداً ربه ، فنزلت سورة (والضحى) ، فقال النبي ﷺ : « الله أكبر » .

وذلك لأن البزي قد أقر أنه لم يثبت عن النبي ﷺ أنه كان يكبر عند ختمه للقرآن الكريم من سورة (الضحى) إلى آخره ، ولا عن الصحابة ولا عن تابعيهم ، حين صرح بأن الأصل في التكبير الذي اشتهر بين القراء هو ما ورد في سبب نزول سورة (الضحى) ، ولو ثبت العمل بالتكبير عنه ﷺ ما قال البزي أن الأصل هو ما ورد في سبب نزول سورة (الضحى) .

هذا وفي ثبوت الكلمة الأخيرة ـ وهي قوله : (فقال النبي ﷺ : « الله أكبر ») ـ نظر لعدم اتفاق الرواة على ذكرها في رواياتهم عن جندب ، وبعض هذه الروايات موجودة في «صحيح البخاري» دون هذه الكلمة ، وإنما انفرد بها البزي ، ولذا أنكرها بعض العلماء عليه . والله أعلم .

(س:١٠٤) ما قولكم فيما أثاره الشيخ المحدث الطريفي عن اختلاف التدليس عند المتقدمين عن المتأخرين . وتوثيقه لعدد من الروايات في هذا الباب وتشدده في قبول الشواهد !

ج١٠٤ : في الواقع إنني لم أقرأ كتابه لكنني في شوق كبير إلى قراءته والاستفادة منه . وعلى العموم فإن هذه المسألة تعد من المسائل الكثيرة التي ينبغي طرحها للنقاش والتأمل لأنها تمثل نقطة تباين واضح بين المتقدمين والمتأخرين ، وكذلك ما يتعلق بقبول الشواهد والمتابعات .

ولعل ما نلمسه في كثير من الأبحاث المعاصرة من التساهل والتجاوز في قبول الشواهد والمتابعات قد حرك الشيخ إلى طرح هذه المسألة توضيحاً لمنهج المحدثين النُّقَّاد والدفاع عنه . والله أعلم .

❑❑❑

جزاك الله خيراً يا شيخ حمزة على أبحاثك القيمة في السنة النبوية . ولدي بعض الأسئلة آمل أن تتكرموا بالإجابة عليها :

(س:١٠٥) هل صحيح أن السيرة النبوية لا يشترط فيها ما يشترط في الحديث النبوي ، وهل يمكن تطبيق منهج المحدثين على التاريخ الإسلامي ؟ وما رأيكم فيمن ينكر بعض الأعلام في التاريخ الإسلامي أمثال القعقاع بن عمرو وغيره استناداً إلى تطبيق منهج المحدثين على التاريخ على حد قوله ؟

ج١٠٥ : جزاك الله خيراً ، ووفقنا وإياكم لخدمة الكتاب والسنة بما يناسب

مكانتهما وأن يكون ذلك خالصا لوجه الله سبحانه .

إن المحدثين النُّقَّاد قدموا لنا منهجاً علمياً رائعاً ، ومتميزاً بدقته البالغة في نقد المعلومات التي تقوم على نقل أو رواية ، سواء كانت حديثية أو تاريخية أو غير ذلك .

والمشكلة ليست في المنهج ، وإنما المشكلة فينا : هي أن تصوراتنا حول علوم الحديث غير دقيقة ، ولا يزال الناس يظنون أن الجرح والتعديل هو الأساس في نقد الحديث عند المحدثين ، ولذلك استغربوا واستبعدوا تطبيق هذا المنهج في السيرة والتاريخ وغيرهما ، لأنه قد يكون راويها مجهولاً لا يعرفه المحدثون أو يكون متهماً في رواية الحديث ، أو متكلماً فيه من الجانب الحديثي . ولذا يستبعدون تطبيق الجرح والتعديل في نقد التاريخ .

غير أن الصواب أن الجرح والتعديل نتيجة علمية تحصّل النُّقَّاد عليها من خلال نقدهم للأحاديث ومقارنتهم لما رواه الراوي مع ما ثبت واشتهر ، وفي ضوء نتائج النقد رتبوا الرواة ترتيباً دقيقاً ، بناء على نسبة الصواب والخطأ في مروياتهم ، وبينوا أحوالهم بكل تفاصيلها حتى يتم لهم الرجوع إلى مراتبهم عند الضرورة ، والاعتماد عليها في التصحيح والتضعيف حين ينقطع البحث عن القرائن والملابسات ، ويصبح الأمر مبهماً .

وعليه فمنهج المحدثين النُّقَّاد في نقد الأحاديث قائم أساساً على إجراء المقارنة بين الروايات ، أو بين النصوص ، وبالتالي نستطيع تطبيق هذا المنهج في التاريخ والسيرة وغيرهما من المجالات ، بغض النظر عن أحوال الرواة فيما يخص رواية الحديث ، لكن الباحث يحتاج إلى خلفية علمية واسعة تمكنه من التعرف على جميع المصادر التي لها

صلة مباشرة بالموضوع التاريخي أو لها صلة غير مباشرة ، كالكتب التي تشكل الجانب التطبيقي لمن سلف ، ككتب الفقه وشروح الحديث والتفسير وغيرها ، وبذلك يكون موفقاً في المقارنة بين ما ورد في مواضع من التاريخ ، أو بينها وبين بقية كتب التاريخ ، أو بينها وبين مصادر أخرى والتي تتمثل في جميع أصناف كتب العلوم الشرعية .

والله أعلم.

❑❑❑

(س:١٠٦) كيف تردون على من يتهم أهل الحديث بأنهم لا فقه عندهم ، وأنهم مثل الصيادلة نقلة للأخبار من دون فقه ؟

ج١٠٦ : هذا صحيح بالنسبة إلى المحدثين الذين يتمثل دورهم في رواية الحديث وحفظه وضبطه ، وهم كثر . أما في حق النُّقَّاد فليس بصحيح ؛ إذ جمعوا بين الحديث والفقه ، وحتى النقد لا يكون متكامل الجوانب إلا إذا كان الناقد فقيهاً ، لأنه قد يضطر إلى مقارنة الحديث مع الجانب العملي أو القولي الذي يتمثل في فتاوى الصحابة ومن بعدهم . وما في «سنن الترمذي» من ذكر آراء العلماء وعملهم بالحديث خير شاهد على ذلك .

❑❑❑

(س:١٠٧) هل ثبت اتهام حسان بن ثابت رضي الله عنه بالخوف ؟

ج١٠٧ : جاء ذلك في كتب التاريخ ، لكن لم يرد ذكره في كتب التاريخ اتهاماً في شخصيته وسلوكه ودينه ، ولا ينبغي لنا أن نتحدث عن الصحابة من هذه الزاوية ، ومهما كان الأمر ، فإنه يكفي له شرفاً مع صحبته للنبي ﷺ أنه قد دافع بلسانه وشعره عن النبي ﷺ ، وهذا نوع من الجهاد ، وكل قد جاهد في سبيل الله ودافع عن دينه ورسوله قدر المستطاع .

❑❑❑

(س:١٠٨) ما هو تقويم فضيلتكم لبرامج الحاسب الآلي ؟ آمل التفصيل إن أمكن .

ثم لي اقتراح حيث قرأت معظم أسئلة الإخوة الكرام فوجدت طائفة كبيرة منها حول التفرقة بين منهج المتقدمين والمتأخرين ، فأقترح على فضيلتكم طرح موضوع أو كتاب خاص حول (الشبهات حول منهج المتقدمين والمتأخرين) تجيبون فيه على استفسارات الإخوة طلبة العلم ، وهناك شبه عندي أيضاً مع اقتناعي بأصل المسألة ، ومنها: أن الدعوة لتقليد المتقدمين شبيهة بالدعوة لعدم الخروج على المذاهب الأربعة في الفقه ؟ ونحو ذلك . وجزاكم الله خيراً .

ج١٠٨ : أما برامج الحاسب الآلي ففائدتها معرفة مواطن النص الذي يكون محل بحث ، لكن لا تصلح للاعتماد في التوثيق لوجود تصحيف وتحريف وسقط فيها ، ولهذا السبب لا يتم البحث في كثير من الأحيان ، بل يضطر الباحث إلى تصفح الكتب

يدوياً .

أما اقتراحك حول تأليف كتاب خاص بمعالجة الشبهات فأشكرك على هذا الاقتراح ، وسأحاول إنجاز العمل ـ إن شاء الله تعالى ـ بالتعاون مع الإخوة .

وأما ما يخص قولك إن تقليد المتقدمين في التصحيح والتضعيف شبيه بعدم الخروج على المذاهب الأربعة فأقول إن الخروج على المذاهب الأربعة في ضوء الأحاديث الصحيحة التي ثبت العمل بها عند بعض السلف لا يلزم منه ترك إجماع المتقدمين ، ولا ترجيح المتأخرين عليهم ، فإن اتفاق المذاهب الأربعة على شيء لا يعني أبداً الإجماع ، فقد يخالفهم بعض الأئمة المتقدمين ، ويمكن أن يكون رأيه أقرب إلى الصواب في ضوء الأحاديث . وكل يجتهد ويستنبط حسب الإمكانية المتاحة له ، وليس لأحد منهم استيعاب جميع السنن ، وقد يفوت بعضهم ما يعرفه الآخر ، وكلما يمضي الزمن يتوسع العالم بعلمه واستيعابه ، فيستدرك اللاحق على السابق كلما تتوافر عنده آليات الاجتهاد .

والسؤال المطروح في هذه المناسبة هو : هل يستطيع أحد اليوم أن يفهم من النصوص المتعلقة بالعبادات والمعاملات والعقائد ما لم يفهمه أحد من المتقدمين في العصور الأولى التي صح فيها عن النبي ﷺ قوله : « خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ... » ؟ وهل يمكن أن يستدرك على كل من مضى؟ كلا ثم كلا . وهذا لا يعني بالضرورة إنكار إمكانية الاجتهاد في الأمور المستجدة فرادى أو جماعة ، وهذا أمر آخر لا صلة له بالمسألة التي نحن بصددها .

نعم يمكن أن نخالف أحداً من الأئمة وحتى الأئمة الأربعة كما ورد في سؤالك ،

لكن يتم ذلك فقط بناء على رأي إمام آخر من المتقدمين ، وبالتالي أصبح مرجحاً لرأيه على رأي الآخرين لا مبتكراً لرأي جديد .

ثم إن المجتهد يجتهد في النصوص المتوفرة لديه ، ويستنبط منها ما استطاع استنباطه ، وقد يقف على ما وقف عليه غيره من الأحاديث ، وإن كانوا يرون جميعاً صحتها دون خلاف بينهم ، لكنهم قد يختلفون في فهمها لأسباب كثيرة ، ولهذا لم يحدث في التاريخ اتفاق الأئمة على خطأ ثم استدرك عليهم جميعاً من جاء بعدهم من المتأخرين . نعم حدث استدراك بعضهم على بعض ، وأما الاستدراك على جميع المتقدمين بما أبدعه المتأخرون في مجال العبادات والمعاملات والعقائد فلم يحدث في التاريخ .

وقد جاء في «سير أعلام النبلاء» :

قال إسحاق بن راهويه : إذا اجتمع الثوري والأوزاعي ومالك على أمر فهو سنة .

واستدرك عليه الذهبي بقوله :

بل السنة ما سنه النبي ﷺ والخلفاء الراشدون من بعده . والإجماع هو ما أجمعت عليه علماء الأمة قديماً وحديثاً إجماعاً ظنياً أو سكوتياً فمن شذ عن هذا الإجماع من التابعين أو تابعيهم لقول باجتهاده احتمل له ، فأما من خالف الثلاثة المذكورين من كبار الأئمة فلا يسمى مخالفاً للإجماع ولا للسنة ، وإنما مراد إسحاق أنهم إذا اجتمعوا على مسألة فهو حق غالباً ، كما نقول اليوم لا يكاد يوجد الحق فيما اتفق أئمة الاجتهاد الأربعة على خلافه ، مع اعترافنا بأن اتفاقهم على مسألة لا يكون إجماع الأمة ونهاب أن نجزم في مسألة اتفقوا عليها بأن الحق في خلافها ـ يعني في الغالب ـ .

وأما تصحيح الحديث وتضعيفه فيتوقف ـ أيضاً ـ على الخلفية العلمية الحديثية الواسعة ، وبقدر استيعاب الناقد المعلومات اللازمة والخلفيات الحديثية يستطيع الاستدراك على من أخطأ من السابقين ، هذا فقط عندما كان العلم يتجه نحو التطور والصعود والتوسع ، وأما عند الانحطاط والتقليد فلا يقال: نحن رجال وهم رجال . وكم ترك الأول للآخر؟ . ولا ينبغي النظر إلى من سبق من جهة أنهم استدركوا وصححوا ، بل لا بد أن ننظر أيضاً كيف استدركوا وصححوا .

ونحن إذ ندعو إلى احترام المتقدمين وتقديم منهجهم في تصحيح الحديث وتعليله فإننا لا نقصد بذلك تعيين عدد من النُّقَّاد في عصر من العصور ، لا أربعة ولا خمسة ، فافترق الأمر عما ورد في سؤالك ، فإن الخلاصة عدم إمكانية تصحيح المتأخر ما اتفق المتقدمون على تضعيفه في مختلف العصور ، إذ لا يمكن أن يعرف هذا المتأخر ما لم يعرفه أحد من المتقدمين ، لا رواية ولا نقداً . وهذا العلم إنما يأتي عن طريقهم ، ولا يمكن أن يخفى على جميع النُّقَّاد في عصور مختلفة ، ثم يأتي بعدهم من هو أقل علما منهم وأقل فهما ، وأضيق معرفة ، ليستدرك عليهم جميعاً بحجة أنهم غير معصومين من الخطأ ، وأن منهجهم ليس وحياً منزلاً .

وأما ما تفرد بتضعيفه أحد من الأئمة المتقدمين ولم يوجد له خلاف عند غيره ثم صححه أحد من المتأخرين بقوله : هذا إسناد صحيح ، فلا يكون الأمر فيه مثل الخروج على الأئمة الأربعة ، بل يسلم الأمر للمتقدم في ضوء نصوص المتأخرين أنفسهم .

هذا كله في عدم وجود المعارضة بين المتقدمين ، وأما في حال وجود الخلاف بين

المتقدمين فيتوقف الأمر على الترجيح الذي يقوم على معرفة منهجهم والاطلاع على أدلة كل منهم ، وفي هذه الحال فإنه لم يخرج على المتقدمين جميعاً ، وإنما يخرج على بعضهم بناء على رأي الآخر من المتقدمين . والله أعلم .

❑❑❑

(س: ١٠٩) أشهد الله أني أحبك في الله ، ولي سؤال :

حديث : « ابن آدم تفرغ لعبادتي أملأ صدرك غنى ... » .

ج١٠٩ : جزاك الله خيراً ، وأشهد أني أحب في الله طلبة العلم الجادين ، وأرجو أن تكون منهم ، وأجعل خدمتهم من أهم واجباتي في الحياة ، وأعتبر مجالستهم العلمية من أنفس الأوقات التي أقضيها في الحياة ، وأعوذ بالله أن يكون هذا الكلام تزكية لنفسي . حفظنا الله وإياكم من شرور النفس .

وأما الإجابة عن سؤالك فأقول : هذا الحديث رواه الترمذي (٦٤٢/٤) عن علي بن خشرم أخبرنا عيسى بن يونس عن عمران بن زائدة بن نشيط عن أبيه عن أبي خالد الوالبي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إن الله تعالى يقول: يا بن آدم تفرغ لعبادتي أملأ صدرك غنى ، وأسدُّ فقرك ، وإلا تفعل ملأت يديك شغلاً ، ولم أسدَّ فقرك » .

وقال: هذا حديث حسن غريب ، وأبو خالد الوالبي اسمه هرمز .

ومن خلال التخريج تبين أنه تفرد به عمران بن زائدة بن نشيط عن أبيه عن أبي خالد الوالبي عن أبي هريرة . يقول الدراقطني: اختلف على عمران ، والصواب أنه

موقوف على أبي هريرة . وقد ورد في «كتاب الزهد» لهناد السري عن خيثمة قال في التوراة مكتوب يا ابن آدم تفرغ لعبادتي ... إلى آخره . (انظر «كتاب الزهد» ٢/٣٥٤ ، و«حلية الأولياء» ٤/١١٧) . ولعل أصل هذا الحديث الموقوف من الإسرائيليات! (والله أعلم) .

❑❑❑

(س:١١٠) حديث : « من أصبح وهمه الآخرة جمع الله له شمله وأتته الدنيا وهي راغمة » ، وإن كان ضعيفاً فما علته .

ج١١٠ : نظرت فيما أخرجه أحد الإخوة من طرق هذا الحديث ولم أجد فيه ما يشكل علة ، بل وجدت الحديث قد اشتهر عن شعبة ، ولا أدري ما مدى صحته مرفوعاً ؟

إن تخريج الحديث ودراسته يحتاج إلى متسع من الوقت ، وأنا الآن غير متفرغ ولذا اعتذر للأخ عن عدم الإجابة المتكاملة عن أمر هذا الحديث .

❑❑❑

(س:١١١) حديث : « يا ابن آدم سر في طاعتي يطيعك كل شئ لي عليك فريضة ولك على رزق ... » الحديث مشهور بين العامة والوعاظ .

ج١١١ : لم أجد الحديث في حدود بحثي المستعجل ، وتخريجه يحتاج إلى وقت أكثر .

❑❑❑

(س:١١٢) ما هو حكم زيادة (ومغفرته) في رد السلام .

ج ١١٢ لم يثبت عن النبي ﷺ في حدود علمي ، وقد جاء عن ابن عباس ـ كما في «الموطأ» ـ قوله : « انتهى السلام إلى البركة » ، وكذا ورد عن ابن عمر « حسبك إلى وبركاته » ، انتهى إلى (وبركاته) . ولا شك أن الخير هو أن نجعل النبي ﷺ قدوة في جميع مجالات الحياة ، ولذا يكون من الأفضل أن ننظر كيف كان ﷺ يعلم الناس السلام ، وكيف كان ﷺ يسلم على الصحابة ويرد عليهم حين سلموا عليه ، وهو أعلم الناس بالقرآن وأكثرهم تطبيقاً له . وقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ﴾ .

وأما إذا سلم الرجل على أخيه وقال : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، فهل يستحب الزيادة عليه بناء على قوله تعالى ﴿ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ﴾ ؟ . هذا ابن دقيق العيد ينقل عن أبي الوليد بن رشد أنه يؤخذ من هذه الآية الجواز في الزيادة على البركة إذا انتهى إليها المبتدئ . («فتح الباري» ١١/٦) ، وعلى كل فما قاله ابن عباس هو أقرب إلى السنة فيما أرى ، وهو أن السلام ينتهي إلى (وبركاته) . ولم يثبت عن النبي ﷺ أنه زاد على (وبركاته) .

وأما الروايات التي فيها ذكر الزيادة عن النبي ﷺ فلا تصح ، وليست مما يتقوى بمجموعه ويصير حسناً ، لا سيما تلك الروايات التي جاءت غريبة في مقابل المشهور عن النبي ﷺ . والله أعلم .

❑❑❑

(س: ١١٣) حكم زيادة « وكل ضلالة في النار » في خطبة الحاجة ؟ أرجو أن تسامحونا على الإطالة وإنما شفاء العيي السؤال والسلام عليكم ورحمة الله .

ج١١٣ : حديث الخطبة اشتهر عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر .

ورواه عنه كل من عبد الوهاب وسليمان بن بلال ويحيى بن سليم ومصعب بن سلامة ووهيب ويحيى بن سعيد وأبو موسى إسحاق بن موسى دون ذكر كلمة « وكل ضلالة في النار » ، وهكذا رواه مسلم من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن جعفر بن محمد ، بعد أن صدر الحديث برواية عبد الوهاب الثقفي عن جعفر . كما اتفق الرواة على عدم ذكرها في حديث عرباض بن سارية .

لكن جاءت هذه الكلمة باتفاق الرواة عن ابن المبارك عن سفيان عن جعفر بن محمد ، واختلف الرواة على أبي بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن جعفر في ذكرها . كما اختلفوا في ذكرها في حديث ابن مسعود موقوفاً عليه .

وقبل أن أتأكد من مدى احتمال رواية ابن المبارك بالمعنى من خلال نصوص النُّقَّاد لا أستطيع الجزم بأنها صحيحة عن النبي ﷺ . والله أعلم .

❑❑❑

(س:١١٤) ما صحة من يقول إن البخاري قد استوعب كل أحاديث الأحكام التي على شرطه في «الصحيح» ؟ أحاديث غير الأحكام لم يستوعبها يقيناً (كصحيفة وهب بن منبه) . لكن وجدت ابن عبد البر يرد الحديث بأن البخاري ومسلم لم يخرجا في ذلك الباب أي حديث فيه . وقد أطال في هذه المسألة الزيلعي في «نصب الراية» في

بحث البسملة في الصلاة (ولعله ينقل عن ابن التركماني) . فهل كان منهج البخاري ومسلم استيعاب كل ما هو على شرطهما ؟ أم أهم أحاديث الباب ؟ أم أنهما لم يستوعبا ذلك أصلاً ؟ مثلاً حديث : « لا نكاح إلا بولي » صححه البخاري خارج «الصحيح» . وصححه الأئمة الكبار من السلف كذلك . وألزم بعضهم (أظنه الإسماعيلي) البخاري بإخراجه لأنه على شرطه . لكن البخاري لم يخرجه بل لم يعلقه أصلاً (على فرض أنه دون شرطه) . فما هو السبب يا ترى؟

ج١١٤ : لا زالت هذه المسألة معضلة عندي . نعم صرح الإمام البخاري بأنه لم يستوعب الأحاديث الصحيحة ، لكن الإجابة بذلك في جميع المناسبات تحتاج إلى شيء من الحذر . وكل من يشتغل بالحديث يرى في كلام السابقين حول هذه المسألة شيئاً من الاضطراب . والله أعلم .

❑❑❑

(س:١١٥) صنف الإمام أحمد «مسنده» حتى نعرض الحديث عليه فإذا وجدناه في «مسنده» علمنا أن له أصلاً . لكني لم أجد أحداً من العلماء يضعف الحديث بمجرد عدم إخراج أحمد له . فكيف نوجه كلام الإمام أحمد ؟ وهل خلو «المسند» و«السنن» و«الصحيحين» من حديث يجعلنا نجزم بضعفه ، بمعنى لو لم يرد الحديث إلا في «المعجم الأوسط» مثلاً فهل نحكم عليه بالضعف دوماً ؟

ج١١٥ : أستطيع أن أجزم بأن قول الإمام أحمد ليس على ظاهره الذي يتبادر إليه

ذهننا . ولذلك لم نجد أحداً من العلماء يضعف الحديث بمجرد عدم وروده في «المسند» .

وإذا حملناه على ظاهره فيلزم منه القول إن أحمد حفظ جميع السنة ، وأودعها في «مسنده» ، وهذا غير مسلم لدى الجميع ، ولم يتم ذلك لأحد ، كما لم يدع أحد ذلك من قبل ، اللهم إلا ما ورد عن بعض الأئمة في سبيل مدح بعضهم والثناء عليهم مثل قوله: الحديث الذي لم يعرفه البخاري ليس بحديث . هذا مدح وليس حكم .

وهذا قول الإمام أحمد كما نقله الذهبي :

« هذا الكتاب ـ يعني «مسنده» ـ جمعته وانتقيته من أكثر من سبع مئة ألف وخمسين ألفاً ، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه فإن وجدتموه فيه وإلا فليس بحجة » .

ثم عقبه الذهبي بقوله :

« قلت : في «الصحيحين» أحاديث قليلة ليست في «المسند» ، لكن قد يقال: لا تَرِد على قوله ؛ فان المسلمين ما اختلفوا فيها ، ثم ما يلزم من هذا القول: أن ما وجد فيه أن يكون حجة ، ففيه جملة من الأحاديث الضعيفة مما يسوغ نقلها ، ولا يجب الاحتجاج بها . وفيه أحاديث معدودة شبه موضوعة ولكنها قطرة في بحر... » اهـ .

وتبين بذلك أن قول الإمام أحمد ليس على ظاهره ، بل له محمل صحيح ، لكن تتوقف معرفته على بحث ومقارنة .

❑❑❑

(س:١١٦) بعض الناس يقسّم منهج المتقدمين إلى مناهج في علل الحديث . فيقول إن هناك منهج البصريين وهو يشابه منهج أهل الحجاز . ويتزعمه ابن المديني ويعقوب بن شيبة والبخاري وغيرهم . ويقابله منهج أهل الكوفة الذي يتزعمه ابن معين وغيره من أئمة الكوفة . وهناك من جمع بين المنهجين مثل أحمد والدارقطني .

ما هي مصداقية مثل هذا الكلام؟!

ج١١٦ : لا أجد لهذا التقسيم أي أساس في الواقع ، ولا أشار إلى ذلك أحد ممن تكلم في علوم الحديث من القدامى أو المحدَثين . يبدو أن صاحب هذا التقسيم اخترعه قياساً على اختلاف المدارس الفقهية . أو على اختلاف علماء اللغة والنحو باختلاف بلدانهم .

والواقع أن مبنى النقد وأساسه هو المعرفة الحديثية عن ملابسات رواية الأحاديث ، ومن توفرت لديه هذه المعرفة الحديثية حول حديث ما علم صحته وخطأه ، سواء كان كوفياً أو بصرياً أو حجازياً .

وعلى سبيل المثال : حديث اشتهر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر ، لو قلبه أحد من الرواة ، ورواه عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة لقال كل من يعرف الواقع في حديث الزهري: هذا خطأ والصواب عن الزهري عن سالم عن ابن عمر . وهذا الفهم يكون موحداً عند جميع من يعرف الواقع ، ولا يختلف باختلاف البلدان . نعم يختلف العلماء حول الحكم لكن ليس على أساس اختلاف البلاد ، وإنما على مدى استحضار ما ينبغي استحضاره في النقد .

وقد هالني بعض الإخوة حين زعم : إن علوم الحديث قد تشفعت ، لا لسبب

علمي وإنما لمجرد أن أغلب المؤلفين فيها هم الشافعية . ما هذا الكلام ؟ يتحدث الناس عن هذا التراث العلمي العظيم الذي نعده من أقدس تراثنا الإسلامي ، بالهوى وبدون دراسة استقرائية ولا مقارنة .

وتمنيت أن يصبر هذا الأخ على ما يدور في خياله ، ويحجم عن إثارته أمام الناس ، إلى أن يتحقق ذلك في ضوء البحث والاستقراء والدراسة المقارنة .

والله المستعان .

❑❑❑

السلام عليكم

(س:١١٧) هل الخمر نجسة ؟

ج١١٧ : لا أعرف دليلا واضحاً على نجاستها .

❑❑❑

(س: ١١٨) من هم علماء العلل وكيف نعرفهم ؟

ج١١٨ : انظر كلام الحافظ العلائي ، والحافظ ابن حجر ، والسخاوي ، وغيرهم.

وقد نقلته عنهم في أكثر من مناسبة ، كما نقله غيري في كتبهم من أجل أن يطلع عليه الناس ويصبح مألوفاً لديهم لكثرة قراءتهم ذلك .

وهذه نصوصهم مرة أخرى :

قال الحافظ العلائي ـ وهو بصدد بيان موقف نقاد الحديث من زيادة الثقة ـ :

« كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل والبخاري وأمثالهم يقتضي أن لا يحكم في هذه المسألة ـ يعني زيادة الثقة ـ بحكم كلي ، بل عملهم في ذلك دائر على الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في حديث حديث » .

وقال الحافظ ابن حجر ـ وهو بصدد بيان موقف نقاد الحديث من زيادة الثقة ـ :

« والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم والنسائي والدارقطني وغيرهم اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ، ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة » .

وقال السخاوي في نوع الموضوع :

« ولذا كان الحكم من المتأخرين عسراً جداً ، وللنظر فيه مجال ، بخلاف الأئمة المتقدمين الذين منحهم الله التبحر في علم الحديث والتوسع في حفظه كشعبة والقطان وابن مهدي ونحوهم ، وأصحابهم مثل أحمد وابن المديني وابن معين وابن راهويه وطائفة ، ثم أصحابهم مثل البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي ، وهكذا إلى زمن الدارقطني والبيهقي ولم يجيء بعدهم مساو لهم ولا مقارب ، أفاده العلائي ، وقال :

فمتى وجدنا في كلام أحد المتقدمين الحكم به كان معتمداً لما أعطاهم الله من الحفظ الغزير وإن اختلف النقل عنهم عدل إلى الترجيح » اهـ .

وهؤلاء مصدر هذا العلم ، وكل من ينتهج منهجهم في التصحيح والتضعيف يعد من علماء العلل ، بخلاف من يصحح الأسانيد ويضعفها ويحسنها بناء على أحوال الرواة .

وفي الحقيقة أن هذا العلم لا يختلف عن العلوم الأخرى التي نجد الناس يقدرونها بفطرتهم ، ويحترم المتخصصون فيها من هو أكثر تخصصاً ، ويسلمون لهم الأمور المتصلة بها إذا أشكلت عليهم ؛ كالطب والهندسة والفيزياء وغيرها . لكن هذا العلم عند كثير من الناس مثل الهوى الذي يعد حقاً للناس جميعاً في هذه الأرض . والواجب أن يكون هذا العلم من أكثر العلوم احتراماً لأنه يتصل بكلام النبي ﷺ سواء كان في الفقه أو التاريخ ، وقد صح عن النبي ﷺ تحذير شديد من التساهل في الحديث عنه ﷺ .

قيضنا الله تعالى وإياكم جميعاً للدفاع عن الكتاب والسنة خالصة لوجهه الكريم كما قيض عباده الصالحين لذلك .

❑❑❑

(س:١١٩) السلام عليكم ورحمة الله

وسؤالي ـ فضيلة الشيخ ـ حول هذه المقولة : حديث فيه ضعف والعمل عليه عند أهل العلم ، وهي مقولة موجودة في أكثر كتب المصطلح والتخريج . فما هو دليل هذه المقولة ؟ وكيف يعمل أهل العلم بحديث ضعيف؟ ومن المقصود بأهل العلم ؟

ج١١٩ : كان الإمام الترمذي يكثر من هذه المقولة ، ومعناها أن الحديث وإن

كان ضعيفاً من حيث الرواية لكنه جرى العمل به في عصور الصحابة والتابعين ، وبالتالي فإن الحديث له أصل قوي قد يرتقي إلى الصحة أو الحسن .

وأما إذا كان العمل مبنياً على هذا الحديث الضعيف ، إما تساهلاً من بعض الفقهاء ، فلا يدل قطعاً على أن الحديث له أصل . وهنا نجد الفرق واضحاً بين قول الإمام الترمذي وبين ما يردده كثير من المتأخرين في كتب الفقه . والله أعلم .

❑❑❑

(س:١٢٠) السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وجزاكم الله عنا خيراً .

ذكر البخاري في «تاريخه الكبير» في ترجمة أبي إسماعيل التيمي زيادة في السلام «ومغفرته» فما هو رأي فضيلتكم في هذه الزيادة ؟ وهل تحسن بكثرة شواهدها ؟

ج١٢٠ : ما رواه أبو إسماعيل إبراهيم بن المختار عن شعبة دون أصحابه يعد غريباً منكراً . ولا يثبت به الحديث عن شعبة . لذلك قال البيهقي في «شعب الإيمان» ٤٥٦/٦ : « إن في إسناده إلى شعبة من لا يحتج به » .

وقد قال شعبة مرة حين سئل من يترك حديثه : « إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر طرح حديثه » . أعني بهذا النص الاستدلال به على أن تفرد إبراهيم بن المختار عن شعبة بما لم يعرفه المعروفون من أصحابه يعد غير مقبول . ولهذا أورده البخاري في ترجمة إبراهيم من «التاريخ الكبير» .

وبمثل هذه الروايات الغريبة التي ينفرد بها عن المعروفين غير المعروفين من

أصحابهم لا تثبت السنة ، ولا مانع من الاستئناس بتلك الروايات ، أو العمل بها على سبيل الاحتياط إذا لم يقتنع الباحث بحكم النُّقَّاد . و(الله أعلم) .

❑❑❑

(س:١٢١) شيخنا الفاضل ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أرجو أن تكون بصحة جيدة ، وصلني سلامك عن طريق شيخي الدكتور هاشم جميل عبد الله ؛ فجزاكما الله خيراً .

وأسألكم عن منهج بعض المحققين يفكون ألفاظ السماع ويذكرونها كما هي من غير اختصار ، مع إضافة (قال) وقد وجدت المزي صنع هذا حينما اطلعت على النسخة التي بخطه . فما هو الأحسن ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الدكتور / ماهر ياسين الفحل العراق / الأنبار / الرمادي ص ب ٧٣٥
al-rahman@uruklink .net

ج١٢١ :تشرفت بالتعرف عليكم عن طريق عالم كبير محترم من علماء بغداد ، وهو الشيخ الفاضل هاشم جميل ـ حفظه الله ـ وكنت معجباً بخلقه وتواضعه وعلمه وصبره .

الشيخ ماهر / جزاك الله خيراً ، وكنا خائفين عليك ، وسررنا لما سمعنا أخبارك بعد الحرب ، ونحمد الله تعالى على سلامتك وسلامة إخواننا الآخرين الذين سلموا من وحشية الأعداء ، ومع ذلك فإن قلوبنا حزينة بما جرى لإخواننا المسلمين ، وبما يجري اليوم في عراقنا بحيث لا نستطيع أن نشاهد صور ذلك عن طريق شاشات

التلفاز ، وكم يحز في نفوسنا حين نرى الأقدام القذرة المحتلة توضع على رقاب إخواننا المسلمين في بلادهم!

حمى الله المسلمين في جميع البلاد من شرور الطغات المتكبرين المتجبرين .

والذي يطمئننا دائماً هو أن الظلم لا يبقى كثيراً ، بل يزول إما آجلاً أو عاجلاً . وأن العاقبة للمتقين .

وأما سؤالكم يا شيخ ماهر ـ أعزك الله ورفعك ـ فإني أرى في الأمر متسعاً .

❑❑❑

(س:١٢٢) السلام عليكم ورحمة الله بركاته .

أولاً : أريد أن أقول للشيخ حمزة المليباري جزاك الله خيراً ووفقك الله وزادك علماً فوق علمك فقد قضينا سنة طيبة معك في علم الحديث ونسأل الله العظيم بأن ندرس عندك مرة أخرى .

السؤال هو : ما الكتب التي تنصح بها لطالب علم مبتدئ ويريد معرفة أساسيات علم الحديث ... وجزاكم الله خيراً .

ج١٢٢ : جزاك الله خيراً ، ووفقك لكل خير . يبدو أنه سبق لي أن أجبت عن مثل هذا السؤال .

وعلى كل فإن الطالب المبتدئ ينبغي أن يكون همه عند دراسة أي كتاب ابتداء هو أن يهيأ نفسه للدخول في دراسة كتب أخرى مطولة ، أكثر من هدف التحصيل

والمعرفة المباشرة . ولذا فإنه ينبغي أن يختار أولاً كتاباً مختصراً وبذلك يتحقق غرضه ، ألا وهو تمهيد الطريق إلى زيادة التحصيل والمعرفة ، وكلما يكون الكتاب الذي يبتدئ به أسهل وأوجز يكون أفضل .

ومن المعلوم أن جميع الكتب في علوم الحديث تدور حول فلك واحد ، وأي كتاب قرأته وجدت فيه المصطلحات والتعريفات وأنها متفقة في الأساليب عموماً . ولا يفوتك شيء من الأساسيات والمصطلحات والتعريفات باختيارك هذا دون ذاك .

لذلك لا أريد أن أحدد لك كتاباً دون آخر . والغرض الذي نريد تحقيقه في مرحلة الابتداء هو التمهيد إلى التحصيل العلمي ، وليس التحصيل العلمي مباشرة .

وبعد ذلك يخطو الطالب خطوة خطوة نحو التحصيل العلمي ، وذلك من خلال المقارنة بين أكثر من كتاب ، ثم يقوم بعرض ما فهمه من ذلك على الكتب التي تشكل تطبيقاً عملياً لنقاد الحديث . وينبغي أن يكون ذلك على سبيل التدرج ، وتحت إرشاد أستاذ ماهر .

هذا ما أريد أن أنصحك به أخي الكريم في ضوء تجربتي .

أكرمنا الله وإياك بالتقوى والعلم والتواضع والصبر .

❑❑❑

(س:١٢٣) بعض طلبة العلم يطالب بعدم التقليد في مسألة أحوال الرواة وبخاصة التدليس . فهو لا يقبل وصف المتقدمين لأحد بالتدليس حتى يقيم الحجة على ذلك كأمثال وصف النسائي وأبي حاتم لأبي الزبير بالتدليس ، ووصف عدد من

الأئمة لعطية العوفي بذلك وأشباه هؤلاء . وبعضهم يعمم هذا فلا يقبل تضعيف راو حتى يسرد من ضعفه الأحاديثَ التي أنكرت عليه . وإذا لم تكن كثيرة قالوا إن هذا لا يضعف الراوي . السؤال هل من الممكن تطبيق هذا المنهج على جميع الرواة في هذاليوم؟

ج١٢٣: لا يمكن تطبيق هذا المنهج اليوم إذا عرفنا مبلغ علمنا ، وحقيقة حالنا ، وطريقة دراستنا وتفكيرنا . والواقع أننا عالة على المتقدمين ثم على المتأخرين في علم الحديث .

ونحن نرى المتأخرين أمثال المزي والذهبي وابن حجر في كتبهم يقومون بجمع نصوص النُّقَّاد المتقدمين ، ويقارنون بينها ثم يرجحون أصح الأقوال أو يوفقون بينها ، دون أن نراهم يقومون بسبر مرويات للرواة للحكم عليهم ، بخلاف الأئمة المتقدمين .

وهذا كتاب «الكامل» يعد أنموذجاً لسبر المتقدمين روايات الراوي وأحاديثه مع نقل نصوص الأئمة السابقين .

ومن المعلوم أن مصدر الجرح والتعديل هو سبر مرويات الرواة . وهل توفرت لدينا المرويات حتى نقوم بالمقارنة ؟ ثم يزداد الأمر تعقيداً أننا لا نميز بين التفرد المقبول وبين التفرد غير المقبول ، وبين خطأ الراوي الثقة وبين صوابه .

وكيف نطالَب بعدم تقليد القدامى ؟ والمحدث الناقد أو إمام الجرح والتعديل ليس من عادته عند تضعيف الراوي أن يذكر جميع ما أنكر عليه من الأحاديث ، وحتى الإمام ابن عدي الذي يولي اهتماماً بالغاً بذكر المرويات عند ترجمة الراوي المتكلم فيه في كتابه «الكامل» لا يوردها على سبيل الاستيعاب في كثير من الأحيان .

ثم إن الإنسان الذي لم يفهم لغة المحدثين ، ومصطلحاتهم ومواقع استعمالهم ، ولم يطلع على حقيقة هذا العلم ، وليس له خبرة علمية كافية في هذا المجال ، لا يسعه إلا أن يجمع نصوص النُّقَّاد ويحاول فهمها ويحترمها . ولا يمكننا إصدار حكم فيما يخص الإسناد لا بالانقطاع ولا بالتدليس بناء على سبر مرويات الراوي وتمييز ما سمع مما لم يسمع ، وكيف يمكننا ذلك ونحن حاطبو ليل ، لا نعرف سوى إطلاق القواعد . فمثلاً إذا وجدنا رواية الراوي المدلس معنعنة ورواية أخرى فيها حدثنا نحكم مباشرة بالاتصال دون أن نراعي أو نتأمل في مدى احتمال كون كلمة (حدثنا) خطأ أو وهما من الراوي المتأخر .

وكل من يعرف قدر نفسه ومبلغ علمه يجزم بذلك . « رحم الله امرأ عرف قدر نفسه » .

يقول الحافظ ابن عبد البر في مبحث العنعنة : « إنه لا اعتبار بالحروف والألفاظ ، وإنما هو باللقاء والمجالسة والسماع »[٢٤] .

وأين الذين يستروحون ويعتمدون ظاهر الرواية ، وما ورد فيها من صيغ التلقي دون تدقيقها وتمييز ما صح منها مما لم يصح من هذا النص ؟

فإنهم لا يميزون بمنهجهم هذا بين المدلس وبين غيره .

ويقول ابن حبان : « فإذا صح عندي خبر من رواية مدلس أنه بين السماع فيه ، لا أبالي أن أذكره من غير بيان السماع في خبره بعد صحته عندي من طريق آخر »[٢٥] .

---

(٢٤) مقدمة «التمهيد» ١/٢٦ .

(٢٥) «صحيح ابن حبان» ١/١٥١ .

ويقول الذهبي: « وهذا في زماننا يعسر نقده على المحدث ، فإن أولئك الأئمة ، كالبخاري وأبي حاتم وأبي داود ، عاينوا الأصول ، وعرفوا عللها ، وأما نحن فطالت علينا الأسانيد ، وفقدت العبارات المتيقنة ، وبمثل هذا ونحوه دخل الدَّخَل على الحاكم في تصرفه في المستدرك » (٢٦) .

ويقول الحافظ ابن كثير: « أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن فينبغي أن يؤخذ مسلماً من غير ذكر أسباب ، وذلك للعلم بمعرفتهم ، واطلاعهم ، واضطلاعهم في هذا الشأن ، واتصفوا بالإنصاف والديانة ، والخبرة والنصح ، لا سيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل أو كونه متروكاً أو كذاباً ، أو نحو ذلك . فالمحدث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في مواقفهم ، لصدقهم وأمانتهم ونصحهم » (٢٧) .

ويقول الحافظ الذهبي :

« ... ونحن لا ندعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل لكن هم أكثر الناس صواباً وأندرهم خطأ وأشدهم إنصافاً وأبعدهم عن التحامل وإذا اتفقوا على تعديل أو جرح فتمسك به واعضض عليه بناجذيك ولا تتجاوزه فتندم ومن شذ منهم فلا عبرة به فخل عنك العناء وأعط القوس باريها ، فوالله لولا الحفاظ الأكابر لخطبت الزنادقة على المنابر ولئن خطب خاطب من أهل البدع فإنما هو بسيف الاسلام وبلسان الشريعة وبجاه السنة وبإظهار متابعة ما جاء به الرسول ﷺ ، فنعوذ بالله من الخذلان » .

---

(٢٦) «الموقظة» ، ص: ٤٦ .

(٢٧) «اختصار علوم الحديث» ، ص: ٧٩ .

ويقول في «تذكرة الحفاظ» :

« ... ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكى نقلة الأخبار ويجرحهم جهبذا إلا بإدمان الطلب ، والفحص عن هذا الشأن وكثرة المذاكرة والسهر والتيقظ والفهم مع التقوى والدين المتين والإنصاف والتردد إلى مجالس العلماء والتحري والإتقان وإلا تفعل :

فدع عنك الكتابة لست منها *** ولو سودت وجهك بالمداد

قال الله تعالى: ﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ ﴾ .

فإن آنست يا هذا من نفسك فهماً وصدقاً وديناً وورعاً وإلا فلا تتعنَّ ، وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأى ولمذهب فبالله لا تتعب ، وإن عرفت أنك مخلط مخبط مهمل لحدود الله فأرحنا منك ، فبعد قليل ينكشف البهرج وينكُب الزغل ، ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله فقد نصحتك فعلم الحديث صَلِف ، فأين علم الحديث؟ وأين أهله؟ كدت أن لا أراهم إلا في كتاب أو تحت تراب » اهـ .

هكذا ينبغي أن يكون موقفنا أيضاً ، ونحن لم نتفوق عليهم بأي إبداع في مجال الجرح والتعديل ولا باكتشاف جديد . فكلما يكون الإنسان مطلعاً على حقائق هذا العلم ومقتنعاً بشخصية أئمة الجرح والتعديل وعارفاً بقدر نفسه يكون أكثر الناس اقتناعا بما يقول هؤلاء العلماء . ولا يبالي بما يدور في خلده من احتمال وشبهة .

وأما إذا كان بعيداً عن حقائق هذا العلم وأبعاده ومنهج المحدثين في نقد المرويات والرواة تكثر عنده الاحتمالات والشبهات التي لا يصلح اعتمادها .

نعم إذا وجد خلاف بين أئمة الجرح والتعديل حول تضعيف راو وتوثيقه ، يجب

أن يراعي الباحث الأصول والقواعد التي أجاد فيها الشيخ العلامة عبد الرحمن المعلمي في كتابه «التنكيل» . والله تعالى الموفق .

وفي خاتمة هذا اللقاء الذي تشرفت به أيها تشرف أود أن أصرح لكم ـ إخواني الأعزاء ـ بأنني كنت غير متفرغ للإجابة عن أسئلتكم ، وكنت قد كتبت كثيراً من الأجوبة أثناء انشغالي بأعمال علمية أخرى ، وأرجو من الله أن يقيني وإياكم شرور أخطائي ، ولله الحمد على توفيقه .

كما أشكر أخوي : أبا خالد سامي بن حمدان وبطي بن محمد المهيري اللذَين قاما بإرسال الأجوبة كلما تتم ، بعد تصحيح الأخطاء التي ترد فيها .

كما أوجه شكري إلى الشيخ عبد الرحمن الفقيه ، والشيخ خليل الشاعري ، والشيخ هيثم حمدان والشيخ عبد الله ، وغيرهم من الإخوة القائمين بالإشراف على هذا الملتقى : « ملتقى أهل الحديث » .

رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين .

وإلى لقاء آخر إن شاء الله تعالى .

❑❑❑

الملحق الأول

حوار حول أثر الجرح والتعديل في التصحيح والتعليل

الملحق الأول

التعقيبات حول جواب السؤال الثاني

لقد سعى أخونا العزيز الشيخ هيثم حمدان ـ حفظه الله ورعاه ـ إلى بلورة نقطة تضمنها جواب السؤال الثاني من أسئلة « ملتقى أهل الحديث » من خلال طرحه للمناقشة ، وذلك نظراً لتوعية الباحثين بأهمية تلك النقطة ، فنقل بعض المقاطع من الجواب إلى « ملتقى أهل الحديث » في ١٤٢٤/٨/٦ هـ بعنوان :

« كلام مهم للشيخ المليباري » .

والذي نقله الأخ هيثم هو الآتي :

« إنَّ علم الجرح والتعديل ليس أساساً في التصحيح والتعليل كما هو الشائع لدى الكثيرين، وإنما جاء هذا العلم بعد التصحيح والتعليل كنتيجة[٢٨] ، لقد كان النُّقَّاد يستثمرون جهدهم في تصحيح الأحاديث وتضعيفها من أجل معرفة أحوال رواتها

---

(٢٨) لو كان علم الجرح والتعديل أساساً في معرفة الخطأ والصواب ما تأخر ظهوره عن التصحيح والتضعيف عند النُّقَّاد . وقد ظهر لنا هذا الترتيب الواقعي من خلال نصوص النُّقَّاد. ولن يتغير هذا الواقع بمضي الزمن ولا بتساهل المتساهلين ، ولا بجهل الجاهلين .

فعلم الجرح والتعديل وتحديد مراتب الرواة من أهم نتائج تصحيح المرويات وتضعيفها بعد سبرها ومقارنتها ، وإن كان النُّقَّاد قد جعلوه نتيجة فإنه لا ينبغي لنا أن نجعل هذه النتيجة أساساً والتصحيح والتضعيف نتيجة .

لذا يتعين على الباحث المعاصر مراعاة هذا الترتيب الواقعي عند التصحيح والتضعيف ، حتى

وتمييز الثقات من الضعفاء ، وتصنيفهم في سلم الجرح والتعديل بدقة متناهية .

ليكون ذلك معولاً عليه في التصحيح والتضعيف عند الضرورة ؛ لذا ينبغي أن لا نتوجه مباشرة ـ قبل أن نعرف حالة الرواية من حيث التفرد والمخالفة والموافقة ـ نحو ترجمة كل من ورد في السند من الرواة ، وهذا عمل غير منهجي، بل هو عمل مرهق دون فائدة تذكر » .

« على الباحث أن يقوم قبل الترجمة بتخريج الحديث تخريجاً علمياً ، ليمهد نفسه للمقارنة بين ما جمعه من المرويات لمعرفة مدى الموافقة بين رواة ذلك الحديث أو المخالفة أو التفرد، ثم يقوم بترجمة الراوي الذي خالف أو الذي تفرد بالحديث ... عسى أن يجد فيها ما يساعده على معرفة سبب مخالفته لغيره أو تفرده بما لا يعرفه غيره ، وقد يجد نصوص الأئمة صريحة في ذلك أو ما يساعده على فهمه واستنباطه».

« وأما ترجمة كل من ورد في الإسناد بداية دون أن يتأمل في حال الرواية من حيث التفرد والمخالفة والموافقة ـ كما تعود عليه كثير من المعاصرين ـ ثم اهتمامه بنقل كل ما ورد في الترجمة من الأقوال فذلك كله يحول بحثه إلى نسخة جديدة من كتب التراجم ، وبالتالي يفقد الباحث فرصة التركيز على ما يخدم موضوع بحثه من النقاط العلمية المهمة ، والإجابة عما يبحث عنه القارئ ، والله أعلم » انتهى ما نقله الأخ هيثم .

يتم توظيف هذا العلم كما يجب ، ولا يليق به أن يعمل بخلاف هذا الواقع ، كأن يصحح ويضعف بناء على أحوال الرواة دون النظر في حال روايتهم للحديث ، وهذا تساهل خطير يجب استدراكه ، ولا يبرر في حال من الأحوال أن الباحث ليس بإمكانه اليوم الوقوف على ما يعرفه النُّقَّاد ، وهذه ليست بحجة ، فيقحم نفسه في صفوف النُّقَّاد قبل أن يتأهل لذلك .

وأنا أنقل هنا جميع ما جرى حول ما تضمنته هذه الفقرات من المناقشات ، لإتمام الفائدة . وإن كان بعض المناقشين خاضوا في نقاشهم بأسماء مستعارة فإن القارئ الواعي يستطيع بإذن الله تعالى أن يتعرف على ما يتمتع به كل منهم من الثقافة واللغة والأسلوب والعلم والخلق . وهذا شيء جميل في مجال تدوين تاريخ المجتمع المعاصر.

التعقيب الأول

أول من عَلَّق على هذا (مركز السنة النبوية) ــ وهو اسم مستعار ـ فقال في ١٤٢٤/٨/٧ هـ :

هذا الكلام ليس صواباً من الأستاذ ـ سدده الله تعالى ـ ويرده الواقع ، وكذا الضرورةُ الحتمية الملازمة لكل من تعرض للتخريج الاحترافي المنهجي (ويتمثل هذا في بعض الأعمال الكبرى ، والدراسات المنهجية الجامعية) ، وحتى هذه التخريجات المختصرة التي نراها في بعض الأعمال هي نتاج رحلة شاقة مر بها أصحابها ، ثم صاغوها في هذه الصورة المختصرة ـ عدا بعض الأعمال (المنتحلة) ـ . بل التقليل من شأن وأهمية هذه (الضرورة اللازمة) ؛ يحمل على التكاسل ويحرض على الفتور ، مما يعوق طريق الملكة والحفظ والتي لا سبيل إليها سوى التمسك بضد ما دعا الشيخ إليه.

كما أن هذا الطرح ؛ يقطع علائق التيقظ والاشتغال بهذه المادة العلمية (الجامدة) ، والتي لا تلين إلا بهذه الممارسة الجادة في الكشف عن التراجم وما يتعلق بها، والتلبس بكثرة الإدمان المتعَاقب ... ولا يَخفى ـ على القارئ ـ الحاجة الشديدة

لتحرير كتب التراجم وتخليصها مما اعتراها من التحريف والخلط والإشكالات التي - يعلمها المشتغلون بهذا الفن -، واقتناص ما يظهر من فوائد السبر والتحرير، وما زال الباحث - إلى يومنا هذا - في أمس الحاجة لهذه الفوائد التي يفرزها أهل البحث والمعرفة من خلال التعامل مع كتب التراجم (على كثرتها وتنوعها)، وكفى بها فائدة مسوغاً لرد هذا القول ..

وربما يصح - ما ذُكر - لو قُيد (هذا الطرح) ببعض المرويات الخاصة المشتهرة لبعض الرواة ..، وهذا - حينئذ - لا يحتاج للتنبيه عليه وإظهاره في صورة (التقعيد المبتكر) أو (التجديد المنتظر) ... ؛ لأنه الواقع الذي يجده كل باحث في نفسه ... والله أعلم.

وللشيخ أقوال أخرى لا يُشتغل بردها لكونها واضحة الفساد، ومنها قوله: «وأما ترجمة كل من ورد في الإسناد بداية ... كما تعود عليه كثير من المعاصرين، ثم اهتمامه بنقل كل ما ورد في الترجمة من الأقوال فذلك كله يحول بحثه إلى نسخة جديدة من كتب التراجم». اهـ.

فليتنا - نصبح يوماً - ونجد فيه نسخة جديدة محررة نظيفة من كتب التراجم والتاريخ والطبقات ... إلخ ؛ فإنه سيكون من أسعد الأيام عند أهل الحديث. ولا يزال هناك بقية في كلام الشيخ لا تخرج عما تقدم ..[٢٩].

---

(٢٩) أقول: هذا أسلوب خطابي لا يناسب هنا في المجال العلمي التخصصي، وإنما يناسب في مخاطبة العوام الذين لا يهمهم سوى أن تثار عواطفهم بأي شكل كان. وأما في المناقشات العلمية فينبغي فيها التركيز على معالجة النقاط المثارة في النقاش بشكل منهجي واضح، بعيداً

عن إطلاق الدعاوى . ثم يبرهن على صحتها بالأدلة كي يستفيد الجميع مما يكتبه .

يدعي أخونا بأن :

* كلامي ليس صواباً .

* ويرده الواقع .

* وكذا ترده الضرورة الحتمية الملازمة لكل من تعرض للتخريج الاحترافي المنهجي .

* يقطع طرحي هذا علائق التيقظ والاشتغال بهذه المادة العلمية (الجامدة) .

* وربما يصح قولي وطرحي لو قُيد ببعض المرويات الخاصة المشتهرة لبعض الرواة ..

* ولي أقوال أخرى لا يُشتغل بردها لكونها واضحة الفساد .

* ولا يزال هناك بقية في كلامي لا تخرج عما سبق .

ما الذي منع أخي الفاضل من توضيح هذه الدعاوى وبيان أدلتها ؟

لم أره يبين وجه الخطأ في كلامي ، وما الواقع الذي يرده ؟!

وما الضرورة الحتمية الملازمة لمن تعرض للتخريج وما وجهها ؟!

وكيف يقطع قولي علائق التيقظ والاشتغال بالمادة العلمية الجامدة ؟!

وما وجه جمودها عنده ؟!

وما المرويات الخاصة التي يصح فيها طرحي؟!

وما الأقوال الأخرى التي يراها الأخ واضحة الفساد ؟! وما وجه فسادها ؟!

فهذه كلمات فضفاضة لا ينبغي إطلاقها في مثل هذه المناسبة العلمية التي يحرص كل واحد منا على معرفة الخطأ ووجهه وعلاجه .

نعم ربما تكون هي واضحة لديه ، لكن لا تكون كذلك عند القراء .

ثم العجب أن يقول :

« وللشيخ أقوال أخرى لا يُشتغل بردها لكونها واضحة الفساد ، ومنها قوله : « وأما ترجمة كل من ورد في الإسناد بداية ...» » .

التعقيب الثاني

عَقَّب على الشيخ هيثم حمدان أخ يدعى أبو خليفة العسيري في ١٤٢٤/٨/٧ هـ ، وهذا نصه :

« الأخ هيثم ! كثير من الكلام سيكون عادياً لو لم نحطه بهالات الأهمية وشعارات التدقيق[٣٠] .

فما الأقوال الأخرى ؟! وما وجه فسادها؟!

ولا ينبغي التهرب بعد الاعتراض مدعياً بأن فسادها واضح .

وحين قال الأخ : « ومنها قوله : وأما ترجمة كل من ورد .... » ، سررنا به لشدة حرصنا على معرفة الخطأ الذي ادعى بأنه واضح ، فإذا به يتمنى أن تخرج من ذلك العمل غير المنهجي وغير المنضبط نسخة جديدة محررة من كتب التراجم !

كأن كتب التراجم كلها غير محررة عنده ! أ بهذا الترجي والتمني يتم بيان الخطأ والفساد ؟!

أما كتب التراجم المتداولة بيننا فكثير منها محققة ومحررة ؛ ككتب التراجم التي حققها الشيخ عبد الرحمن المعلمي .

ما هكذا تعالج القضايا وتشرح الأخطاء ؟!

(٣٠) أود أن أخبر القارئ بأني آثرت أن أعلق على كل نقطة تضمنها قول الأخ العسيري بالتفصيل حين أمر بها ، ولا أريد تأجيلها إلى آخر نصه ، وذلك لتشتت فكرته ، وخلطه بين الأمور ، وإثارته نقاطاً لم يتعرض لها الجواب أصلاً .

إن الأقوال ينبغي تقييمها في ضوء محتواها وبقدر تركيزها على معالجة المشكلات . ولا يكون ذلك بمجرد دعاوى يطلقها طرف ضد طرف آخر ، وهذا أمر سهل . وسنرى بعد قليل ـ إن

قوله : « إن علم الجرح والتعديل ليس أساساً في التصحيح والتعليل ، كما هو الشائع لدى الكثيرين » .

معرفة الرواة جرحاً وتعديلاً لا شك أنه أساس معرفة درجة الحديث من حيث القبول والرد ، لكن ليس وحده وإنما مع النظر في ما ذُكر من التفرد والموافقة والمخالفة(٣١) .

شاء الله ـ أن الموضوع الذي تضمنه ذلك المقطع يعالج مشكلة منهجية تتعلق بالدراسات المعاصرة حول السنة النبوية ، سواء أ رضي الأخ أم أبى . لذا فما قاله الأخ العسيري ليس تقييماً دقيقاً لما نقله الأخ هيثم ، وإنما هو مجرد دعوى فارغة .

(٣١) أرى قول الأخ غير مناقض لما تضمنته الفقرات التي نقلها الأخ هيثم ؛ فإنها لم تطلق القول بأن الجرح والتعديل ليس أساساً في التصحيح والتضعيف ، وذلك :

أولاً : قيدناه بقولي: « كما هو الشائع لدى الكثيرين » . وجاء في سياق جوابي شرح وتوضيح لما هو شائع لدى الكثيرين في مجال التصحيح والتضعيف ، ألا وهو توجههم مباشرة نحو ترجمة كل من ورد في السند دون اهتمامهم بمعرفة حال الرواية من حيث التفرد والمخالفة والموافقة . ولا يكون هذا التوجه منهجياً إلا إذا كان علم الجرح والتعديل أساساً بمفرده في التصحيح والتعليل .

ثانياً : أن علم الجرح والتعديل يكون معولاً عليه عند الضرورة ، وهذا تقييد آخر . أعني به : أن علم الجرح والتعديل يكون أساساً في التصحيح والتضعيف حين يفقد الناقد ما يدل على خطأ الراوي ووهمه من القرائن ، فعندئذ يكون حال الراوي العام الذي علمه الناقد سابقاً من خلال سبر مروياته معولاً عليه في التصحيح والتضعيف .

وعلى سبيل المثال : إذا تفرد مالك بحديث أو خالف غيره من الثقات ، وتبين للناقد أنه وهم في ذلك ، فإنه يعل به الحديث بغض النظر عن ثقته وإمامته .

والبداءة بالتخريج لمعرفة الموافقة والمخالفة والتفرد والزيادة والنقصان ومدار الإسناد وغير ذلك ، ثم النظر في ترجمة من يلزم النظر في ترجمتهم ، هذا ترتيب منهجي مفيد ، لكن هذا شيء ، والقول بأن « علم الجرح والتعديل ليس أساساً في التصحيح

والسؤال المطروح : ماذا يستفيد الباحث من ترجمته التي تؤكد على إمامته وتيقظه في تعليل حديثه ؟! ولو كان علم الجرح والتعديل أساساً في التصحيح والتضعيف ما كان الحديث معلولاً .

هذا من جهة . ومن جهة أخرى فإني لم أنكر أثر علم الجرح والتعديل في التصحيح والتضعيف ، بل شرحت كيف يوظف ذلك العلم ومتى . ومع ذلك فإن الأخ أبى إلا أن يقول : إنني أطلقت القول بعدم كون علم الجرح والتعديل أساساً . ويوهم بأني أنكر وظيفته في التصحيح والتضعيف .

وكأن الأخ يمسك كل كلمة من غير أن ينظر فيما قبلها وما بعدها مما يوضح المقصود منها ، ودون أن يأخذ بعين الاعتبار ما يجزم به السياق ، وهذا أسلوب غير سليم !

وفي ضوء هذا الواقع تبين للقارئ جلياً أن الأخ العسيري بنى اعتراضه على سوء فهمه للجواب ، حيث فهم منه أنني أطلق القول بأن علم الجرح والتعديل ليس أساساً في التصحيح والتعليل ، وكان غاضاً طرفه عما قلته في الجواب نفسه مما يشكل شرحاً وتقييداً لذلك القول . كما أنه فهم من الجواب أنني أنكر مكانة علم الجرح والتعديل في مجال التصحيح والتضعيف . وهذان الأمران لم أقل بهما حقيقة ، وهما من سوء فهمه وتصوره ، وأنا بريء منهما . وسيرى القارئ كيف يتشبث بهما في فقراته الآتية .

كما أنه لا يلزم من قولي : إن علم الجرح والتعديل ليس أساساً في التصحيح والتضعيف إنكار مكانته فيهما ، ومع ذلك فقد أوضحت في سياق الجواب ما يؤكد مكانته وكيفية توظيفه في الدراسة الحديثية .

والتعليل » بإطلاق شيء آخر، كيف سيُقبل التفرد ممن تفرد إلا بميزان دقيق يزن حال الرجل وحال روايته، أما التقديم والتأخير في طريقة وأسلوب البحث كالبداءة بالتراجم أو بالتخريج أو بالنظر في المتن ... إلخ فهو ترتيب يتبع طريقة الباحث طالما لا يمس العلم والثمرة الحقيقية ومقاصد السلف [٣٢] .

---

(٣٢) لم يشرح أخونا العسيري الفرق بين الأمرين :

أ - البدء بالتخريج ثم النظر فيمن تفرد .

ب - والقول بأن الجرح والتعديل ليس أساساً في التصحيح والتضعيف .

يقول الأخ : هما شيئان . يعني بذلك أنه لا صلة بينهما . ليته يشرح ذلك . لا سيما إذا لم يبلغ القارئ مبلغ الفهم بالإشارات والرموز فيما ينبغي توضيحه !

في الواقع أنهما ليسا بشيئين متغايرين، بل بينهما صلة وثيقة من حيث إن الأمر الأول لا يستقيم القول به إلا إذا لم يكن الجرح والتعديل أساساً في التصحيح والتضعيف . وبالتالي يشكل الأمر الثاني دليلاً للأمر الأول . وأما إذا قلنا : إنه أساس بمفرده فينبغي التعويل عليه مباشرة دون الحاجة إلى النظر فيمن تفرد ومن خالف والسبب الذي يكمن وراء هذا التفرد والمخالفة .

هذا وقد لفت انتباهي ما وقع في تعليقه من التناقض ، ذلك حين قال بعد هذا الاعتراض والإنكار :

« كيف سيُقبل التفرد ممن تفرد إلا بميزان دقيق يزن حال الرجل وحال روايته، أما التقديم والتأخير في طريقة وأسلوب البحث كالبداءة بالتراجم أو بالتخريج أو بالنظر في المتن ... إلخ فهو ترتيب يتبع طريقة الباحث » .

وهذا التساؤل لا يستقيم هنا لأننا لم ننكر أثر علم الجرح والتعديل في التصحيح والتعليل عموماً ، وإنما أنكرنا فقط صنيع الكثيرين في اعتمادهم مباشرة على علم الجرح والتعديل دون النظر في حال الرواية، وكأنه أساس بمفرده في ذلك .

أما وجه التناقض في كلام الأخ فإنه تساءل متعجباً ومستغرباً بقوله : « كيف سيقبل التفرد ممن تفرد إلا بميزان دقيق يزن حال الرجل وحال روايته » ؛ إذ يثبت هذا القول أن علم الجرح والتعديل إنما يحتاج إليه الباحث بعد معرفته لأحوال الرواية ، ومنها التفرد ، ومن المعلوم أن هذه الأحوال لا تعرف إلا بعد استحضار طرق الحديث التي يحفظها الناقد ، أو بعد النظر في طرقه التي خرجها الباحث .

ثم نقضه الأخ في السياق نفسه حين قال :

« أما التقديم والتأخير في طريقة وأسلوب البحث كالبداءة بالتراجم أو بالتخريج أو بالنظر في المتن ... إلخ فهو ترتيب يتبع طريقة الباحث .. » ، يعني أنه يريد الإنكار على بأن الترتيب الذي سبق ذكره ، وهو معرفة حال الرواية أو لا ، وحال الراوي ثانياً ، ليس أمراً ضرورياً عنده في التصحيح والتضعيف ، بل يستطيع الباحث أن يبدأ بالترجمة وتطبيق ما فهمه منها من حال الراوي قبل التخريج وقبل معرفة حال الرواية ، كما يستطيع أن يبدأ بالتخريج قبل الترجمة !

أوليس هذا تناقضاً ؟!

كيف يعرف الناقد أو الباحث المعاصر أن الراوي قد تفرد دون أن يقوم بعملية «الاعتبار» حسب تعبير النُّقَّاد ، أو عملية التخريج ، حسب اصطلاحنا؟!

أوليس الهدف من التخريج هو معرفة حال الرواية ؟!

وعلى كل فمحتوى تلك المقاطع التي نقلها أخونا هيثم لا يختلف كثيراً عما قاله الآن أخونا العسيري . وخلاصته أنه لا يستقل الباحث بالترجمة بمفردها في تصحيح الحديث أو تعليله . وبالتالي لا ينبغي للباحث أن يتوجه مباشرة نحو ترجمة كل من ورد في الإسناد دون معرفة حال الرواية من حيث التفرد والمخالفة أو الموافقة .

كان على الأخ أن يقرأ كلامي جيداً ، وينظر في سياقه ، ثم يحلل بما يراه ، أما أن يأخذ كلمة كلمة أو جملة جملة دون أن يلتفت إلى ما بعدها وما قبلها من القيود والشروح والتوضيحات

فليس من آداب الحوار البناء الهادف .

وخلاصة كلامي: أن كثيراً من الباحثين المعاصرين ينظرون في ترجمة جميع الرواة دون أن يهتموا بمعرفة حال الرواية من حيث التفرد والمخالفة والموافقة ، ثم يترجمون لكل من ورد في السند ليحكم عليه بناء على مراتب الرواة في سلم الجرح والتعديل ، وهذا خلل منهجي مصدره هو الاعتقاد بأن الجرح والتعديل أساس بمفرده في التصحيح والتضعيف .

وليس الأمر كذلك ، بل الأساس في ذلك معرفة حال الرواية من حيث التفرد والمخالفة والموافقة ، وبها يعرف خطأ الراوي حتى ولو كان إماماً ، وصدقه حتى ولو كان كذاباً ، لكن لا يؤخذ من الكذاب ما يرويه لأن العدالة شرط مبدئي ديني، يعني يترك الراوي ولا يشتغل بحديثه إذا تبين أنه كذاب فاقد العدالة .

وأما إذا تعطلت معرفة أسباب التفرد والمخالفة فعندئذ يضطر الباحث أو الناقد إلى الاعتماد على ما يعرفه سابقاً من حال الراوي العام أو ما يفهمه من ترجمته ، ثم يصحح حديثه أو يضعفه بناء على ذلك .

إذن الأمر واضح وجلي أنني لم أنكر ـ يا أخي العزيز ـ وظيفة الجرح والتعديل في التصحيح والتضعيف ، بل أوضحت متى يكون هذا العلم أساساً في ذلك ، ومتى نترجم للراوي وكيف نوظف ترجمته في معرفة حكم الحديث .

للأسف أن الأخ اكتفى بقوله بأن قولي فاسد من غير أن يثبت فساده، بل برهن من غير أن يشعر على عدم فساده حين قال : « **كيف سيُقبل التفرد ممن تفرد إلا بميزان دقيق يزن حال الرجل وحال روايته** » .

وعلى هذا القول فإن حال الرجل الذي تفرد ينبغي أن يوزن بميزان دقيق ليقبل تفرده أو يُرد .

وهذا يؤيد ما شرحته في المقطع الذي نقله الأخ هيثم من ضرورة النظر في حال الرواية حتى نعرف هل تفرد أو شاركه غيره، وفي حال المشاركة : هل بينهم موافقة أو مخالفة ، ثم نوظف ترجمته في معرفة حاله ليقبل تفرده أو يرد فقط إذا لم تدل القرائن على خلاف ذلك .

والنُّقَّاد من سلفنا الصالح لما كانوا ينظرون في طرق الحديث كانوا مستحضرين لحال الرجل لا غافلين عنه(٣٣) حتى ينتهوا من تخريج الحديث ، لذلك عند وقوفهم على مداره أو أو أو ... لا يبدؤون البحث في حال الرجل بسؤال غيرهم أو بالاطلاع

وبقي شيء آخر في كلام الأخ ، وهو قوله :

« لا شك أن الجرح والتعديل أساس معرفة درجة الحديث من حيث القبول والرد » .

ثم يقول : « لكن ليس وحده ، وإنما مع النظر فيما ذُكر من التفرد والموافقة والمخالفة » .

هذا الإطلاق فيه نظر ؛ لأنه إذا تفرد الثقة بما لا أصل له في حديث شيخه أو خالف الراجح ، فما أثر ترجمته في تضعيف حديثه هنا ؟!

أليست هذه المخالفة والتفرد هي السبب الأساس في التعليل؟!

أم أن التضعيف مبني على حال الراوي الثقة وحال روايته من حيث التفرد والمخالفة جميعاً ؟!

وهذا لا يقول به أحد .

(٣٣) لم ينكر أحد استحضار الناقد حال الراوي ، بل يكون الناقد على علم وبصيرة بالرجال إذا قام بسبر مروياتهم ، بل الباحث المعاصر يكون كذلك إذا كان الراوي مشهوراً بالضبط والإتقان أو بسوء الحفظ وكثرة الأوهام والأخطاء ؛ كمالك أو ابن لهيعة مثلاً ، لكن موضوعنا هو هل يعتمد مباشرة في التصحيح والتضعيف على ما يستحضره من حال الراوي جرحاً أو توثيقاً ، فيحكم على الحديث بناء على ذلك .

وأنا أقول إن ما يعرفه الناقد من حال الرواية من حيث التفرد أو المخالفة أو الموافقة ، هو المعول عليه أساساً في النقد ، وليس حال الراوي ، والكلام مقيد بما سبق وليس مطلقاً .

فإذا روى أحد من الثقات المعروفين حديثاً ، فهل الناقد يحكم على حديثه مباشرة دون النظر في مدى تفرده ومخالفته ودون معرفة أسباب ذلك ؟ كلا . لقد قال بعضهم : لو لم نكتب الحديث أكثر من ثلاثين وجهاً لما عقلناه . والنصوص في ذلك مشهورة لا حاجة إلى ذكرها .

في كتبهم ـ لمن لم يحفظ حاله ـ إلا إذا كانوا لا يعرفونه[٣٤] .

---

(٣٤) لو قرأ أخونا العسيري كتب النُّقَّاد وأمعن فيها لعلم سيرتهم في التعامل مع المرويات ونقدهم لها. لقد كانوا ينطلقون دائماً في مجال النقد من معرفة حال الرواية من حيث التفرد والمخالفة والموافقة وما يحيط بذلك من القرائن ، ليتم تطبيق ما يعرفونه سابقاً من أحوال الراوي ومرتبته في الجرح والتعديل في التصحيح والتعليل ، وربما لا يحتاجون إلى تطبيق ذلك إذا تبين وهم الراوي الثقة من خلال القرائن .

وفي حال ما إذا لم يعرف الناقد شيئاً عن الراوي المتفرد أو المخالف لكونه لم يسبر مروياته ، فإنه قد يسأل غيره عنه ، غير أن المخالفة والغرابة أو الموافقة مع قرائن تنضم إلى ذلك تكون كافية له في الحكم على الحديث .

وأما أحوال الرواة في الإتقان والضبط فكانت معروفة لدى علماء الجرح والتعديل من خلال سبرهم للمرويات . وكلما يسمع الناقد حديثاً فإنه يكون حريصاً على معرفة مخرجه ومصدره ومدى مخالفته لغيره أو موافقته له ، ولا يمنعهم من ذلك ما يعرفونه عن راويه سابقاً ، وليس من عادة النُّقَّاد بناء الحكم على ما يستحضره من أحوال الرواة من أول السند إلى آخره ، دون النظر في طرق الحديث ورواياته ، أو دون أن ينظروا في أحوالها من حيث التفرد والموافقة .

وعلى كل فمن أراد معرفة صحة الحديث أو ضعفه ، سواء كان ناقداً أو باحثاً معاصراً فإنه ينبغي أن يركز على النظر في مدى تفرد راويه به أو مخالفته للآخرين أو موافقته لهم .

نعم ، إن النُّقَّاد لا يبدؤون البحث في حال الراوي ، لكن ليس لأنهم على علم بهم ، وإنما لأنهم يبنون الحكم على معرفتهم بالتفرد والمخالفة وما ينضم إليهما من القرائن .

والجدير بالذكر أن من الشبهات التي بنى عليها الأخ العسيري اعتراضه علي في محتوى الجواب خلطه بين أمرين مختلفين يقتضي كل منهما ترتيباً خاصاً ، وهما :

أ ـ جمع المعلومات، أو استحضارها .

ب ـ وتوظيفها فيما يحتاج إليه البحث .

والمسلك المنتقد من بعض الباحثين لا يجعلنا نطلق قاعدة كهذه ردة لفعلهم ، ففقه المعاكسات ليس تأصيلاً علمياً (٣٥) .

قوله : « وإنما جاء هذا العلم بعد التصحيح والتعليل كنتيجة » .

إن كان المقصود التصحيح والتعليل أي الحكم بذلك ، فلا يحكم على الحديث إلا

ولا ينبغي الخلط بينهما . ذلك لأن جمع المعلومات يقوم به الباحث دون ترتيب ، لكن توظيفها في البحث يتوقف على مراعاة المناسبة . ولا يمنع أحد أن يقوم الباحث بالنظر في كتب التراجم وتصفحها لمعرفة جميع رواة السند في أي وقت شاء قبل التخريج أو بعد التخريج أو قبل معرفة حال الرواية من حيث التفرد والمخالفة والموافقة والشهرة ، لكن توظيف ما يعلمه من أحوال الرواة في التصحيح والتضعيف يجب أن يكون بعد معرفة أحوال الرواية بحيث يخدم عملية النقد وموضوع الدراسة . وقد جاء آثار هذا الخلط في كلامه أكثر من مناسبة .

(٣٥) لماذا لا يكون تعقيب الأخ هنا من فقه المعاكسات وردة فعل ، بعيداً عن التأصيل العلمي الذي يعالج به الإشكال ، أو يؤيد به الاعتراض ؟!

وهل كل من يعالج مشكلة من المشاكل يوصف بأن معالجته ليست تأصيلاً علمياً بحجة أنها ردة فعل ؟!

وما ضابط هذا الوصف ؟! فهل الضابط أن يسبق طرف طرفا بالدعوى بذلك ؟!

أليس الضابط هو عدم تأصيل المناقشة على دليل، وعدم تأسيس المعالجة على قواعد؟!

وأما إذا عالج أحد مشكلة ما بعد أن بين وجه الإشكال وخطورته في ضوء أدلة واضحة تتمثل في نصوص النُّقَّاد وتطبيقاتهم العملية فلا يوصف ذلك بأنه من فقه المعاكسات ومجرد ردة فعل لا لسبب وإنما لمجرد استخدام هذه العبارة !

وإذا نظرنا إلى واقع كلام الأخ المعترض وجدنا ذلك مجرد معاكسة أو ردة فعل . كما في المثل : «رمتني بدائها وانسلت » .

بعد هذا العلم ، وكيف يحكم على حديث بدون معرفة حال رجاله ؟ نعم أحياناً لا تحتاج إلى معرفة حال الأسانيد التي تلتقي في موضع ـ مثلاً ـ لكثرتها ، لكن هذا الكلام يشمل كل أنواع الأحاديث والأسانيد لأنه مطلق ، حتى الإسناد الغريب ، إلا إذا كان الغريب ضعيف (كذا) أصلاً عند صاحب الإطلاق ـ لا أعرف الجواب لأني غير مطلع على كتاباته ـ . وإن كان يقصد بالتصحيح والتعليل وسيلته أي التخريج فقد سبق الكلام على ذلك [٣٦] .

ثم هنا سؤال مهم :

قوله : « كنتيجة » نتيجة عند من ؟ عند من صحح وضعف وعلل من النُّقَّاد ؟ أم عند المتأخرين الذي نظروا في التصحيح والتضعيف والتعليل الذي سُبقوا به من

---

(٣٦) لا حاجة إلى هذا التساؤل يا أخي ! فإن كلامي واضح في أن علم الجرح والتعديل إنما نشأ بعد التصحيح والتضعيف . أي بعد سبر المرويات ونقدها . أعني أن الناقد إنما يعرف حال الراوي في الحفظ والإتقان بعد أن سبر مروياته ، ونظر في مدى صحتها وضعفها وتحديد نسبة خطئه فيها ، سواء أكان الراوي معاصراً لذلك الناقد أم غير معاصر .

ثم إذا سمع الناقد حديثاً فإنه لا يصححه أو يضعفه بناء على معرفته السابقة من حال راويه ، وإنما بعد معرفة موافقته لغيره أو مخالفته أو تفرده ، أما إذا لم يقف على القرائن التي تساعده على معرفة صوابه فيما تفرد أو خطئه فيه فإنه مضطر إلى توظيف ما يستحضره من أحوال الراوي في الحكم على الحديث ، أو ينقلها عن غيره .

وعلى كل فقد أوضحت طبيعة ظهور علم الجرح والتعديل ، وتحديد مراتبه ، وأثره في التصحيح والتضعيف ، ومتى يوظف وكيف يوظف وفيمن يوظف . وبعد ذلك فلا معنى لقوله إذا كان كذا فهو كذا ، وإن كان كذا فقد سبق الكلام !

النُّقَّاد فيستفيدوا منه أحكاماً على الرجال ؟ إن كان الأول فقد سبق الكلام فيه ، وإن كان الثاني فلا علاقة له بالموضوع ، لأن الجهة منفكة(٣٧) .

قوله : « ينبغي أن لا نتوجه مباشرة ... ترجمة كل من ورد في السند من الرواة ، وهذا عمل غير منهجي ... » المباشرة وعدم المباشرة هذه بالنسبة إلى القائل لا بالنسبة إلى النُّقَّاد الحفاظ ، فهم كانوا يستحضرون حال الرواة قبل البحث عن طرق الحديث وجمعها كما سبق ، والظاهر أن الشيخ يتكلم عن غير النُّقَّاد(٣٨) .

---

(٣٧) غير واضح ! ماذا يقصد أخونا العسيري ؟! وعلى كل فإن علم الجرح والتعديل ظهرت معالمه ودونت مصطلحاته وحددت مراتبه بعد سبر مرويات كل راو من الرواة . ولا يتغير هذا الواقع باختلاف العصور ولا بمضي الزمن . وعلينا أن نستفيد من هذه النتيجة العظيمة ونوظفها عند التصحيح والتضعيف كما وظفها النُّقَّاد . وإن كان هذا العلم نتيجة عند النُّقَّاد فإنه ينبغي أن يكون كذلك عندنا ، فلا نجعله أساساً في معرفة درجة الحديث ، وإلا فقد قلبنا الموضوع رأساً على عقب .

(٣٨) أخي العزيز ! استحضار الناقد ما يعرفه من أحوال الراوي سابقاً شيء ، وتوظيف ذلك في التصحيح والتعليل شيء آخر ، ولا تلازم بينهما . وكلامنا هنا حول توظيف الناقد ما يعرفه من أحوال الرواة أو توظيف الباحث المعاصر ما يفهمه من كتب التراجم ، سواء قام بترجمة الرواة قبل التخريج أو بعده ، سواء استحضر الناقد ذلك عند سماع الحديث وقبل النظر في الرواية أو بعده .

فإذا أردنا تصحيح حديث أو تضعيفه فإنه لا ينبغي توظيف ما نعرفه من كتب التراجم من أحوال الرواة في التصحيح والتضعيف مباشرة ، ولا أن نقوم بترجمة الرواة جميعاً ، ولا أن نصحح الحديث بناء على مرتبته في سلم الجرح والتعديل ، دون أن نتأمل في مدى تفرده بما لا

وترجمة كل من ورد في السند من الرواة لا إشكال فيه أصلاً ، بل هو مطلوب للحاجة القائمة إلى ذلك[٣٩] ، فإذا ذهبت الحاجة ذهب الطلب ، ولكن الإشكال الذي دخل هو في كتابة ذلك في التخاريج ، وإلا عندما نسكت عن ذكر تراجم الرواة في الإسناد فذلك لعدم الحاجة إليه لا لأننا لا نعرفهم ولم نبحث عنهم أصلاً![٤٠] .

فإن كان المقصود بالكلام هو في تسويد صفحات لا حاجة إليها ، فنعم ، ولكن هذا لا يسوغ إطلاق عبارة وتقعيد ومنهج وتأصيل يدخل أفراداً لا علاقة لها

أصل له أو مخالفته لغيره أو موافقته ، كما لا نضعف بمجرد كونه ضعيفاً . هذا هو موضع نقاشنا والنقطة التي نعالجها ، وليس موضوعنا هو : هل يستحضر النُّقَّاد من أحوال الرواة ، أو لا ، أو هل نبحث في أحوال الرواة قبل التخريج أو بعده .

ولا أحد هنا يمنع الباحث أن يفضل ما يحبه من الترتيب في جمع المعلومات ، وإنما الإنكار فيما يخص كيفية توظيف المعلومات المتعلقة بأحوال الرواة قبل التأمل في أحوال الرواية .

هذا ولا يمكن للناقد استحضار شيء عن الراوي قبل سبر مروياته أصلاً ، وإنما يستحضر فقط ما علمه بعد سبره لها ونقدها .

(٣٩) هذا مما أوضحنا سابقاً . يترجم للرواة عند الحاجة إلى ذلك ، فقد يحتاج الباحث إلى ترجمة كل من ورد في الإسناد لغرابته أو إلى ترجمة من ورد في سلسلة السند التي تدور عليها الروايات أو إلى ترجمة من تفرد بالحديث أو من خالف دون غيره من الرواة . وأما أن تترجم لكل من ورد في السند مطلقاً فليس بمنهج علمي ، وإنما تسويد للكتاب دون حاجة ، وتكبيره دون سبب .

(٤٠) تعقيب لا علاقة له بالموضوع . بل فيه إقرار لما قلته من عدم ترجمة جميع الرواة في جميع الأحوال .

بالموضوع ، فأخطاء الناس لا تحسب على المنهج الصحيح [٤١] ، ثم إن هذا يشمل تسويدها بالتخريج الذي لا فائدة منه بالعزو إلى الكتب التي تشترك في الإسناد دون فائدة زائدة في الموضوع ـ انتبه إلى القيد ـ . وكون التخريج قد يبيّن أحياناً أن لا حاجة في ترجمة بعض الرواة شيء ، والإطلاق السابق شيء آخر .

وأكرر كل ما سيقال من التفصيل شيء ، وإطلاق أن « علم الجرح والتعديل ليس أساساً في التصحيح والتعليل » شيء آخر ، معذرة هذا تهويل [٤٢] .

قوله : « على الباحث أن يقوم قبل الترجمة ... ، ثم يقوم بترجمة الراوي الذي قد خالف ... » .

كما قلت سابقاً هذا بالنسبة له ، وإلا الحفاظ والنُّقَّاد لا يستقيم معهم هذا الترتيب الذهني ، وعل كل حال هذا ترتيب تطبيقي لا يسوغ هذا التقعيد [٤٣] .

قوله : « وأما ترجمة كل من ورد في الإسناد بداية دون أن يتأمل في حال الرواية .. كما تعود عليه كثير من المعاصرين ، ثم اهتمامه ... » .

---

(٤١) بل لا بد من تصحيح هذه الأخطاء من خلال التأصيل والتقعيد . وليس بالشغب والاتهام والدعاوى الخطابية الفضفاضة .

(٤٢) ولا يفهم من كلامي إنكار حاجة الباحثين إلى ترجمة الرواة ، كما أنه لا يفهم إنكار أثر الجرح والتعديل في التصحيح والتضعيف ، ولم أطلق الكلام بل هو مقيد ـ كما ذكرت سابقاً ـ بما جاء في سياق كلامي .

(٤٣) لو قرأتَ ـ أخي العزيز ! ـ «سنن الترمذي» وحده لوجدت فيه سيرة النُّقَّاد في طريقة التصحيح والتضعيف ، وكيف يوظفون معرفتهم عن الراوي ، ومتى يوظفونها .

هل هؤلاء من العلماء ؟ وهل فعلهم هذا لا يبين خطؤه إلا بهذا التعقيد (كذا)[٤٤] ، وإسقاط علم الجرح والتعديل من مكانته ، وهذا يذكرني ببعض الكلمات هنا وهناك في نقد فعل بعض المخرجين بالاكتفاء بكلام الحافظ في «التقريب» للحكم على الحديث وذلك بهدم جهد الحافظ ابن حجر في «التقريب» ! أما يكون هناك علاج وحل إلا هذا ، هل الاعتدال والموازنة هو فقه المعاكسات .

هؤلاء يبين خطؤهم من كل جهاته من جهة التطويل ومن جهة عدم الفائدة ومن جهة ... ، دون إسقاط علم الجرح والتعديل [٤٥] . وعذرا لتكثير الكلام ، لأني ظننته مفيد. (كذا) .

ومن عنده تذكير فليذكرنا جزاه الله خيراً .

التعقيب الثالث

رد عليهما الأخ هيثم حمدان في ١٤٢٤/٨/٨ هـ فقال :

بارك الله في الإخوة الكرام . كلام الشيخ (وفقه الله) يفتح آفاقاً جديدة لمن تأمّله جيداً . الأئمّة المتقدمون كانوا يبدؤون بالحكم على الحديث . وينتهون بالحكم على رجال السند .

---

(٤٤) نعم تصحح الأخطاء بذكر الضوابط والقواعد ، سواء وصف الأخ ذلك بأنه تقعيد جديد أو لا .

(٤٥) عذراً ، أخي فهمك خطأ ، وليس في كلامي ما يسقط مكانة علم الجرح والتعديل ، وإنما دعوت إلى توظيف علم الجرح والتعديل في التصحيح والتعليل كما وظفه النُّقَّاد .

خلافاً لما يفعله المعاصرون من الانتهاء بالحكم على الحديث بناءً على درجات الرجال .

فالإمام مالك مثلاً إذا بلغه حديث لا يثبت عن الزهري، فإنه : لمعرفته بطريقة الزهري في الرواية وحفظه لأحاديثه وعلمه بتلامذته ومعرفته لأحاديث الباب ووجوده في عصر الرواية وغير ذلك من العوامل = يصدر حكماً على الحديث بالضعف ابتداءً . ثم ينظر في السند ليرى من قد يكون المسؤول عن الخطأ في هذه الرواية. فإذا تكرّر هذا من ذلك الراوي حكم عليه بالترك ... أو بعدم إتقان حديث الزهري ... إلخ .

أمّا المعاصرون : فإنهم يصدرون الحكم على الحديث بالضعف بسبب وجود راو ضعيف في سنده ... وكأن الضعيف لا يصيب أبداً !

وإذا رأوا السند كله ثقات حكموا على الحديث بالصحة ... وكأن الثقة لا يخطئ أبداً ! ولهذا فإن البحث في صحة الأحاديث وضعفها بطريق النظر في رجال السند واحداً واحداً ليس منهجاً صائباً في الحقيقة .

هذا معنى كلام الشيخ الذي فهمت[٤٦] . والله أعلم .

التعقيب الرابع

المتعقب الرابع هو (المتمسك بالحق) ، فقال : في ١٤٢٤/٨/٨ هـ :

---

(٤٦) أحسنت أخي العزيز هيثم ، ووفقنا الله وإياك لفهم الحق حقاً والدفاع عنه ، وفهم الباطل باطلاً ودحضه بالحجج والبراهين .

تعجل البعض في الحكم على كلام الشيخ دون فهم معناه !

الشيخ يقول إن هناك شئاً يسمى « الواقع الحديثي » والواقع الحديثي له تأثير كبير على الحكم على درجة صحة الحديث من حيث القبول والرد .

يعنى المسألة ليست متعلقة بالرجال فقط بل المسألة متعلقة بالحديث .

ومن فسر هذا الكلام على أنه يقصد النقد للمتن فقد أبعد النُّجْعَه .

وفيما يتعلق بكتابات الشيخ إجمالاً فإن للشيخ نفساً أكاديمياً واضحاً .

ولما تقرأ له في البداية تجد طرحاً (عصرياً) أقرب الى الطرح الأكاديمي النظري .

غير أنك لما تتدبر أمثلته وتتأمل في كلامه تجده مقارباً (على مصطلح أهل الحديث) فتجده ينهل من كتب العلل ونوادر كتب أهل النظر وغيرها من كتب المتقدمين من أهل الصناعة .

ومن أراد الاستزادة في معرفة معنى الواقع الحديثي فليراجع كتاب الشيخ الأخير في مصطلح الحديث وأظنه أجاد فيه كل الإجادة[٤٧] .

التعقيب الخامس

رد على هيثم أبو عبد العزيز السني في ١٤٢٤/٨/٩ هـ بما يأتي :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

هذا الكلام هو كلام العلامة المعلمي اليماني رحمه الله إلا أن المعلمي قصره على المتقدمين والمليباري جعله علم الجرح والتعديل يرجع له المتأخرون عند الضرورة !

---

(٤٧) جزاك الله خيراً ، وقد أحسنت القول. ولماذا لا يفهم الإخوة هذا الفهم الصحيح مع وضوح قولي .

فقد قال المليباري: « ليكون ذلك معولاً عليه في التصحيح والتضعيف عند الضرورة»[٤٨] .

وأما كلام المعلمي فقد رحمه الله (كذا) في «التنكيل» (١/ ٦٧ / المعارف) :

« وهذا كله يدل على أن جل اعتمادهم في التوثيق والجرح إنما هو على سبر حديث الرواي » .

لكن هذا ليس للمتأخرين عند المعلمي فقد ذكر أن تحرير أحوال الرواة ليس لأحد من هذا العصر فقال رحمه الله في «التنكيل» (١/٣٧/ المعارف) : « ودرجة الاجتهاد المشار إليها لا يبلغها أحد من أهل العصر فيما يتعلق بالرواة المتقدمين » .

وقال في (١/٧٦) : « استقامة الرواية وهذا يثبت عند المحدث بتتبعه أحاديث الرواي واعتبارها وتبين أنها كانت مستقيمة تدل على أن الرواي كان من أهل الصدق والإمانة ، وهذا لا يتيسر لأهل عصرنا لكن إذا كان القادحون قد نصوا على ما أنكروه من حديثه بحيث ظهر أن ما عدا ذلك من حديثه مستقيم فقد يتيسر لنا أن ننظر في تلك الأحاديث فإذا تبين أن لها مخارج قوية تدفع التهمة عن الراوي فقد ثبتت استقامة روايته »[٤٩] .

---

(٤٨) لماذا يذهب هذا الأخ بعيداً عن الواقع ؟! أليس كلامي واضحاً في أن النُّقَّاد هم الذين كانوا يعولون على مراتب الجرح والتعديل التي أبدعوا في تحديدها، بعد سبر المرويات ، عند الضرورة ، وعلينا أن نخطوا الخطوة ذاتها . وأما المتأخرون فاعتمدوا علم الجرح والتعديل مباشرة وعلى إطلاقه ، وليس عند الضرورة فقط !

(٤٩) لا أدري من الذي أعطى هذه الخصيصة العلمية للمتأخرين حتى ينهض الأخ لنقل كلام

ومن العجيب أننا ننادي بالعودة للمتقدمين ثم نريد أن نكون نداً لهم ! فلا نرجع لما سطروه في كتب الرجال والجرح والتعديل إلا عند الضرورة ![٥٠] .

والمسألة أن ينبغي للمعاصرين وخاصة الذين ليس زمن في علم الحديث (كذا) بل ولم يشتغلوا في ممارسة التخريج العملي، وغالب كتبه وتخاريجه معتمد فيها على بحوث طلابه ! أن يعرف قدر نفسه وقدر المتقدمين الأئمة النُّقَّاد[٥١] .

التعقيب السادس

عقب الأخ أبو خليفة العسيري على ما جاء في كلام الأخ هيثم ، فقال في ١٤٢٤/٨/٩ هـ :

الأخ الفاضل هيثم حمدان قولك : « الأئمة المتقدمون كانوا يبدؤون بالحكم على الحديث، وينتهون بالحكم على رجال السند » .

بارك الله فيك ، هل هذا ترتيب ذكري ؟ أم ترتيب ذهني ؟ أم ترتيب علمي ؟ وهل قول أحدهم : « ضعيف ، لا أعلم لفلان سماعاً » أو نحوه هل قوله هذا بداءة بالحكم قبل النظر الذي تعنيه ؟ هل كانوا فقط يقبلون ما يحفظونه من روايات الشيوخ

الشيخ المعلمي .

(٥٠) سبق بيان المقصود منه . إن اعتمادنا في معرفة أحوال الرواة على كتب التراجم ، وليس سبر المرويات ، ومع ذلك فنحن بحاجة إلى فقه التراجم . وقد أجاد الشيخ عبد الرحمن المعلمي بوضع قواعد لترجمة الرواة وفقه أحوالهم .

(٥١) لا أدري ما مناسبة هذا الكلام هنا ! ولو سكت الأخ بحلم لكان خيراً له .

وشيوخهم ؟ فإذا جاءهم الحافظ بما لم يسمعوه يردونه ! هل لديهم أمارة على حكمهم على الحديث ؟ أم يضربون هكذا ثم ينظرون فيه ؟ (٥٢) .

---

(٥٢) كلام غير علمي ، ولا معنى لهذه التساؤلات . وإن كانت الجملة التي وقعت في كلام الأخ هيثم حمدان فيها غموض وإبهام فإن سياق كلامه ومناسبة تعقيبه يزيل عنها كل الغموض ويمنع غيره من أن يثير شبهات حول ذلك .

لماذا لا يراعي الأخ الأصول المتبعة في فهم النصوص وينهج منهجاً صحيحاً في ذلك ؟! ومن أهم هذه الأصول أن يفهم النص في ضوء السياق ومناسبة الذكر ؟!

ولماذا كان حريصاً لهذه الدرجة على إثارة شبهات حول تلك الجملة ، مع أنها واضحة في ضوء ما ورد في سياق كلامه ؟!

ولا يليق بالأخ أن يفهم من كلامه أن المحدثين يحكمون على الحديث من غير النظر فيما يعينهم عليه من التفرد والمخالفة والموافقة ، والذي يتعين عليه في ضوء السياق ومناسبة التعليق أن يفهم أن المحدثين لا ينظرون أولاً في أحوال الرواة ليحكموا على الحديث ، وليس معناه أنهم لا ينظرون في شيء يعينهم على الحكم .

وخلاصة كلام الأخ هيثم :

أن المحدثين النُّقَّاد يعرفون الخطأ والصواب في أحاديث الرواة من خلال مخالفتها للراجح أو غرابتها أو موافقتها لما رواه الآخرون ، ثم يستثمرون ذلك في معرفة رواتها وتحديد درجاتهم في حفظ الأحاديث وضبطها ، وهذا هو معنى تلك الجملة ولا تحتمل غيره من التساؤلات التي أبداها الأخ العسيري ؛ وذلك نظراً لمناسبة كلامه وسياقه . إذن ما قاله الأخ هيثم ترتيب علمي واقعي في منهج المحدثين النُّقَّاد .

وأما قول الأخ العسيري : « وهل قول أحدهم : (ضعيف، لا أعلم لفلان سماعاً) أو نحوه هل قوله هذا بداءة بالحكم قبل النظر الذي تعنيه ؟ » ، فالجواب : لا ، ولا يمكن الحكم قبل

لا خلاف ـ أخي الفاضل ـ أنه قد يعلم المحدث الناقد بل من هو أقل منه أحياناً

النظر فيما يعينه . وحتى إن هذا القول أيضاً لا يكون إلا بعد معرفة الناقد حال الرواية من حيث التفرد، ثم بالرجوع إلى حال راويه العام يقول بانقطاعه .

ومن الجدير بالذكر أن هذا النقد يتم تلقائياً إذا كان صاحبه ناقداً يحفظ الأحاديث وملابساتها ، ولا يحتاج إلى ما نحتاج إليه من المدة الزمنية والخطوات المرحلية ؛ كالتخريج ورسم الشجرة وتحديد المدار والمقارنة وتسجيل الملحوظات وحل الإشكال من خلال نصوص النُّقَّاد أو من خلال التفقه من ترجمة الرواة . وأما إذا كان باحثاً عادياً فيحتاج في نقد المرويات إلى تلك الخطوات متدرجاً فيها.

وأياً كان الأمر فإن النظر في حال الرواية ثم في حال الراوي هو الذي يتعين على الجميع قبل الحكم على الحديث ، وهو ترتيب علمي واقعي بالنسبة إلى الجميع . غير أن النُّقَّاد يستطيعون النقد تلقائياً حسب استحضارهم ما يحفظونه من الروايات .

وأما ما ورد في التساؤل الثاني ، وهو « هل كانوا فقط يقبلون ما يحفظونه من روايات الشيوخ وشيوخهم ؟ فإذا جاءهم الحافظ بما لم يسمعوه يردونه ! هل لديهم أمارة على حكمهم على الحديث ؟ أم يضربون هكذا ثم ينظرون فيه ؟ » ، فهو عجيب وغريب ، فإن كلام هيثم لا يفهم منه ذلك أبداً ؛ لأنه لا يقصد به أن الحكم يصدر من النُّقَّاد دون النظر فيما يعينه على ذلك .

إن تصحيح الرواية إنما يتوقف على الترتيب الذي ذكرناه آنفاً ، وليس معيارهم في ذلك أن يكون من مرويات الشيوخ وشيوخهم ما قد سمعوه أو حفظوه من قبل . فمن الذي قال ذلك أو لمح إليه ؟!

كلام الأخ هيثم مرتكز أساساً فيما يخص علم الجرح والتعديل وطبيعة نشوئه وظهوره ، لا غير .

ضعف حديث ما بل وضعه بمجرد سماعه دون سماع إسناده فضلاً عن البحث عن أحوال رجاله، لكن هل هذه قاعدة مطردة ، أم هي بعض الأحاديث مما قامت على رده القرائن(٥٣) ، كما ذكر بعض ذلك ابن القيم في «المنار المنيف» ، وبعض هذه القرائن لا يطلع عليها إلا حذاق أهل الحديث ممن « تضلع في معرفة السنن الصحيحة، وخلطت بدمه ولحمه، وصار له فيها ملكة ، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار ، ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ وهديه فيما يأمر به وينهى عنه ، ويخبر عنه ويدعو إليه ، ويحبه ويكرهه ، ويشرعه للأمة بحيث كأنه كان مخالطاً للرسول ﷺ كواحد من أصحابه ، ومثل هذا يعرف من أحوال الرسول ﷺ وهديه وكلامه ، وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز ما لا يعرفه غيره ، وهذا شأن كل متبع مع متبوعه ، فللأخص به الحريص على تتبع أقواله وأفعاله ، من العلم بها والتمييز بين ما يصح أن ينسب عليه وما لا يصح ما ليس لمن لا يكون كذلك » [«المنار المنيف» ٣٥- ٣٦] ، وليس هكذا أحاديث الثقات الحفاظ ، مع وجود الأخطاء والمخالفات والأوهام في أحاديثهم .

فالقول بأن المحدثين كانوا يحكمون قبل النظر في الإسناد، يحتاج إلى تفصيل من صاحبه ، ماذا يقصد : هل هو تشهي ؟ أما ماذا ؟ إن كان هناك تفصيل وإنهم إنما كانوا

---

(٥٣) هذا موضوع آخر، لا حاجة إلى جلبه هنا ، وليس هو مصدر كلامنا ولا كلام الأخ هيثم . وحتى نكارة المتن لا يحس بها الناقد إلا بعد معرفة مخالفته لما يعلمه من النصوص الثابتة أو تعاليم الإسلام أو قواعده الثابتة ، أو بعد معرفة استحالة صدوره من النبي ﷺ لكثرة ممارسته لأحاديث النبي ﷺ ، أو استحالة صدوره من الشيوخ لكثرة ممارسته لمروياتهم ، ولا حاجة إلى النظر في الإسناد ولا في الرواة .

يحكمون بناء على أمور معلومة لديهم ولو لم يذكروها فهذا صحيح ، لكنه لا يسوغ هذا الإطلاق المجمل، ثم هو خطأ في نفسه(٥٤) ، لأنهم لم يكونوا يفعلون ذلك دائماً ، بل المار في كتب الجرح والتعديل والعلل والسنن وينظر أحكام الأئمة يجدهم يذكرون حكمهم على الحديث أحياناً بذكر حال راويه(٥٥) ، وأحياناً بذكر غير ذلك من القرائن كقولهم أين أصحاب فلان ؟ وهذا محسوس مشاهد حتى في أيامنا كأن ينقل لك رجل عن مجلس كنت موجوداً فيه بأمر لم تسمعه ولم تشاهده فأنت يهجم عليك إنكاره قبل أن تسأله من أخبرك ، مع وجود إمكانية صحة المنقول وغفلتك عنه ، وكذلك أحاديث كثيرة إنما تكلموا في انقطاع أسانيدها ، فهل ترى ذلك الحكم كان ابتداءاً أم بعد النظر في حال إسناده ؟(٥٦) .

---

(٥٤) لو صدرت هذه الجملة بمفردها دون ذكر ما يوضحها لكان لتعقيب الأخ معنى! ولم يصدر عن أحد منا الإطلاق المجمل حتى يعلن الأخ بأنه خطأ .

(٥٥) يعني بعد معرفة تفرده أو مخالفته فقط . ولو أنك درست كتبهم وتدبرت نصوصهم لفهمت معنى كلامهم ! فإذا وجدنا الناقد يقول بعد روايته للحديث فيه فلان ضعيف فمعناه فقط أنه هذا الحديث تفرد به هذا الراوي وهو ضعيف ، وأنه لم يضعف الحديث من أجل راويه الضعيف وإنما لتفرده أو مخالفته . ولا ينبغي تفسيره بما نقصده نحن حين نعبر بذلك .

(٥٦) لا يزال نقاشنا حول أهمية ترجمة الرواة قبل النظر في حال الرواية ، ولم نتطرق لحال السند من حيث الاتصال والانقطاع واحتمال التدليس ، ومدى عناية المحدثين بذلك .

وأما ما نرى في كتب العلل وغيرها من قولهم إنه منقطع أو مرسل أو فيه فلان وهو ضعيف فكل ذلك بعد أن تبين لهم حال الرواية من حيث التفرد ، وإن لم يصرحوا بذلك . ولا يعني بذلك أنهم يضعفون الحديث بناء على وجود راو ضعيف أو لمجرد كون الإسناد منقطعاً . وأنا

أذكر هنا بعض النماذج ، وهي كثيرة جداً .

روى الإمام الترمذي في «سننه» كتاب الطهارة ، باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور ١/٨ من طريق وكيع وابن مهدي كلاهما عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن الحنفية عن علي عن النبي ﷺ قال : « مفتاح الصلاة الطهور ... » .

وقال الترمذي : « هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن ، وعبد الله بن محمد بن عقيل هو صدوق، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه ... » .

والذي يمعن النظر في قول الترمذي يفهم أن الترمذي ركز على التلميح بأن حديث علي هذا يدور على محمد بن عقيل ، ثم ترجم له . ولم يكن يصحح مباشرة بناء على ترجمته بغض النظر عن الأمور الأخرى التي اعتمدها الترمذي في التصحيح .

والمثال الثاني : قال الترمذي في الطهارة باب ما جاء من الرخصة في ذلك ١/١٥ : حدثنا محمد بن بشار ومحمد بن المثنى قالا حدثنا وهب بن جرير حدثنا أبي عن محمد بن إسحاق عن أبان بن صالح عن مجاهد عن جابر بن عبد الله قال : نهى النبي ﷺ أن نستقبل القبلة ببول فرأيته قبل أن يقبض بعام يستقبلها . وفي الباب عن أبي قتادة وعائشة وعمار بن ياسر .

قال أبو عيسى: حديث جابر في هذا الباب حديث حسن غريب، وقد روى هذا الحديث ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر عن أبي قتادة أنه رأى النبي ﷺ يبول مستقبل القبلة .

حدثنا بذلك قتيبة حدثنا ابن لهيعة، وحديث جابر عن النبي ﷺ أصح من حديث ابن لهيعة وابن لهيعة ضعيف عند أهل الحديث ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره من قبل حفظه .

وأسلوب الترمذي واضح في هذا المثال أنه لم يضعف حديث ابن لهيعة لمجرد كونه ضعيفاً ، وإنما لمخالفته للروايات الأخرى ، ولم يترجم هنا مباشرة إلا بعد بيانه لحال روايته من حيث المخالفة .

والمثال الثالث : قول الترمذي في كتاب الطهارة باب ما جاء في النهي عن البول قائماً ١/١٧

فإذا قامت لدى الإمام قرائن ظاهرة [٥٧] تعطي حكماً على الحديث حكَمَ ، وإلا فعلى ماذا يحكم أخي ؟[٥٨] .

- ١٨ : حدثنا علي بن حجر أخبرنا شريك عن المقدام بن شريح عن أبيه عن عائشة قالت من حدثكم أن النبي ﷺ كان يبول قائماً فلا تصدقوه ما كان يبول إلا قاعداً .

قال : وفي الباب عن عمر وبريدة وعبد الرحمن بن حسنة .

قال أبو عيسى: حديث عائشة أحسن شيء في الباب وأصح .

وحديث عمر إنما روى من حديث عبد الكريم بن أبي المخارق عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال : رآني النبي ﷺ ، وأنا أبول قائماً ، فقال: يا عمر! لا تبل قائماً فما بلت قائماً بعد .

قال أبو عيسى : وإنما رفع هذا الحديث عبد الكريم بن أبي المخارق وهو ضعيف عند أهل الحديث ، ضعفه أيوب السختياني وتكلم فيه .

وروى عبيد الله عن نافع عن بن عمر قال : قال عمر رضي الله عنه: ما بلت قائماً منذ أسلمت. وهذا أصح من حديث عبد الكريم .

وهذا المثال واضح في فهم أسلوب الترمذي في الحكم على الحديث بناء على معرفة حال الرواية من حيث التفرد والمخالفة ثم يبين حال الراوي .

وقس على هذا كلما تجد الناقد يقول فيه إن فلاناً ضعيف ، وعليك أن تفهم أنه لا يقول بذلك إلا بعد معرفة تفرد ذلك الراوي الضعيف بالحديث أو مخالفته للروايات الأخرى ، سواء شرحوا المخالفة والتفرد أم لا .

هذا وقد شرحت هذا الموضوع في كتاب «الحديث المعلول ـ قواعد وضوابط ـ» .

(٥٧) لا حاجة إلى قيد القرائن بالظاهرة، والقرائن قد تكون ظاهرة لدى الجميع وقد تكون خفية لا يعرفها أو لا يقتنع بها إلا الحفاظ .

(٥٨) انظر جيداً إلى ما سبق شرحه . والمشكلة أن الأخ يغض الطرف عما فصلناه في الجواب الذي

قولك : « ثم ينظر في السند ليرى من قد يكون المسؤول عن الخطأ ... فإذا تكرر هذا من ذلك الراوي حكم عليه بالترك ... » .

هذا يكون في بعض الأحاديث ، حيث ظهرت النكارة لقيام قرائنها ، لكن هل كل حديث هكذا ، ثم هل الأحاديث التي لا يظهر فيها قرائن الرد ـ بغير السند ـ يحكم عليها بالقبول ؟ فإذا كان الحكم بالقبول فيه وصف زائد على عدم وجود قرائن الرد فكيف ساغ إطلاق أنهم يحكمون أولاً ثم ينظرون إلى رجال السند ! (٥٩) .

قولك حفظك الله : « خلافاً لما يفعله المعاصرون من الانتهاء بالحكم على الحديث

هو محل نقاشنا . وقد قلنا إن النُّقَّاد يرجعون إلى حال الراوي حين لا يستحضرون القرائن . ولا حاجة إلى الاستدراك علينا بتغيير العبارة .

(٥٩) الأحاديث تختلف قرائنها من حديث إلى آخر ، وقد تكون في بعضها ظاهرة وفي الأخرى خفية وغير واضحة ، ومهما كان الأمر فإن النُّقَّاد يحكمون على الحديث بعد معرفة حال الرواية من حيث التفرد والموافقة والمخالفة . وإذا لم تظهر للنُّقَّاد قرينة في بعض الأحاديث فإنهم يُعوِّلون في الحكم على أحوال الرواة ، فيقولن فلان ثقة ، أو صدوق ، أو ضعيف ، وهذا لا يعني أنهم يحكمون على الحديث مباشرة قبل معرفة حال الرواية . وقد صرحنا أكثر من مرة أن النُّقَّاد قد يلجؤون في الحكم إلى ما يعرفونه من حال الراوي لكن لم يكن ذلك أبداً بشكل مباشر أعني قبل معرفة حال الرواية .

انظر ما قاله الإمام ابن حبان فيما يخص الاعتبار، تجد فيه مصداقية قول الأخ هيثم .نعم إن النُّقَّاد إذا تبين لهم الخطأ في الحديث متناً كان أم سنداً من خلال الغرابة أو مخالفته لما حفظوه يعلون به ثم ينظرون من المسؤول عن الخطأ .

بناء على درجات الرجال »[٦٠] .

يا أخي خطأ من أخطأ لا يسوغ تقعيد خاطئ[٦١] ، كون من اقتصر في حكمه على الحديث على درجات الرجال أخطأ[٦٢] ، ليس معناه تصويب الحكم مطلقاً دون النظر إلى حال رجال السند[٦٣] ، لماذا دائماً كلما اخترعت قاعدة كان المُصدِّر لها والمقدم لها والداعي لها والرافع لها على رؤوس الأشهاد هو أنها مخالفة لما يفعله المعاصرون ! كأن وصف العصري ملازم للباطل[٦٤] .

وكلامك عن الإمام مالك هل مؤداه أن كل حديث لا يعرفه مالك عن الزهري فلا يثبت عن الزهري عند مالك ؟ بحيث يبتدئ بإنكاره إذا لم يعرفه ، لا تقل رأى فيه نكارة ، أو أو أو ، لأننا انتهينا مما قامت له فيه قرينة ظاهرة ، وإنما الكلام حيث لا قرينة سوى إنه منقول بإسناد معلوم متاح الاطلاع على رجاله ، هل يقدم على الحكم ولم يقم مقتضاه في نفسه ؟ إلا إذا كنت تقول أن كل الأئمة أمام كل حديث يأتيهم لديهم قرائن دائماً للحكم عليه بدون إسناده وهذا عجيب .

---

(٦٠) لو نقلت هذا النص لتقيد كلامه السابق الذي حملته على غير محمله لكان أفضل!

(٦١) كذا عبارة الأخ .

(٦٢) هذه المشكلة هي التي نعالجها .

(٦٣) لم يرد في كلام الأخ هيثم ما يدل على أنه ينكر فائدة علم الجرح والتعديل ، وإنما ينكر فقط مصداقية عمل كثير من المعاصرين في التصحيح والتضعيف بناء على ترجمة الرواة قبل النظر في حال الرواية !

(٦٤) هذا أسلوب خطابي يتمثل في التهويل والتمويه ، لو قمت بتقييم الكلام بمقدار معالجته لمشكلة الفوضى ما وقع منك هذا الأسلوب الخطابي المهول .

وقولك حفظك الله : « فإن البحث في صحة الأحاديث وضعفها بطريق النظر في رجال السند واحداً واحداً ليس منهجاً صائباً في الحقيقة .. » .

إذا تقرر ما سبق علم أن الحق ليس في معاكسة فعلهم تماماً ، فاقتصارهم في حكمهم على الأحاديث على النظر في رجال السند واحداً واحداً لا يجعل المنهج الصواب هو ترك النظر في الإسناد بالكلية إلا بعد الحكم ، وإلصاق ذلك بمنهج السلف من أهل الحديث ![٦٥] .

وإنما بنيت حواري معك أخي هيثم على فهمك لكلام الأستاذ ، والله أعلم .

أما على قول الفاضل (المتمسك بالحق) ، فصحيح هناك ما يسمى (الواقع الحديثي) ، وله تأثير كبير على الحكم على الحديث قبولاً ورداً ، وأن القضية ليست متعلقة بالرجال فقط ، لكن هذا ليس مسوغاً لإطلاقات غريبة ومجملة ، والناظر يعلم أن الساحة العلمية لا زالت منهكة من الخلافات في اصطلاحات المتقدمين وما يقصدونه بكلامهم : كلام الشافعي في تقوية المرسل بالمسند ، وكلامه في المتواتر ، وكلام أحمد وغيره في الاعتبار ، وكلام الترمذي في الحسن ، وتقوية المرفوع بالموقوف ، واصطلاحات أئمة الجرح والتعديل ومقاصدهم ... أمور كثيرة يحتاج فهمها

---

(٦٥) المشكلة هي سوء فهم الأخ لمحتوى النصوص، ولم يدعُ أحد إلى ترك النظر في الرجال ، وإنما نقاشنا يدور حول نقطة حددناها أكثر من مرة ، وهي الاعتماد على أحوال الرجال في التصحيح والتضعيف دون النظر في حال الرواية ، وهذا خلل منهجي ، وقد سبق أكثر من مرة التأكد على أثر علم الجرح والتعديل في التصحيح والتضعيف ، وإذا أنكره أحد فهو خطأ فادح لا يغتفر .

وتحريرها وضبطها طالب العلم ، نحن في غنى عن اصطلاحات جديدة ـ بنية حسنة ـ فضلاً عن اصطلاحات مجملة يتنازع في تفسيرها ، فضلاً عن تقعيدات خاطئة تنسب إلى السلف (٦٦) .

وأنبه أن كلام الأستاذ المليباري ليس له متعلق بكلام المعلمي، فكلامه عن سبر مرويات الراوي ... ، لا يسوغ كل هذه الشعارات (٦٧) .

التعقيب السابع

جاء التعقيب السابع من أبي عمر العتيبي في ١٤٢٤/٨/٩ وهذا نصه :

« أحسنت يا أبا خليفة . وكل من قرأ مقدمات في علم الرجال يعرف بطلان كلام المليباري .

---

(٦٦) يتبين مما سبق أن هذه دعاوى فارغة .

(٦٧) المشكلة هي عدم فهم الأخ لمحتوى النصوص . ماذا تفهم من قولهم « سبر المرويات » ؟! هل تفهم أنه مجرد النظر فيها أم أن المقصود منه هو عملية المقارنة بينها لمعرفة مدى صحتها وخطئها ليحكم على راويها بموجب النسبة في ذلك . وقد سماه ابن حبان الاعتبار .

وعلى كل فمصدر فهمنا هو نصوص النُّقَّاد والمحققين، لا سيما الإمام مسلم ويحيى بن معين وابن حبان وابن رجب وابن حجر وأخيراً أمثال المعلمي ـ رحمهم الله تعالى جميعاً ـ .

ومن الجدير بالذكر أن العلامة المعلمي كان يؤكد أهمية هذه النقطة : (نقطة الاعتبار) عند المحدثين ، حين يرد في كتابه «الأنوار الكاشفة» على أبي رية وغيره ممن كانوا يشككون في مصداقية السنة ودقة أئمتها في النقد بناء على زعمهم الكاذب أن المحدثين النُّقَّاد لم ينظروا إلا في ظواهر السند وأحوال الرواة ومراتبهم في سُلَّم الجرح والتعديل دون أن ينظروا في المتون .

قال ابن سيرين : لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم ، فينظر إلى أهل السنة ، فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم. فالنظر إلى الرجال وليس إلى المرويات .

وكلامهم في هذا المعنى كثير .

ثم إن هذه هي طريقة الصحابة والتابعين في قبول الروايات فمن عرف بالصدق والأمانة قبلت روايته ولا ينتظر حتى تجمع الروايات! وكذلك فيما بعد .

وحال الراوي يدرك بثلاثة أمور: معاصرة الراوي ومعرفته عن كثب كأن يكون الناقد رفيقه أو شيخه أو تلميذه ويظهر عليه عدم الحفظ أو التخليط أو الكذب أو التدليس ونحو ذلك .

ويعرف بسبر مروياته .

ويعرف بتقليد من وثقه من قبله من الأئمة واعتمدوه. فهذه طرق الحكم على الراوي . ولا يعني هذا إهمال جمع الطرق والروايات فهذا أصل أصيل ولكن دون تأخير علم الجرح والتعديل وجعله هو النتيجة !

نعم هو نتيجة عند من يريد معرفة حال الراوي بسبر مروياته ، وكذلك إذا كان الحديث له طرق ليس فرداً [٦٨] .

والله أعلم .

---

(٦٨) ما أحببت أن أعقب على كلام الأخ العتيبي ، فإن الأخ الدرع قد رد عليه رداً علمياً واضحاً .

التعقيب الثامن

رد على الإخوة المعترضين الأخ (الـدرع)[٦٩] في ١٤٢٤/٨/١٠ هـ وكـان رداً علمياً واضحاً ، بعيداً عن المجازفة والتهويل والدعاوى الفارغة . ومن خلال المقارنـة بين الردود والتعقيبات تتجلى ثقافة أصحابها وما يتميز به كل واحد منهم من التواضع والأدب والعلم. وفيما يأتي نص الأخ الدرع :

« كنت أظن أن هذه القضية مسلَّمة ! وما ظننت أن أحداً يخالف هذا ! بـل ذهـب البعض هدانا الله وإيَّاهم إلى الادعـاء بـأن الشـيخ قـد قعـد قاعـدة مبتكـرة ! وحـاول إظهارها في صورة التجديد المنتظر ! وأنه بهذا التقعيد يسقط علم الجرح والتعديل مـن مكانته ! بل حكم على قوله بالبطلان والفساد !

والعجيب أن أحدهم قد جزم فيما يخص الحكم على الـراوي فقـال : « فـالنظر إلى الرجال وليس إلى المرويات » ولم يحدد الأخ مالذي يُنظر في الرجال بالضـبط ، هـل إلى لون بشرتهم ؟ أم إلى طولهم ؟

أليس النظر إلى مروياتهم فإن وافقوا غيرهم كثيراً فهم أثبات وإن خـالفوهم فهـم ضعفاء ؟ واستشهد بكلام ابن سيرين ، وخلط بين الجانب الـديني والجانـب العلمـي فيما يتعلق بالراوي .

قال : « قال ابن سيرين : لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنـة قـالوا : سموا لنا رجالكم ، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا

---

(٦٩) وهو اسم مستعار ، واسمه الحقيقي هو : بطي بن محمد المهيري مـن دولـة الإمـارات العربيـة المتحدة .

يؤخذ حديثهم » .

فابن سيرين يتكلم عن الجانب الديني وليس الجانب العلمي ، فهل معنى كلام ابن سيرين إن كان الراوي من أهل السنة فخذوا حديثه واحتجوا به وإن خالف وأخطأ ؟ لا يفهم هذا عاقل !

ومسألة كون الراوي مقبولاً أو متروكاً مشهورة في الجرح والتعديل ، ولا يعني كون الراوي مقبولاً أن يكون حديثه كله صحيحاً ومحتجاً به ، وغاية ما في الأمر أن الراوي يؤخذ منه الحديث ، ولا يترك ، ثم إذا أردنا معرفة صحة الحديث وضعفه ننظر هل هو موافق أم مخالف أم متفرد بما له أصل أو بما لا أصل له . وقد يكون الراوي الذي يؤخذ عنه الحديث ضعيفاً أو ثقة أو صدوقاً . وأما إذا كان الراوي متروكاً فيعني أنه لا يكتب عنه الحديث ، وإن كانت أسباب الترك كثيرة ومتنوعة ومفصلة في كتب الجرح والتعديل ففي عصر ابن سيرين كانت البدعة سبباً رئيساً للترك ، (انظر تفصيل ذلك في كلام الحافظ الذهبي) .

وأنكر هذا الأخ على الشيخ قوله : « كنتيجة » وفي آخر تعقيبه يقول : « نعم هو نتيجة عند من يريد معرفة حال الراوي بسبر مروياته ! » .

ما هذا التناقض ؟ أليس هذا هو نفسه قول الشيخ الذي استغربته ؟

ولن أرد على كل جملة قالها الإخوة ، بل سأستشهد للنقاط الأساسية من كلام الشيخ بأقوال أهل العلم فيكون ذلك رداً عليهم ، وحتى يعلموا أنه لم يقعد قاعدة مبتكرة بل هي قواعد المحدثين والشيخ قام بتوضيحها وإبراز معالم النقد عندهم بعد أن كادت لطول الزمان أن تندرس .

قال الشيخ المليباري : « إنَّ علم الجرح والتعديل ليس أساساً في التصحيح والتعليل، كما هو الشائع لدى الكثيرين ... » .

قال الإمام البيهقي رحمه الله : « وهذا النوع من معرفة صحيح الحديث من سقيمه لا يعرف بعدالة الرواة وجرحهم ، وإنما يعرف بكثرة السماع ومجالسة أهل العلم بالحديث ومذاكرتهم والنظر في كتبهم والوقوف على روايتهم حتى إذا شذّ منها حديث عرفه » («معرفة السنن والآثار» ١/١٤٤) .

قال الشيخ المليباري : « وإنما جاء هذا العلم بعد التصحيح والتعليل كنتيجة ... » .

ويؤكد قول الشيخ بأن علم الجرح والتعديل نتيجة وثمرة للتصحيح والتعليل وليس أساساً له قول الحاكم رحمه الله :

« هذا النوع من علم الحديث معرفة الجرح والتعديل ، وهما في الأصل نوعان كل نوع منهما علم برأسه وهو **ثمرة** هذا العلم .. » («معرفة علوم الحديث» ١/٥٢) .

قال الشيخ المليباري : « لقد كان النُّقَّاد يستثمرون جهدهم في تصحيح الأحاديث وتضعيفها من أجل معرفة أحوال رواتها وتمييز الثقات من الضعفاء، وتصنيفهم في سلم الجرح والتعديل بدقة متناهية » .

هذا كلام صحيح فأئمة الجرح والتعديل لا يحكمون على الراوي بمجرد النظر إلى وجهه ! وإنما بسبر مروياته فإذا وافق غيره كثيراً وُثق، وإذا كثرت مخالفته لهم ضُعِّف .

قال الإمام مسلم في مقدمة «صحيحة» (١/٧) : « وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان

مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله » فإذا كثرت مخالفته ترك ، وكيف نعرف أنه يخالف كثيراً إلا بعد سبر مروياته ومن ثم يأتي الحكم على الراوي .

كما قال المعلمي رحمه الله في «التنكيل» ١/٦٧ : « وهذا كله يدل على أن جل اعتمادهم في التوثيق والجرح إنما هو على سبر حديث الرواي » .

قال الشيخ المليباري : « ليكون ذلك معولاً عليه ـ أي : الجرح والتعديل ـ في التصحيح والتضعيف عند الضرورة » .

فالضرورة تكون عند عدم توفر القرائن والملابسات الدالة على خطأ الراوي ، ففي هذه الحالة يعوّل على ظاهر الإسناد ، أما مع وجود قرائن تدل على خطأ الراوي فلا يقبل ذلك منه ولو كان هذا الراوي جبلاً في الحفظ ! فهذا لا ينفعه لأنه ليس معصوماً من الخطأ . وهذا هو منهج المحدثين في التعامل مع المرويات ، فهذا الإمام مسلم قد اعتمد على ظاهر الإسناد وحكم عليه بالاتصال في حال الإبهام وعَدم وجود القرائن الدالة على عدم الاتصال .

قال الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه» : (باب الاحتجاج بالحديث المعنعن ١/٣٠) :

« إن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً وحديثاً أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثاً وجائز ممكن له لقاؤه والسماع منه لكونهما جميعاً كانا في عصر واحد وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلام فالرواية ثابتة والحجة بها لازمة إلا أن يكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه أو لم يسمع منه شيئاً فأما والأمر مبهم على الإمكان الذي فسرنا فالرواية على السماع أبداً

حتى تكون الدلالة التي بيّنا »

ففي حال الإبهام وعدم وجود القرائن يعوّل على الظاهر ، فهذه هي حالة الضرورة التي قصدها الشيخ المليباري .

قال الشيخ المليباري : « على الباحث أن يقوم قبل الترجمة بتخريج الحديث تخريجاً علمياً، ليمهد نفسه للمقارنة بين ما جمعه من المرويات لمعرفة مدى الموافقة بين رواة ذلك الحديث أو المخالفة أو التفرد، ثم يقوم بترجمة الراوي الذي خالف أو الذي تفرد بالحديث ... » .

قالَ الخطيبُ البغداديّ : « والسبيلُ إلى معرفةِ علة الحديث أنْ يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط » («الجامع لأخلاق الراوي» ٢/٢٩٥) .

فجمع الطرق لمعرفة الاختلافات بين الرواة ثم النظر إلى مكانتهم من الحفظ .

وقال الحافظ السخاوي : « وأما من لم يتوقف من المحدثين والفقهاء في تسمية ما يجمع الشروط الثلاثة (وهي العدالة والضبط والاتصال) صحيحاً ، ثم إن ظهر شذوذ أو علة رده ، فشاذ وهو استرواح ، حيث يحكم على الحديث بالصحة قبل الإمعان في الفحص وتتبع طرقه التي يعلم بها الشذوذ والعلة نفياً وإثباتاً فضلاً عن أحاديث الباب كله التي ربما احتيج إليها في ذلك ، وربما تطرّق إلى التصحيح متمسكاً بذلك من لا يحسن ، فالأحسن سد هذا الباب... » («فتح المغيث» ١ / ٢٠) .

ملاحظة : قال الأخ أبو عبدالعزيز السني: « إلا أن المعلمي قصره على المتقدمين والمليباري جعل علم الجرح والتعديل يرجع له المتأخرون عند الضرورة ! » .

كيف فهمت هذا من كلام الشيخ المليباري ، وأين ذكره ؟

فالشيخ يقول إن المتقدمين هم الذين يعولون على ظاهر الإسناد عند الضرورة .

فالنصوص التي نقلها الأخ عن المعلمي رحمه الله تؤيد قول الشيخ المليباري .

التعقيب التاسع

عقب الأخ (الشافعي) على المعارضين في ١٤٢٤/٨/١٠ هـ تعقيباً علمياً موجزاً وواضحاً ، يدل على فهمه الدقيق ، وهذا نصه :

إذا أخذ كلام الشيخ ـ حفظه الله تعالى ـ من غير مبالغة ودون إهدار مكانة علم الجرح والتعديل فمراده مفهوم ، والأمر الذي رمى إليه واضح . وكل من الحكم على الرجال والحكم على المرويات يؤثر في الآخر وفي كل منهما أساسيات مستقلة عن الآخر يبنى عليها . فالحكم على الرجال فيه قدر نتج عن معرفة حال الرجل بغض النظر عن مروياته، كما أن سبر مروياته يقدم المزيد والمفيد في الوصول إلى حكم صحيح .

والمرويات لا يمكن الحكم عليها إلا بجمع الطرق ومعرفة الرواة ، والاقتصار على أحد هذين مظنة للحكم الخاطئ .

تنبيه : قول ابن سيرين : لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم ، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم، إن أخذ على ظاهره وبحرفيته فلم يحظ بالكثير من التطبيق العملي . وقد حمل أهل العلم عن بعض من نسب إلى البدع أفرادهم .

وهل يوجد رجل مستقيم الحديث ردت روايته لأجل أنه من أهل البدع ؟ وبالمقابل ـ وكما تفضل الأخ الدرع ـ ردت روايات كثير من أهل السنة لكثرة مخالفتهم ونكارة ما رووا[٧٠] . والله أعلم .

التعقيب العاشر

ورد على الأخ الدرع الأخ أبو عمر العتيبي في ١٤٢٤/٨/١١ هـ بما يأتي :

« تنبيه : إنما ذكرت كلام ابن سيرين للإشارة إلى مبحث البحث عن أحوال الرواة

---

(٧٠) أود أن أضيف هنا شيئاً مهماً ، وهو أن البدعة في عهد كبار التابعين كانت سبباً لترك الرواية ، كما يفهم ذلك من نص ابن عباس وابن سيرين وغيرهما ، وذلك لدلالتها على شدة انحراف صاحبها في الوقت الذي لا يزال الإسلام فيه طرياً . غير أن البدعة فيما بعد أخذت تتنوع وابتلي بها كثير من المحدثين ، حتى اضطر المحدثون للمرونة في التعامل مع أحاديث أهل البدع واستقر في الأخير أن البدعة ليست سبباً لترك الرواية مادام الراوي معروفاً بصدقه فيقبل حديثه إلا إذا كانت البدعة مكفرة فتكون مدعاة لترك الرواية. والقضية فيها تفاصيل .

هذا كله بالنسبة إلى قبول الرواية من الراوي وتركها، وهذا طبعاً غير الاحتجاج والتصحيح . أما التصحيح والتضعيف فلم يتوقفا عند أحد من النُّقَّاد على السنة والبدعة، وإنما على مدى موافقة الحديث لما رواه الآخرون أو تفرد راويه به ومخالفته لغيره .

والذي فهمه أخونا العتيبي من كلام ابن سيرين أنه يحتج بالحديث بمجرد كونه قد رواه أهل السنة غير سليم . كما صرح بذلك الأخوان الفاضلان : الدرع والشافعي . وعليه فإنه لا بد من التفريق بين القبول والاحتجاج حيث إن الأمر الأول يدل على عدالة الراوي ، والثاني يدل على صحة الحديث . ولا ينبغي الخلط بينهما .

في علم الجرح والتعديل[٧١] . وليس مرادي ما فهمه البعض بظاهرية عجيبة! فابن سيرين رحمه الله ذكر ضابطاً لرد الرواية ولم يذكر جميع الضوابط . فهذا الضابط لا يعرف بالروايات والطرق[٧٢] . كذلك كلام الأئمة في أبان بن أبي عياش وغيره إنما هو لفحش غلطه ولسوء حفظه حتى حفظها من حفظها من الأئمة حتى لا يقلبها[٧٣]

---

(٧١) من الذي أنكر ذلك الضابط يا أخي حتى تنقل هنا قول ابن سيرين ؟!

هذا وقد نقل الأخ العتيبي تأييداً لقوله « وكل من قرأ مقدمات في علم الرجال يعرف بطلان كلام المليباري » .

والذي نفهمه من هذا السياق أن الأخ العتيبي يريد أن يبرهن بقول ابن سيرين على بطلان كلام المليباري حيث إن ابن سيرين ينظر في الإسناد ليقبل الحديث . وكلام المليباري حول ضرورة النظر في حال الرواية قبل النظر في حال الراوي ، طبعاً الراوي المقبول ، فإن المتروك لا يشتغل بحديثه أصلاً حتى ولو أصاب فيه . تبين بهذا قصد الأخ هو بيان بطلان قول المليباري .

والذي يعتمد في فهم النصوص على ما يدل عليه سياقها ومناسبة ذكرها لا ينبغي القول إن فهمه ظاهري عجيب . بل الذي ينظر في حرفية النص غاضاً طرفه عن السياق يعد فهمه ظاهرياً .

ولا أدري ما مناسبة قوله « إنما ذكرت كلام ابن سيرين للإشارة إلى مبحث البحث عن أحوال الرواة في علم الجرح والتعديل » ، فمن أنكر ذلك هنا ؟! وماذا يعني بمبحث البحث عن أحوال الرواة في علم الجرح والتعديل. وما صلته بضابط الرد ؟!

(٧٢) صحيح، لا يعرف فساد العقيدة من خلال سبر المرويات ، وإنما من خلال المعايشة أو بالشهرة.

(٧٣) لا أعرف إلى أين ترجع هذه الضمائر !

راو لم يتبين ضعفه فيستدل بتلك الروايات على تخليطه . فهذا تنبيه على القضيتين : أهمية معرفة الرجال حفظاً وضبطاً وهذا أساسي جداً . ومعرفة الطرق والموافقة والمخالفة والتي يتبين بها حال الراوي الذي لم يعرف عن طريق المشافهة واللقاء والاختبار ونحو ذلك . وهذا أساسي جداً .

فالمليباري ركز على قضية وهون جداً من شأن قضية جد مهمة (٧٤) .

مثال : راو عرف بالكذب لا نحتاج لرد روايته إلى جمع الطرق. نعم هناك أحوال يعرف بها كذب الراوي عن طريق جمع الروايات وليس ذلك على كل حال . وهذا

---

(٧٤) لم يهون المليباري ولم يقلل من شأن الجرح والترك . فاعلم ـ يا أخي ! ـ إن الجرح له شقان : شق يتصل بالعدالة وشق يتصل بالضبط ، ويمكن أن نصفهما بـ : جانب ديني وجانب علمي. ولكل منهما مقتضياته لا ينبغي الخلط بينهما .

أما الجانب الديني في حال الراوي فيعرف من خلال معايشته ، وليس هذا للمحدثين فقط ، بل كل من يتعامل معه يعرف ما يتميز به من الجانب الديني . وأما إذا لم يستطع معايشته ؛ كأن يكون الراوي في بلد آخر ، أو لم يعاصره ، فتعرف عدالته من خلال شهرة ذلك الراوي بالعلم أو بغيره من غير أن ينقل في حقه ما يدل على فسقه وفساد عقيدته . إذ اتفاق الناس على عدم نقل ذلك مع توافر دواعيه دليل من أقوى الأدلة على عدالته، وعلى أنه كان مرضياً عندهم ، وإلا لنقل فسقه أو فساد عقيدته .

ومن وقع خلل في عدالته يترك حديثه مباشرة ، ولا يشتغل بحديثه أصلاً هذا ما نفهمه من قول ابن سيرين ، وليس فيه دلالة على بطلان كلام المليباري . وعدالة الراوي شرط مبدئي يتصل بمبادئ الدين، ينبغي أن يتوفر في الراوي منذ البداية .

وقد يكون الراوي متروكاً لا يشتغل بحديثه لسبب علمي ، كأن يكون فاحش الخطأ جداً وهذا لا يعرف إلا من خلال سبر مروياته، كما قال الأخ العتيبي .

يعرف المبتدؤون. وكتب المتقدمين من السلف من أئمة الشأن مغنية عن مثل هذه القواعد[٧٥] . والله الموفق .

التعقيب الحادي عشر

علق على ما قاله الدرع أبو خليفة العسيري مرة أخرى في ١٤٢٤/٨/٩ هـ وهذا نصه :

« أخي الدرع! دافع عن المليباري بما تشاء ، لكن اعلم أنك محاسب على ما تقول، في الدنيا والآخرة[٧٦] ، أما الآخرة فليست خافية عليك ، وأما الدنيا فالناس يفهمون ما تكتب كما يفهمون ما يكتب غيرك ، وليس جميعهم على ما تهوى ، فيتنبهون إلى فلتاتك ، وفن الحوار والسبر والتقسيم والتفهيم بطرح السؤال مسلك نبلاء الكتاب وأدبائهم ، وليس المقصود به التشغيب على الناس والإتيان بما يضحك الناس على صاحبه قبل غيره[٧٧] .

---

(٧٥) لعل من الأفضل أن أذكر الأخ العتيبي بأننا لم نقعد قاعدة جديدة وإنما نوضح ما قعده المحدثون القدامى حين أخافنا عمل بعض المعاصرين ـ مع حسن النية طبعاً ـ بعكس ما كان عليه المحدثون . وقد شرح ذلك أخونا الدرع بأسلوب واضح بعيداً عن المجازفة والتعسف .

(٧٦) أما الأخ العسيري فما شأنه ؟! هل هو تحت الحصانة من الحساب؟! وهل له أن يقول ما يشاء ولا يحاسب على ما يقول ويكتب ؟!

(٧٧) هذا ما قلته في بداية هذا الملحق . ولهذا الغرض نقلت ما وقع هنا من النقاش ، ليعرف القارئ ثقافة المعقب وما يتميز به كل من المتدخلين من الورع والعلم والمنهج .

وقولك : « لم يحدد الأخ ما الذي ينظر في الرجال : هل إلى لون بشرتهم ؟ أم إلى طولهم ؟ أليس النظر إلى مروياتهم ... » .

فكر في هذا الكلام جيداً أخي ، وانظر أي قسمة صالحة ذكرت ، وأي فهم خاطئ قد أبدعت بحماية إخوانك منه بتنبيهك الفذ ، وكن صادقاً مع نفسك في سبب إيراده ، ولا ننتظر جوابك . وقولك : « أليس النظر في مروياتهم فإن وافقوا غيرهم .. » .

هذا فقط هو الذي ينظر فيه ؟ أم هناك أمور أخرى ينفع فيها النظر إلى الراوي ، ككذبه في حديث الناس، وتاريخ وفاته ... على سبيل المثال[٧٨] ، ثم هل أهل النقد جميعاً كانوا في حكمهم على حال الرجل لا يحكمون إلا بعد سبر حديثه ومقارنته بأحاديث غيره لا يحكمون إلا بذلك ؟ أم كانوا ينظرون في حاله بين الناس كذلك ؟ أم كانوا كذلك يقبلون جرح غيرهم له دون سبرهم هم ، ألم يكن الرواة يتزينون ليحيى ابن معين ، أكان هذا خشية من سبر حديثهم ؟[٧٩] .

---

(٧٨) يتحدث الأخ الدرع عن سبر المرويات لمعرفة حال راويها المقبول من حيث الضبط والحفظ والإتقان بعد أن ثبتت عدالته وصدقه مع الناس، أو لم تثبت عدالته أو كذبه ولا يعرف عنه شيئاً . وأما الكذاب فلا أدري من يقوم بسبر مروياته ؟!

(٧٩) هل يفهم من قولهم « ويتزينون » أن بعض الرواة يلبسون ملابس جيدة ويتطيبون عند التقائهم بيحيى بن معين حتى لا يتكلم فيهم ؟! كلا ، بل يفهم منه أن الراوي يحدث عنده أحاديث صحيحة مشهورة غير الذي كان يتفرد به . وإن لم يخش هذا الراوي من ابن معين عرض ما يحدث به على مرويات الآخرين فلماذا يتزين عنده بذكر أجود ما عنده من الروايات؟! وهذا يدل على منهج ابن معين وغيره من النُّقَّاد في التصحيح والتضعيف ثم توظيف ذلك في فهم حال الراوي ، وتحديد مراتبه بدقة متناهية .

وهناك سؤال مهم ما ثمرة سبره لحديثه وأنت لا يخفاك ليس السبر يعني أن المحدث أتى على كل حديثه ـ وإن كان هذا يقع أحياناً ـ ، ثم الحكم عليه بالترك ، هل الثمرة هي أنه إذا وُقف على حديث خارج عما استُقرئ يسبر حديثه مرة ثانية ؟ أم هذا دور ؟ أم الحكم بالترك حتى ينفض الناس عنه ؟ أم لا فائدة فيه أصلاً ، فهو غاية ونتيجة وثمرة وصلنا إليها وحسبنا ، ونتركها هكذا حتى نملأ كتب الجرح والتعديل بما لا فائدة فيه ، أم عندك قسمة مضحكة أخرى فزدنا منها [٨٠] .

وما نقلته عن الإمام مسلم : « وعلامة المنكر ... » .

هل هو يتحدث عن الحديث الذي تركه لأجل ما عرف من راويه كثرة المخالفة في أحاديث أخرى فنادت على حفظه بالضعف ، أم يتكلم عن المرويات التي فرغ منها وقد قارنها بغيرها وعلم خطؤها ؟ فكّر أخي جيداً [٨١] .

ولو نظرت في آخر كلامه : « فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور

---

(٨٠) على الأخ أن يفهم كلام النُّقّاد جيداً .

(٨١) الإمام مسلم يعلمنا كيف كان منهج النُّقّاد في معرفة خطأ الراوي ونكارة حديثه ، ثم معرفة حاله العام . ومعنى قول الإمام مسلم : أنك إذا سمعت حديثاً ينبغي عرضه على ما رواه الآخرون من الثقات ، فإذا وجدته يخالفه فاعلم أنه خطأ ، وإذا تكرر ذلك من الراوي يحكم على الراوي بأنه ضعيف أو متروك . وهذا هو المقصود من سبر المرويات والاعتبار . وليس من الضرورة أن يكون ذلك في مرة واحدة ، كما تصور الأخ ، وإنما يكون ذلك السبر كلما يسمع من الراوي حديثه ، أو يكتبه سواء أكان الراوي معاصراً أم غير معاصر .

وقد تجسدت هذه الفكرة في نصوص غيره من الأئمة . انظر كلام شعبة فيمن يترك حديثه ، وابن حبان عن الاعتبار وفائدته .

الحديث غير مقبولة ولا مستعمله » فهل هو مهجور الحديث غير مقبولة في القسم الغالب الذي عُلم خطؤه فيه فقط ؟ أم أن باقي حديثه الأصل فيه الرد لما علم من غلبة التخليط عليه ، وإلا فما فائدة تعليقهم الترك بالراوي وليس هو السبب الحقيقي في نظرك ، فالسبب الحقيقي أنهم سبروا حديثه بعينه ووجدوه مخالفاً أو مخطئاً في الواقع ، وهذا يستوي فيه الراوي الجبل في الحفظ « لأنه ليس معصوماً من الخطأ ! » ومن تُرك حديثه لغلبة التخليط عليه !

فهلّا نظرت كذلك فيما قاله بعد ما نقلته بقليل : « ... ومن نحا نحوهم في رواية المنكر من الحديث ، فلسنا نعرج على حديثهم ولا نتشاغل به ، لأن حكم أهل العلم والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث ، أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ماروووا وأمعن في ذلك على الموافقة لهم ، إذا وجد كذلك ثم زاد بعد شيئاً ليس عند أصحابه قبلت زيادته » ألا ترى مسلماً رحمه الله استفاد من سبر مروياته ـ فوجده ممعناً في الموافقة ـ قبول حديث آخر غير المسبور ، وإلا فما فائدة كلامه ؟! وانتبه هو ينقل عن أهل العلم والذي يعرفه من مذهبهم .

وكلام مسلم الذي نقلته تدليلاً على كلام الأستاذ حمزة : « إن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم ... فالرواية ثابتة والحجة بها لازمة إلا أن يكون هناك دلالة بينة ... ، فأما والأمر مبهم على الإمكان ... » .

فاندفعت إلى آخره « فأما والأمر مبهم » فرحاً بها ، جاعلاً الإبهام وعدم وجود القرائن مستثنى من الأصل ، وتركت أول كلامه الذي نصّ فيه على عكس كلامك

«.. إلا أن يكون هناك دلالة بينة » .

فما هو الأصل في كلام مسلم وما هو المستثنى ؟ بل أكده في آخره كذلك بقوله : «.. حتى تكون الدلالة التي بيّنا » فما قبل الغاية هي الضرورة المستثناة ؟ إن كان كلامنا في منطوقه فهو أمامك ، وإن كان عندك أمر آخر يتبين به مقصده فأفدنا به نكن من الشاكرين ، لكن لا يكون هذا الذي عندك هو مجرد كلام الأستاذ حمزة (٨٢) .

وما نقلته عن الخطيب في سبيل معرفة العلة لا اختلاف فيه ، والكلام ليس في هذا ، لم يقل لك أحد لا تخرج الحديث وتنظر مخارجه ، وراجع التعقيبات السابقة جيداً (٨٣) ، ولا يبقى في مخيلتك من الكلام فقط ما تريد إبعاده عن الشيخ حمزة ، أو ما تريد الرد عليه من فعل العصريين أو أو . لكن فسّر لنفسك ما عناه الخطيب بقوله آخر

---

(٨٢) لا أدري لماذا يتهرب هؤلاء من شرح الموضوع وإعطائه حقه حتى يفهم القارئ ؟ ونراهم يكتفون بإطلاقات مبهمة .

إن الأصل في الراوي يكون معولاً عليه عند إبهام الأمر وخلوه من القرائن والأدلة . هذا ما قاله الإمام مسلم حول العنعنة ، وأما إذا توافرت الأدلة أو القرائن فتكون هي الفاصلة في الحكم . وليس من المنطق أن ترفض القرائن مباشرة بحجة أن الباحث يجهلها ويعتمد على حال الراوي العام باعتباره أنه هو الأصل ، ويزداد الأمر خطورة حين يرفض حكم النُّقَّاد القائم على معرفة القرائن بحجة أن هذا الباحث المعاصر يجهل تلك القرائن مدعياً أن الأصل في الراوي هو كذا !

(٨٣) لو ذكر الأخ العسيري نصاً وحداً من نصوصنا يدل على أننا ندعي أنكم تنكرون التخريج وتنكرون مكانة التخريج لكان كلامك موضوعياً ، أما أن تتكلم بهذا الشكل فلا يسعني إلا أن أنقل ما قاله الإمام الذهبي : اسكت بحلم أو انطق بعلم .

كلامه « ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط »[٨٤] ، فما الحاجة إلى ذلك بعد الحكم في ظنك؟ أن أحكم ثم ألصق التهمة بعد ذلك من باب تتميم الفائدة فقط ، وقد أنطقك الله فقلت في تعليقك على كلامه « فجمع الطرق لمعرفة الاختلافات بين الرواة ثم النظر إلى مكانتهم من الحفظ » طيب بشّرنا بشرك الله بالجنة ما تمام عبارتك في نفسك : ثم يحكم على الحديث بعد ذلك وعلى مواضع الخلاف والزيادة ، أم قد وقع الحكم وخطّأت من خطّأت ثم نظرت إلى مكانتهم ؟ سبحان الله ! ما الميزان الذي رجحت به بين الاختلاف هل هو العدد فقط ـ وهذا جواب بعض من نعرفهم ـ؟ إن كان هذا جوابك كذلك فلن أتعب نفسي في سرد أمثلة على ترجيحهم بغير ذلك مما هو معلوم ، أم أنك تقول أن أهل الحديث لهم أوصاف أخرى مؤثرة في الترجيح بين أوجه الاختلاف ؟ وطبعاً عندك ليس منها أوصاف الرواة حفظاً وإتقاناً لأنهم غير معصومين ، وطبعاً لا أظنك تقول بما آنستنا به في افتتاحية خواطرك (صفاتهم من حيث الطول واللون ...) .

وتعليقك على كلام ابن سيرين عجيب ، لم تخبرنا لم أخرج مسلم أثر ابن سيرين؟ هل كان يتكلم عن الجانب الديني دون الجانب العلمي ، ولن ألزمك بتبويب النووي ، لأن أسهل ما عليك أن تقول منهج المتأخرين ، أو متأثر بالأصوليين ، قل ما شئت ، لكن لماذا أخرجه مسلم ؟ ذكر « إن هذا العلم دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم » ثم عقبه بقوله : « لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا

---

(٨٤) يا أخي إنك لا تستطيع أن تنقل نصاً واحداً من نصوصنا يدل على أننا ننكر مكانة الجرح والتعديل ووظائفه في معرفة حكم الحديث ، مع أننا أوضحنا ذلك في بداية الجواب .

رجالكم ، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم » ، ثم بقول طاوس: « إن كان صاحبك مليا فخذ عنه » قاله لمن قال : «حدثني فلا كيت وكيت » ، ثم بعده بأثرين قول ابن المبارك «الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء » ، ثم قوله كذلك : « بيننا وبين القوم القوائم ـ أي الإسناد ـ » ، ثم ويا للعجب ! عقبه بهذا الأثر عن ابن المبارك أختم به هذه الفقرة حتى لا أطيل : ـ بتصرف بسيط ـ .

قال إسحاق بن إبراهيم لابن المبارك : يا أبا عبد الرحمن ! الحديث الذي جاء : «إن من البر بعد البر، أن تصلى لأبويك مع صلاتك ، وتصوم لهما مع صومك » فقال ابن المبارك : يا أبا إسحاق ! عمن هذا ؟ فقال: هذا من حديث شهاب بن خراش ، فقال ابن المبارك: ثقة ، عمّن ؟ قال : عن الحجاج بن دينار ، قال ابن المبارك : ثقة ، عمن ؟ قال : قال رسول الله ﷺ ، فقال ابن المبارك : يا أبا إسحاق ! إن بين الحجاج بين دينار وبين النبي ﷺ مفاوز ، تنقطع فيها أعناق المطي، ولكن ليس في الصدقة اختلاف(٨٥) .

تدبر كلامهم بعيداً عن كلام المليباري ، وانظر هل تقعيده مبتكراً أم لا ، وهل خالف السلف أم لا ؟ على الأقل في هجومه على إطلاق كلام مجمل يحتمل أن يكون مخالفا لهم وليس له فيه حاجة إلا مشاكسة العصريين .

---

(٨٥) إن كلام ابن المبارك يدل بسياقه على شمولية نظره في الحديث حتى يقول : « ولكن ليس في الصدقة اختلاف » ، ولم يضعفه بمجرد أنه منقطع، وإنما ضعفه لكونه يدور على هذا الإسناد الغريب المنقطع . ولغرابة المتن عند ابن المبارك سأله : « عمن » .

أخشى أن تكون قد تأثرت بروح الابتكار من شيخك ، فابتكرت إجابة عن أثر ابن سيرين دون تدبر في صنيع مسلم وسياقه .

وما قاله الأخ الفاضل الشافعي : « إن أخذ على ظاهره وبحرفيته فلم يحظ بالكثير من التطبيق العملي وقد حمل أهل العلم عن بعض من نسب إلى البدع أفرادهم وهل يوجد ... » .

لعله ظهر مناسبة سياق من ساق كلام ابن سيرين وهي أن فيه رد الحديث بحال الرجل ابتداءاً ، سواء قلت لم يجر العمل على حرفيته أم لا ، والاستدلال قائم به على كل الأحوال ، على الحرفية وغيرها ، فبدل من تعطيل كلامه ، فليحمل على طريقة صحيحة ، وأنتم في « ملتقى أهل الحديث » لا يخفاكم أن أهل السنة في عهد ابن سيرين في الحفظ والصدق ليسوا كالعهود التي بعدهم لذا يفرق النُّقَّاد بين مستوري هؤلاء وهؤلاء ، وأن أهل البدع في ظهور شأنهم في عصرهم وهواهم مع ظهور أهل السنة وظهور دلائل الحق ما يتهّمون فيه بما لا يؤمن معه من الكذب والزيادة والنقص ما لا يكونوا فيه مثل من تأخر عنهم ممن لم يكونوا في عهود ظهور السنة وأهلها بالجملة ، وظهور الدلائل ما يجزم به بهوى الرجل ما يخشى منه الكذب والزيادة والنقص ، فهناك فرق في المتقدمين والمتأخرين حفظاً وصدقاً وأمانة على الوجهين ، ففي عهد ابن سيرين من أهل البدع الخوارج والقدرية ، أما الخوارج فقد اعترف صاحبهم أنهم كانوا إذا هووا أمرا صنعوا له حديثاً ، وأما القدرية وعلى رأسهم عمرو بن عبيد فقد كذبه أصحاب الحسن البصري كأيوب ويونس بن عبيد وابن عون وقتادة ومطر ، ثم بعدهم كسفيان وغيره ـ ولي تتبع لأحاديثه ومروياته عن الحسن وغيره ،

المرفوعة وغيرها ، في التفسير والفقه وغير ذلك ضمن ترجمة مطولة مسندة عنه ـ وهو كذاب أشر ، وعلى كل كان للسلف غايات أخرى كذلك غير هذا من ترك أهل البدع ، وهذا المحمل إنما ذكرته للفائدة مشاركة لإخواني لعدم تعطيل كلام السلف بالتشكيك فقط ، ورغم ذلك يبقى ما استفاده الإمام مسلم من نقله في سياق رد المرويات العلمية لا الفتاوى الدينية .

التعقيب الثاني عشر

رد عليه الأخ الدرع في ١٤٢٤/٨/١٤ هـ :

« افهم يا أخي كلام الشيخ أولاً ثم تكلم بعلم أو اسكت بحلم ، وأرى أن السكوت أفضل لأنك قلت : (لأني غير مطلع على كتاباته) أي كتابات الشيخ !

فهل يحق لمن لم يطّلع على كتابات الشيخ أن يشارك في نقاش حول كلامه ، أم أن المسألة كما هو لسان حال بعضهم « بما أن الشيخ المليباري في الموضوع إذن يجب أن أخالف ! » .

اذهب واقرأ كتب الشيخ فهي متوفرة في مكتبة الملتقى ـ جزاهم الله خيراً ـ لتعلم هل له سلف أم لا ، ولتقف على تفصيل ما أُجمل ـ في نظرك ـ ولتعرف ما الغريب ؟ فهمك أم كلام الشيخ ؟ واقرأ كتابه «كيف ندرس علم تخريج الحديث» لتعلم هل أسقط علم الجرح والتعديل من مكانته أم لا ؟

ولا بأس من مناقشة بعض ما ورد في التعقيبات مع تحديد محل النزاع حتى لا نخرج عن الموضوع :

أولاً : أنكر البعض على الشيخ قوله : « إنَّ علم الجرح والتعديل ليس أساساً في التصحيح والتعليل » .

وقبل مناقشة هذا الموضوع يجب فهم كلام الشيخ والتفريق بين (قبول حديث الراوي وكتابته عنه) وبين (تصحيح الحديث وتعليله) . فالشيخ يتكلم عن التصحيح والتعليل ، وليس عن أخذ الحديث عن الراوي .

وبعض الإخوة قد خلط بين المسألتين كما هو الحال مع الأخ العتيبي عندما قال: « فمن عرف بالصدق والأمانة قبلت روايته ولا ينتظر حتى نجمع الروايات!»

فهذا الموضوع خارج محل النزاع ولم يتكلم عنه الشيخ المليباري ، فلم ينكر قبول رواية من عرف بالصدق والأمانة ولم ينكر كتابة حديثه ، ولكن المسألة هي هل يحتج بروايته أم لا ؟ فالشيخ يتكلم عن التصحيح والتعليل . ولا يمكن معرفة ذلك بحال الراوي قبل جمع الروايات ومعرفة حالة الرواية من حيث التفرد والمخالفة .

كما قال الإمام مسلم في «التمييز» ٢٠٩ : « فبجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض يتميز صحيحها من سقيمها ... » ولم يقل : « فبحال الرواة نعرف الصحيح من غيره » .

وهذا ما قاله الحافظ البيهقي : « وهذا النوع من معرفة صحيح الحديث من سقيمه لا يعرف بعدالة الرواة وجرحهم ، وإنما يعرف بكثرة السماع ومجالسة أهل العلم بالحديث ومذاكرتهم والنظر في كتبهم والوقوف على روايتهم حتى إذا شذّ منها حديث عرفه » «معرفة السنن والآثار» ١/١٤٤ .

وقال الخليلي رحمه الله : « وإذا أسند لك الحديث عن الزهري أو عن غيره من

الأئمة فلا تحكم بصحته لمجرد الإسناد فقد يخطيء الثقة » «الإرشاد» ١/٢٠٢ .

وقال الإمام ابن المديني : « الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه » .

وقال يزيد بن أبي حبيب : « إذا سمعت الحديث فانشده كما تنشد الضالة » . فهل عرفت يا أخي العسيري من سلف الشيخ فيما ذكره .

وقال الخطيب البغدادي : « والسبيلُ إلى معرفةِ علة الحديث أنْ يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط » «الجامع لأخلاق الراوي» ٢/٢٩٥.

ولكن الأخ العسيري لم يعجبه استشهادي بكلام الخطيب ، فقال : « وما نقلته عن الخطيب في سبيل معرفة العلة لا اختلاف فيه ، والكلام ليس في هذا ... » بل الكلام في هذا ، أليس الكلام في التصحيح والتضعيف ، أم أن معرفة العلة ليس لها دخل في التصحيح والتضعيف .

ثم قال الأخ : « لكن فسّر لنفسك ما عناه الخطيب بقوله آخر كلامه « ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط » ، فما الحاجة إلى ذلك بعد الحكم في ظنك ؟ ... » .

أقول : لأنك فصلت كلام الخطيب عن بعضه لذلك لم تفهمه، فالخطيب يقول إن سبيل معرفة العلة هو بجمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته واعتبار مكانتهم من الحفظ ، والشيخ حمزة يقول إنه بعد جمع الطرق ومعرفة حالة الرواية من التفرد والمخالفة يقوم الباحث بترجمة الراوي الذي خالف أو الذي تفرد بالحديث ... ، فأخبرني ـ يا أخي ـ بالله عليك ما الفرق بينهما ؟

فإذا علمنا هذا تبين لنا خطأ من استشهد بقول ابن سيرين : « لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم ، فينظر إلى أهل السنة ، فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم » ؛ لأنه خارج محل النزاع فهو يتكلم عن أخذ الحديث وعدم أخذه ، ولم يتكلم عن الاحتجاج به وتصحيحه فليس معنى كلام ابن سيرين : « إن كان الراوي من أهل السنة فخذوا حديثه واحتجوا به وإن خالف وأخطأ » !

وأما قول الأخ العسيري : « وتعليقك على كلام ابن سيرين عجيب ، لم تخبرنا لم أخرج مسلم أثر ابن سيرين ؟ هل كان يتكلم عن الجانب الديني دون الجانب العلمي؟ » .

أما عن الإمام مسلم فأراد به بيان أهمية الإسناد وأنه من الدين، وهذا لم ينكره أحد حتى نتكلم عن سبب إخراجه لهذا الأثر.

وأما مسألة الجانب الديني والعلمي، فلن أجيب عليك ، ولكن سأجعلك تجيب بنفسك . قال ابن سيرين : « أهل البدع » فهل البدعة تمس العدالة الدينية أم الجانب العلمي من الحفظ والإتقان ؟ أجب عن السؤال لتعلم هل تعليقي هو العجيب أم فهمك !

ثانياً : أنكر البعض على الشيخ جعل علم الجرح والتعديل نتيجة للتصحيح والتعليل وليس أساساً له .

وقد نقلت قول الحاكم بأن علم الجرح والتعديل نتيجة وثمرة كما في تعقيبي السابق ، فلماذا الإنكار وكثرة الشغب ؟ ولزيادة التأكيد، تعالوا لنقف على ما قاله

الإمام مسلم في كتابه («التمميز» ٢٠٩) لنعرف ماذا ينتج من جمع الروايات ومقارنة بعضها ببعض ؛ قال رحمه الله :

« فبجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض :

١ـ يتميز صحيحها من سقيمها .

٢ـ ويتبين رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم من الحفاظ » ا.هـ .

فبعد معرفة الصحيح من السقيم يتبين لنا حال الرواة .

وهذا هو الذي قاله الشيخ حمزة : « وإنما جاء هذا العلم بعد التصحيح والتعليل كنتيجة ، لقد كان النُّقَّاد يستثمرون جهدهم في تصحيح الأحاديث وتضعيفها من أجل معرفة أحوال رواتها وتمييز الثقات من الضعفاء، وتصنيفهم في سلم الجرح والتعديل بدقة متناهية » .

وقال : « على الباحث أن يقوم قبل الترجمة بتخريج الحديث تخريجاً علمياً، ليمهد نفسه للمقارنة بين ما جمعه من المرويات لمعرفة مدى الموافقة بين رواة ذلك الحديث أو المخالفة أو التفرد » .

وقد سأل الأخ العسيري سؤالاً فقال : « وهناك سؤال مهم ما ثمرة سبره لحديثه ... هل الثمرة هي أنه إذا وُقف على حديث خارج عما استُقرئ يسبر حديثه مرة ثانية ؟ أم هذا دور ؟ أم الحكم بالترك حتى ينفض الناس عنه ؟ أم لا فائدة فيه أصلاً ، فهو غاية ونتيجة وثمرة وصلنا إليها وحسبنا ، ونتركها هكذا حتى نملأ كتب الجرح والتعديل بما لا فائدة فيه ... » .

الجواب موجود في كلام الشيخ حمزة ولعلك لم تقرأه ، أو قرأته ولم تفهمه ، أو

فهمته ولكن تحب الشغب ! فالثمرة هي : ـ كما قال الشيخ ـ « تصنيفهم في سلم الجرح والتعديل بدقة متناهية ليكون ذلك معولاً عليه في التصحيح والتضعيف عند الضرورة » .

فنستطيع الاستفادة من أحوال الرواة في الحكم على الحديث عند الضرورة (وهذه نقطة الخلاف الثالثة ، وسيأتي التفصيل فيها) .

وأيضاً يمكن الاستفادة من ترجمة الراوي المنفرد أو المخالف بعد جمع الروايات ، لعلنا نجد ما يساعدنا على معرفة سبب التفرد والمخالفة ، وهل يحتمل تفرده أم لا . كما قال الشيخ حمزة : « ثم يقوم بترجمة الراوي الذي خالف أو الذي تفرد بالحديث ، مرتكزاً على إبراز الجوانب التي تقتضيها مناسبة البحث؛ من أهمها الصلة بين الراوي وبين شيخه ، ومدى تميزه عن غيره من المحدثين الذين شاركوا معه في رواية ذلك الحديث ... عسى أن يجد فيها ما يساعده على معرفة سبب مخالفته لغيره أو تفرده بما لا يعرفه غيره، وقد يجد نصوص الأئمة صريحة في ذلك أو ما يساعده على فهمه واستنباطه ، كما ينبغي أن يحاول معرفة مخارج التوثيق والتجريح ومناسباتها ، وهذه أمور ينبغي التركيز عليها، وحينئذ تتهيأ نفسه تدريجياً لمعرفة ملابسات الرواية، وقرائنها، وفقه ترجمة الرواة » .

ولا معنى لقولك : « هل الثمرة هي أنه إذا وُقف على حديث خارج عما استُقرئ يسبر حديثه مرة ثانية ؟ أم هذا دور ؟ » لأن الحكم على الراوي مبني على الغالب من حاله ، قال ابن الصلاح : « يعرف كون الراوي ضابطاً بأن تعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان ، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى

لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً ، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه » المقدمة ٢٢٠ .

ثالثاً : أنكر البعض على الشيخ قوله : « ليكون ذلك معولاً عليه ـ أي ظاهر الإسناد ـ في التصحيح والتضعيف عند الضرورة » ، وقد بينت سابقاً أن الضرورة تكون عند عدم توفر القرائن والملابسات الدالة على خطأ الراوي ، ففي هذه الحالة يعوّل على ظاهر الإسناد ، أما مع وجود قرائن تدل على خطأ الراوي فلا يقبل ذلك منه ولو كان هذا الراوي جبلاً في الحفظ لأنه غير معصوم من الخطأ . وهذا هو منهج المحدثين في التعامل مع المرويات ، فهذا الإمام مسلم قد اعتمد على ظاهر الإسناد وحكم عليه بالاتصال في حال الإبهام وعدم وجود القرائن الدالة على عدم الاتصال .

قال الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه» (باب الاحتجاج بالحديث المعنعن ١/٣٠) : « إن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً وحديثاً أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثاً وجائز ممكن له لقاؤه والسماع منه لكونهما جميعاً كانا في عصر واحد وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلام فالرواية ثابتة والحجة بها لازمة إلا أن يكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه أو لم يسمع منه شيئاً فأما والأمر مبهم على الإمكان الذي فسرنا فالرواية على السماع أبداً حتى تكون الدلالة التي بيّنا » ففي حال الإبهام وعدم وجود القرائن يعوّل على الظاهر ، فهذه هي حالة الضرورة التي قصدها الشيخ المليباري ، وأيضاً في حالة عدم وجود حكم لناقد من النُّقَّاد .

واسمع ، متى يعوِّل الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ على ظاهر الإسناد ، قال : « فإذا لم

أجد لهم ـ أي للمتقدمين ـ كلاماً حكمت على الحديث بظاهر السند » «الشفاعة» ٢٣ .

وقصة ابن المبارك التي نقلها الأخ العسيري وفرح بها خير شاهد على هذا ، فسؤال ابن المبارك عن الإسناد يدل على أن الحديث لم يسمعه من قبل ولا يعرف ملابساته وإلا لقال : « نعم هو حديث فلان عن فلان » ولكنه سأل عن الإسناد ليعرف علّة الحديث فوجده منقطعاً .

ملاحظة : انزعج بعض الإخوة من قول الشيخ : « كثير من المعاصرين » ، ولكن ماذا نفعل أخي إذا كان هذا هو واقع كثير من المعاصرين ، فلا يمكننا إنكاره ، والشيخ لم يقل « كل المعاصرين » فهو لم يعمم .

وقد سبقه إلى ذلك الشيخ مقبل رحمه الله تعالى حيث قال : « وهذا بخلاف الباحث العصري فهو لا يحكم إلا بما عنده من السند ، فلا مقارنة بين باحث عصري وبين حافظ من المتقدمين » «أحاديث معلة» /١٨٦ .

التعقيب الثالث عشر

كتب الأخ أبو خليفة العسيري مرة أخرى رداً على الأخ الدرع في ١٤٢٤/٨/١٥ هـ وهذا نصه :

(١) اختصاراً لن أتكلم على تعليقاتك الهامشية وسأصب حواري في لب الموضوع ، لأن المناقشة نقطة نقطة يبدو أنها تثير بعض النفوس وتحملها على الرد كيفما اتفق ، مع تخلل عباراتهم كلمات من هنا وهناك لا داعي لها من أجل... ! على كل حال لا يهمني كلَّ ما ذكرتَ خارج الموضوع فالأمر سهل وهين ، ولعلي استخدمت نفس

أسلوبك في بعض العبارات ، ولعل ذلك إذا حسنت النية من ملح الحوار ، المهم هو فائدة الموضوع المطروح [٨٦] .

(٢) المواضيع التي تطرح في المنتديات للمناقشة وتكون منقولة من كتاب أو مقال أو شريط أو مذكرة .. إلخ ، فليس من شروط مناقشتها الرجوع إلى مؤلفات صاحبها لفهم مقاصده وتفصيلات مجمله ، خاصة إذا كان النقد متوجه (؟) حول أنها مجملة محتملة معنى خطأ (؟) ، وقد بنيت حواري مع ظاهر كلام الأستاذ الذي نقله (هيثم حمدان) وفقه الله ، ثم ما ذكره بعد ذلك أنه فهمه منه ، وعموماً في كلامِك وحوارِك بيَّنتَ أن ما ذكرتُ ـ سواء كان قصد الأستاذ ، أو لم يكن قصد الأستاذ ـ فهو خطأ ، فبقي أصل الحوار قائماً [٨٧] .

---

(٨٦) تضمنت هذه الفقرة دعاوى، وهي :

* تعليقات الأخ الدرع فيها أمور هامشية .

* وأن الأخ العسيري لن يعلق على هذه الأمور الهامشية ، بل يصب حواره في لب الموضوع .

* وأن المناقشة نقطة نقطة تثير بعض النفوس وتحملها على الرد كيفما اتفق .

* وأنه لا يهمه كل ما ذكر الدرع خارج الموضوع .

* إنه يستخدم في بعض عباراته أسلوب الدرع نفسه .

لعل من الأفضل أن يعطي الأخ العسيري للقارئ صورة عامة عن تلك الدعاوى من خلال بعض الأمثلة ، ليبرهن على مصداقيته في دعاويه . غير أنه بدأ تعقيبه بإطلاقها، وأنه لم يلتزم بوفاء وعوده في أثناء التعليق ، بل تطرق لكل نقطة أثارها الأخ الدرع ، كما سترى عند التعقيب .

(٨٧) هذه الفقرة ـ كما ترى ـ كانت للدفاع عن موقفه في الحوار ، ولتبرير نقاشه الذي خاضه قبل

(٣) أخي (الدرع)! الحديث الذي يسمعه الراوي من راو ضعيف هل الظاهر أنه ضعيف أي أنه لا يحتج به، أم ليس هناك جانب أرجح من جانب من جهة التصحيح والتضعيف ، أو الإصابة أو الخطأ، ولا تنسى (كذا) أن الكلام ليس فقط الوجادات وإنما يشمل المسموعات ، في كل الطبقات ، ومن عنده تفصيل لا يطلق ما أنكر عليه(٨٨) .

(٤) صحيحٌ أن الضعيف يروي الصواب أحياناً ، بل الكذاب يصدق ، لكن هل هذا يجعل الكفة متوازية ؟ بحيث لا يكفي ظاهر إسناده لظهور حكم مبدئي لمن لم يعلم طرق الحديث ابتداءاً ، نعم بالتخريج والموازنة بين المرويات ، يكتشف الخطأ والوهم والحفظ ، فالحكم به أوثق، لكن هل معنى هذا أن رواية الضعيف أو الثقة

قراءة كتب المليباري ، وذلك رداً على ما أثاره الأخ الدرع في رده عليه .

وهذا أول نقض من الأخ العسيري لما التزم به في الفقرة الأولى من أنه يصب حواره في لب الموضوع ولا يتكلم عن الأمور الخارجة عنه؟!

(٨٨) على الرغم من وجود غموض في الجملة الأخيرة فإني أقول : إن الظاهر أو الأصل الغالب في الراوي يعتمد عليه في التصحيح والتضعيف فقط حين لم يقف الباحث - بعد التتبع والغربلة - على ما يدل على خطأ ذلك الراوي من القرائن .

أما أن يضعف الحديث مباشرة بناء على حال الراوي الضعيف قبل النظر في مدى تفرده بالحديث أو موافقته لغيره ، والقرائن المحيطة به ، فهو استرواح ، كما وصفه السخاوي . ومن المعلوم بداهة أن العمل بظاهر الأمور لم يكن مطلقاً ، بل مقيد بعدم ظهور أدلة تدل على خلاف الظاهر بعد التتبع . غير أن الذي يجهل الأمور وملابساتها وحقائقها يعول دائماً على ظاهرها ، بل يغتر به إن كان متجاسراً .

متوقَّفٌ فيها كالمجهول الذي لا قرينة لحاله ترجّح قبول حديثه من رده[٨٩] . طبعاً الكلام ليس فقط لاكتشاف خطأ في الإسناد من الجهات التي لا علاقة لها بالراوي ،

---

(٨٩) ولا أدري كيف فهم الأخ من الفقرات التي نقلها الأخ هيثم ثم شرحها الإخوة: أن الكفة متوازية بين الثقة والضعيف والمجهول ؟! والواقع أنه لا يلزم من قولنا بضرورة الجمع وتتبع القرائن للتأكد من عدم وجود خطإ في أحاديثهم توازي الكفة بينهم في جميع الأمور، كما لا يلزم ذلك إذا رفضنا الخطأ من الجميع في ضوء الأدلة .

ولا ينبغي للأخ أن يفهم ذلك؛ فإن الفرق بين الثقة والضعيف والمجهول ظاهر مما سبق شرحه. نعم ، يرد الخطأ منهم إذا تبين ، لكن هذا لا يعني بالضرورة أنهم سواء في قبول الحديث ورده . فالثقة يصحح حديثه في حال خلوه من القرائن التي تدل على خلاف الأصل فيه ، ولا يشترط في تصحيح حديثه أن يكون له متابع ، والثقة عن الثقة حجة لدى أهل السنة والجماعة ، وأما الضعيف فيرد حديثه في هذا الحال إلا إذا توبع أو تقوى بالشاهد .

وأما المجهول فيرد حديثه أيضاً إلا إذا وجد له متابع يدل على أنه أصاب في رواية ذلك الحديث ، مع التوقف عن الحكم بعدالته وحال ضبطه عموماً . وبالتالي فالثقة والضعيف والمجهول ليسوا سواء في التوقف عن الحكم ، ولا يلزم من البحث عن احتمال الخطأ والصواب في أحاديثهم أنهم سواء في القبول والرد والتوقف ، والكل يقبل منهم ويرد ويتوقف ، لكن مراتب ذلك والنسب تختلف .

وإذا كان الأخ يحكم على الحديث بما ظهر له من حال الراوي قبل البحث عن تفرده أو موافقته ، ووقف عند هذا الحد الظاهري ، ولم يعترض على النُّقَّاد غروراً به ، ولم يتجرأ على الاستدلال به على مسألة من المسائل الشرعية بحجة أنه حديث النبي ﷺ ، فلا مانع من ذلك مادام الأخ يقر بأنه حكم مبدئي لا حقيقي . أما إذا اعترض على النُّقَّاد بناء على الظاهر وبدأ يستنبط الأحكام فهذا العمل مما ينبغي التحذير منه ، لأن الواجب عليه التوقف عن إقحام نفسه في

وإنما شامل لأصل رواية الراوي التي سمعها الناس منه ، لأن الأئمة الذين ينقل كلامهم في العلل كلامهم يشمل هذا أولوية ، فهل من سمع حديثاً من راويه الموصوف لديه عدالة وديانة وحفظاً ـ وهذا يشمل جبل الحفظ ـ يتوقف في حديثه حتى ينظر من خالفه ومن وافقه ، فيتأكد من صوابه أو خطئه ، أم أن الأمر فيه مبالغة(٩٠) .

مجال لم يكن مؤهلا له . وعدم وضوح الأمر لغير المؤهلين لا يبرر ـ شرعاً ولا عقلاً ـ مزاحمتهم صفوف أصحاب الحديث .

والله يقول : ﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ ﴾ .

ولعل من الأفضل أن أنقل هنا قول السخاوي ـ رحمه الله ـ ، وهذا نصه :

« وأما من لم يتوقف من المحدثين والفقهاء في تسمية ما يجمع الشروط الثلاثة (وهي العدالة والضبط والاتصال) صحيحاً ، ثم إن ظهر شذوذ أو علة رده ، فشاذ وهو استرواح ، حيث يحكم على الحديث بالصحة قبل الإمعان في الفحص وتتبع طرقه التي يعلم بها الشذوذ والعلة نفياً وإثباتاً فضلاً عن أحاديث الباب كله التي ربما احتيج إليها في ذلك ، وربما تطرق إلى التصحيح متمسكاً بذلك من لا يحسن ، فالأحسن سد هذا الباب ، وإن أشعر تعليل ابن الصلاح ظهور الحكم بصحة المتن من إطلاق الإمام المعتمد صحة الإسناد بجواز الحكم قبل التفتيش ؛ حيث قال : « لأن عدم العلة والقادح هو الأصل الظاهر » فتصريحه بالاشتراط يدفعه ، مع أن قصر الحكم على الإسناد ـ وإن كان أحق ـ لا يسلم من الفقهاء » . (« فتح المغيث » ١/٢٠) .

(٩٠) من يحفظ تعريف الصحيح ويقرأ كتب النُّقَّاد ويمعن النظر فيها لن يرى فيه مبالغة ، وإنما المبالغة في استعجال الباحث في قبول حديث الثقة مطلقاً قبل أن يعرف مدى سلامته من الشذوذ والعلة . ولم يكن تعريف الصحيح هو ما رواه الثقة ، بل ما اتصل سنده بالعدول

(٥) طبعاً لن يعدم الباحث من أمثلة توقَّف الأئمة في حديث بعض الثقات حتى رُفِع تفرُّدهم أو أو ... ، ولكن هل يستفاد من هذه الأمثلة أن كل راو في كل طبقة في كل حديث يتوقف في حديثه حتى يُتأكد هل أخطأ أم لا ؟ لا أظن أن كلامي السابق فيه أنه لا يبحث مطلقاً ، أو أنه لا يستنكر حديث مطلقاً ، وإنما كنت عاضّاً على جانب التفصيل، وعدم إطلاق قواعد مجملة تحتمل صور من الخطأ . صحيح من وقف في حال رواية معينة من راو معين عن شيخ معين لا يقال فيه إنه لا يقبل الأفراد ، لكن هل هذه قاعدة في كل حديث وكل راو؟ ويقال إنها الأصل؟ ومن كلامي السابق ظاهر قولي إن الرواة تعلم درجتهم بسبر حديثهم ، لكن ليس كل راو إنما يُعلم حاله بسبر حديثه وموازنته مع مرويات الناس فقط ، فهناك درجات تعلم بدون هذا بمراحل ، ولا تنسى ما يتعلق بالعدالة[٩١] .

الضابطين من غير شذوذ أو علة .

إن كان النُّقَّاد لا يعقلون شيئاً عن الحديث قبل جمع الطرق، فإن كثيراً من المعاصرين يستشفون الحكم مباشرة، ولا يجدون ضرورة في الجمع والغربلة ، بل يتجاسرون ويحكمون .

هذا وقد ورد عن ابن معين قوله: لو لم نكتب الحديث أكثر من ثلاثين وجهاً ما عقلناه .

وعن أبي حاتم : لو لم نكتب الحديث من ستين وجهاً ما عقلناه .

(٩١) في هذه الفقرة أمران :

الأول : لماذا يصر أخونا أبو خليفة على سوء فهمه دون أن يصححه ، وقد سبق في نقاش الإخوة بيان أهمية علم الجرح والتعديل في التصحيح والتعليل ووظيفته المهمة في ذلك ؟!

وما الذي يمنعه من قبول هذا التفصيل ؟!

والأمر الثاني : أن الأخ لم ينتبه إلى ما وقع في كلامه من خلط بين شيئين متغايرين؛ وهما :

* معرفة حال الراوي العام في جانب ضبط الحديث.

* معرفة حاله في الجانب الديني .

إن معرفة حال الراوي في ضبطه للأحاديث وإتقانه لها تتوقف أساساً على سبر مروياته وتمييز خطئها من صوابها ، وبقدر الخطأ أو الصواب يتم تحديد مرتبته في سلم الجرح والتعديل .

أما معرفة حال الراوي في الجانب الديني الذي يتضمنه مصطلح « العدالة » فتختلف تماما عن سابقتها ؛ إذ تتوقف على المعاملة ومعايشة الراوي إن كان معاصراً ، وأما إن كان غير معاصر فبقدر شهرته من غير أن ينقل في حقه ما يدل على فسقه أو فساد عقيدته .

ولا ينبغي للأخ أن يخلط بين هذين الجانبين : الديني والعلمي ، ثم يعترض علينا بناء على هذا الخلط بأن حال الراوي يعرف من غير سبر الأحاديث . وكان موضوعنا في تصحيح الحديث وتضعيفه ودور علم الجرح والتعديل في ذلك .

وأما الراوي المتروك لسبب الفسق والكذب على الناس فهذا ليس بموضوعنا ، لأنه لا يسمع منه الحديث ولا يتلقى منه حتى تتاح فرصة التصحيح والتضعيف .

نعم من الرواة من ترك حديثه ولا يشتغل بالرواية عنه بعد أن تبين كذبه في أحاديث النبي ﷺ أو في دعوى السماع من الشيوخ، أو لفحش أخطائه وأوهامه. ولا تعرف هذه الأمور إلا من خلال دراسة أحاديثه ورواياته أيضاً .

جاء عن ابن معين قوله : « كتبنا عن الكذابين وسجرنا به التنور وأخرجنا به خبزاً نضيجاً » (انظر «سير أعلام النبلاء» ١١/٨٣) .

وجاء في كتاب «الجرح والتعديل» ١/٢٩٠ : « رأى أحمد بن حنبل يحيى بن معين في زاوية بصنعاء ، وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان بن أبي عياش عن أنس ، فقال له أحمد بن حنبل : تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس ، وتعلم أنها موضوعة ؟ فلو قال لك قائل : أنت تتكلم في أبان وتكتب حديثه على الوجه ؟ فقال : رحمك الله أبا عبد الله ، أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر عن أبان بن أبي عياش عن أنس وأحفظها كلها وأعلم أنها

(٦) وفي كلامي الإنكار أن يحكم على كل حديث قبل معرفة حال رواته ، ولست أنكر إنه قد يعلم خطأ الراوي قبل معرفة حاله ، وقد يصحح بحديث قبل معرفة حال رواته ، وعبارة الأخ هيثم التي نوقشت: « الأئمة المتقدمون كانوا يبدؤون بـ : الحكم على الحديث ، وينتهون بـ : الحكم على رجال السند » وهذه كلية غير مطردة ، وكان من النقاش حولها أنهم كيف يعلمون أنه أخطأ بزيادته أم حفظها فيحكمون بذلك ؟ هل هو بالعدد فقط ؟ فلا يحتاج معه في النظر في حال وصفة الزائد وغيره أم يحتاج ؟ ليس بخاف أن الكلام ليس في هذا النوع فقط ، ولكن الإطلاق يشمله ، وصور الاختلاف زيادة ونقصاً وقلباً وغير ذلك في الإسناد والمتن تشمل الأعداد المتكافئة كما تشمل الأعداد المختلفة اختلافاً قليلاً أو كثيراً ، فالكلام يشمل صوراً لا يعلم الحكم فيها على الاختلاف إلا بمعرفة حال الرواة ، ومعرفة ذلك قبل أو بعد البحث أمر يتبع الأسلوب البحثي [٩٢] لا التقعيد العلمي الذي يثمر حقاً أو

موضوعة حتى لا يجيء بعد إنسان فيجعل بدل أبان ثابتاً البناني ، ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس ، فأقول له : كذبت ، إنما هو (أبان) لا (ثابت) » .

إذن معرفة كذب الراوي في أحاديث النبي ﷺ أو في دعوى سماعه من الشيوخ أو فحش خطئه تتوقف على جمع المرويات ومعرفة مخالفته للواقع أو تفرده بما لا أصل له كما تجلى من المثالين السابقين ، وسيأتي ما يدل على ذلك إن شاء الله تعالى .

(٩٢) شرحنا من قبل أكثر من مرة أن علم الجرح والتعديل قد يكون أساساً في الحكم على الحديث تصحيحاً أو تضعيفاً ، وبالتالي لا حاجة إلى إثارة ما لم يتضمنه كلامي. وأما قوله : « فالكلام يشمل صوراً لا يعلم الحكم فيها على الاختلاف إلا بمعرفة حال الرواة » فكلام جميل ، غير أن قوله : « ومعرفة ذلك قبل أو بعد البحث أمر يتبع الأسلوب البحثي لا التقعيد العلمي »

باطلاً ، خاصة إذا علمنا أن السلف كانوا لا يحتاجون للبحث في الكتب عن حال الرجال كما نحتاجه نحن ، فينبغي النظر إلى كلامهم ونظرهم بمنظور منفك عن المماثلة والمطابقة بين حالنا وحالهم في هذا ، فلا يقال في ما ينبغي علينا هو كانوا يفعلونه مع اختلاف السبب والوصف(٩٣) .

غير واضح . فلا أدري ماذا يقصد الأخ بقوله : « ومعرفة ذلك » فإن كان قصده به معرفة حال الراوي ، فأقول : إنه لم يقعدها أحد، ومعرفة حال الراوي شيء ، وتوظيفها في الحكم على الحديث شيء آخر، وسترى خلطه بينهما .

وإن كانت الإشارة في قوله : « ومعرفة ذلك » إلى الحكم ، أي معرفة الحكم على الاختلاف ، فأقول : هذه غفلة عجيبة ؛ فإن الاختلاف لا يعرف إلا بعد استحضار طرق الحديث بالنسبة إلى الناقد أو بعد البحث والتخريج والمقارنة بالنسبة إلى الباحث المعاصر، وبالتالي فإن معرفة الحكم بحال الراوي على الاختلاف لم تكن إلا بعد البحث !

(٩٣) أولاً : إن الأخ يطول الكلام كثيراً ، لذا لم يخل سياقه من تعقيد .

ثانياً : إن استحضار الناقد أو الباحث ما يعرفه سابقاً من أحوال الرواة شيء ، وتوظيف ما يستحضره شيء آخر ، ولا ينبغي الخلط بينهما . وبدهي جداً أن يستحضر الناقد عند سماعه حديثاً ما يعرفه من أحوال رواته الذين قام بسبر مروياتهم من قبل، لكن توظيف هذه المعرفة إنما تكون بعد معرفة التفرد والموافقة . وكذلك شأن الباحث المعاصر الذي يحفظ كثيراً من أسماء الرواة ويعرف أحوالهم ينبغي أن يطبق ذلك بعد معرفة حال الرواية .

وذلك لأن الثقة قد يخطئ والضعيف قد يصيب . وإذا أصاب في حديث لا يلزم منه بالضرورة أن يكون مصيباً في كل ما يرويه .

ومهما كان الأمر فإنه لا بد من النظر في حال الرواية لمعرفة حكم الحديث قبل توظيف أحوال الرواة .

(٧) ليس هناك شك أن مجرد وصف الراوي بالجملة لا يعطيك حكماً خاصاً بخطئه أم صوابه في حديثه المعين كما يعطيك ذلك مع البحث ، ولكن يعطيك ظناً راجحاً بصوابه حتى يقوم الدليل على خطئه فالتفاوت في الحالين ليس تفاوت الاحتجاج من عدمه ، وحتى يقوم الدليل على ذلك لا يتوقف في رواية الثقة ، إلا إذا كان ثمة أمراً (كذا) يثير الاستنكار في حديثه ، ولكن ليس ذلك مجرد التفرد ، وإنما هو تفرد خاص، له أحوال خاصة ، تنبئ اللبيب إلى وجود خطأ ما يستدعي البحث ، فهنا قد يتوقف في رواية الراوي، وليس كل راو تُفرِّد عنه قيل أين أصحابه؟![٩٤] .

---

(٩٤) إن الظن الراجح الذي يعتمد إنما هو الظن الذي يكون للباحث بعد تتبعه لطرق الحديث بحثاً عن حال الرواية من حيث التفرد والمخالفة والموافقة وما يحيط بذلك من القرائن . وعندئذ يكون ظنه بالصواب أو بالخطأ راجحاً ومعولاً عليه حتى يقوم الدليل على خلاف ذلك . أما الذي يكون عند الباحث في النظرة الأولى قبل البحث والتتبع إنما هو توهم لا يصلح اعتماده في شيء ، وليس ظناً ، فضلاً عن أن يكون غالباً . وقد سبق عن السخاوي قوله بهذا الخصوص . وكلما ينتفي احتمال الخطأ يحصل رجحان الصواب .

ومن الجدير بالذكر أنه لم يدع أحد منا أن مطلق التفرد يكون سبباً مباشراً للتعليل ، وإنما قلنا إن الحكم على الحديث إنما يكون بعد معرفة التفرد والمخالفة والموافقة. كما أننا لم ندع أن كل راو تفرد بحديث يقال في معرض رده : أين أصحابه فلان وفلان . ومن المعلوم أن القرائن تختلف باختلاف ملابسات الرواية .

ويقول ابن الصلاح : « ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك ، تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول ، أو وقف في المرفوع ، أو دخول حديث في حديث أو وهم واهم بغير ذلك ، بحيث يغلب على ظنه ذلك ، فيحكم به أو

(٨) وتأمل أخي إلى قول الخليلي الذي نقلتَه : « وإذا أسند لك الحديث عن الزهري أو عن غيره من الأئمة فلا تحكم بصحته لمجرد الإسناد فقد يخطئ الثقة » فهل ترى كل الرواة الذين يسند عنهم الحديث كالزهري وغيره من الأئمة ؟ ثم إن هذا الكلام المطلق ـ السابق ـ يشمل رواية فوق الواحد إذا تلقاها الراوي بسياق واحد، فهل يتوقف في روايتهم حتى يبحث ويوازن ، ومن المعلوم إن ما فوق الواحد يخطئون كذلك (٩٥) .

(٩) كيف يقال : « ثم ينظر في السند ليرى من قد يكون المسؤول عن الخطأ في هذه الرواية » كأن المقصود أنه لا يعلم إلى الآن حال رواة الإسناد ، وقد خطّأ الرواية وانتهى ، هذا لا يُمنع في بعض الروايات ـ وقد بينت ذلك ـ ، ولكن المنع يصُبّ حول جعل هذا منهجاً مطرداً في كل الروايات ، وينسب إلى المتقدمين ، ويقصد بهم المحدثون(٩٦) .

يتردد فيتوقف فيه . وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه » («مقدمة ابن الصلاح» ، ص: ٩٠) .

(٩٥) نعم ، كذلك الأمر. لكن تأمل ـ يا أخي ـ قليلاً ، كيف يعرف أن الحديث رواه أكثر من واحد. أليس ذلك بجمع الطرق؟!

ثم إن قول الخليلي واضح جداً أن ظاهر الإسناد وحال الراوي لوحده لا يكفي في الحكم على الحديث حتى وإن كان عن الزهري وأمثاله .

(٩٦) كلام غير علمي، فما وجه قوله « كأن المقصود أنه لا يعلم إلى الآن حال رواة الإسناد » ؟ إن الناقد يعرف أحوال الرواة في السند إذا قام بسبر مروياتهم التي سمعها أو حفظها ، لكن معرفة المسؤول عن الخطأ في حديث معين تتوقف على مقدمات خاصة شرحناها أكثر من مرة.

(١٠) الإنكار يصبُّ على القول بأنه « لا يمكن معرفة ذلك بحال الراوي قبل جمع الروايات ومعرفة حالة الرواية من حيث التفرد والمخالفة »[٩٧] وطبعاً دون النظر إلى حال الرواة[٩٨] ، وهذا القيد الذي ذكرتُ آنفا هو ما أناقش فيه وقد نفاه من نفاه قبل فَـ (الأئمة المتقدمون كانوا يبدؤون بـ : الحكم على الحديث ، وينتهون بـ : الحكم على رجال السند) ، فقول مسلم : « فبجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض يتميز صحيحها من سقيمها » لا يعني دون النظر إلى حال الرواة[٩٩] ، كما لا يعني منع معرفة الباطل بدون جمع الروايات ، وسئل طاوس : إن رجلاً حدثني بكيت وكيت ، قال : إن كان ملياً فخذ منه ـ أي ثقة في دينه ـ . («الجرح والتعديل» ٢/٢٧) . إذا تُدبِّر ما سبق فالكلام على ما نقلته عن الخطيب لا زال قائماً ، وأن التصحيح والتضعيف لا يكون بدون النظر في مكانة الرواة حفظاً ومنزلة في الإتقان والضبط ، كما هو كلامه ، والحوار إنما هو كما سبق وذكرت فيمن يقول بحكم تصحيحاً وتضعيفاً ثم ينظر في

لذا لا يلزم من قوله « ثم ينظر من المسؤول » كونهم لا يعرفون حال الراوي إلى الآن .

(٩٧) لو ذكر مثالاً واحداً لكفى لنقض كلامنا هذا . لكن اكتفى بإطلاق الدعوى دون أن يأتي بدليل.

(٩٨) من أين أتيت بهذا القيد ؟ وليس في كلامي ولا فيما قاله الأخ هيثم هذا القيد . وما مصداقية هذا القيد في ضوء توضيحاتنا المتكررة حول أهمية علم الجرح والتعديل وتحديد وظائفه في التصحيح والتضعيف ، وأنه قد يكون أساساً يعول عليه في الحكم على الحديث .

(٩٩) تمام كلام الإمام مسلم : « ويتبين رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم من الحفاظ » . النظر في حال الراوي عند التصحيح لم يكن محل إنكار أبداً . وإنما أنكرنا فقط التصحيح والتضعيف بناء على حال الراوي قبل معرفة التفرد والمخالفة والموافقة .

أحوال رجال السند هكذا مطلقاً في كل حديث[١٠٠] ، ولست الآن بصدد أن هذا قصد الأستاذ أو ليس قصده ، وأحب إليّ ألا يكون قصد الأستاذ ، ولكني أحاور في كلام قد مضى في المشاركات .

(١١) أما كلامك عن أثر ابن سيرين الذي ساقه مسلم في مقدمة «صحيحه» فكنت تقول : « فابن سيرين يتكلم عن الجانب الديني وليس الجانب العلمي ... » ، ثم قلت : « فهو يتكلم عن أخذ الحديث وعدم أخذه ، ولم يتكلم عن الاحتجاج به وتصحيحه . » ! وقد قال العلائي في «جامع التحصيل» (ص٥٨) : « .. وفي «صحيح مسلم» أيضاً عن ابن سيرين قال : لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم ، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم ، ... وفي «صحيح مسلم» أيضاً عن عبدان قال : سمعت عبد الله بن المبارك يقول : الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء ، وعن العباس بن أبي رزمة قال سمعت عبد الله ـ يعني ابن المبارك ـ يقول : بيننا وبين القوم القوائم ـ يعني الإسناد ـ . وعن إبراهيم بن عيسى الطالقاني قال قلت لعبد الله بن المبارك ... » وذكر الأثر الأخير الذي سقته فيما مضى ، ثم قال العلائي : « وهذه الآثار وغيرها متضافرة على اعتبار ما دل عليه الحديثان المتقدمان من التصريح بالإسناد ، وإن ذلك شأن الرواية للحديث وطريق قبوله » . هذا ما فهمه العلائي ، ولا معنى

---

(١٠٠) كلام غير سليم منهجياً ولا علمياً . لم يقل أحد إن الناقد يحكم على الحديث ثم ينظر في أحوال الرواة ؟! وإنما قال الأخ هيثم ثم ينظر من المسؤول عن الخطأ ، وإذا تكرر ذلك منه علم حال الراوي ، كما ورد ذلك عن النُّقَّاد .

لذكر الإسناد إلا النظر في حال رجاله[١٠١] .

---

(١٠١) لم أفهم بعد وجه استدلال الأخ بهذه النصوص على ما فهمه من أن الحكم على الحديث إنما يكون بالنظر في رجال السند قبل معرفة حال الرواية . وهذا أمر غريب . وقد قال العلائي : « وإن ذلك شأن الرواية للحديث وطريق قبوله » .

وفرق واضح بين الرواية وأحوالها وبين الرواة وأحوالهم ، ولم يقل الحافظ العلائي « الرواة » ، وإنما قال : شأن الرواية للحديث وطريق قبوله ، والرواية لا تتحقق بمجرد الرجال وإنما بنقلهم حديثاً عمن فوقهم .

والذي يتعين فهمه من هذه النصوص هو : أن الإسناد إذا لم يُذكَر لا يعرف من المخطئ ومن المخالف ومن الذي تفرد بالحديث .

وأما قولك : « ولا معنى لذكر الإسناد إلا النظر في حال رجاله » فخطأ فادح ، فإن ذكر الإسناد له أغراض متعددة ، من أهمها معرفة المخطئ والمصيب والصادق والكاذب ، طبعاً بعد الوقوف على حال الرواية من التفرد والمخالفة والموافقة وما يحتف بها من القرائن . ولولا السند ما عرف من تفرد ومن خالف . لذا أصبح الإسناد من الدين لولاه لقال من شاء ما شاء ، فالإسناد هو الذي منع من شاء أن يقول ما شاء . ولما التزم المحدثون ـ جزاهم الله تعالى عنا خير الجزاء ـ بذكر الأسانيد لم يعد بإمكان أحد أن يكذب على النبي ﷺ ولا على أحد من الشيوخ ، ولا أن يدخل في السنة النبوية ما ليس منها ولو عن طريق الخطأ إلا وقد اكتشف ذلك بدقة متناهية .

والسؤال : كيف يكتشف ذلك ؟ هل بالنظر في الرجال أم بالنظر في أسانيدهم وكيفية روايتهم؟!.

وإذا كان هذا هو الواقع فكيف يقول الأخ « ولا معنى لذكر الإسناد إلا النظر في حال رجاله»!

(١٢) وقال العلائي في «جامع التحصيل» (ص٦٩) : « وقول ابن سيرين : «لم يسألون عن الإسناد حتى وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم » ، قلت : لأن المبتدعة كذبت أحاديث كثيرة تشيد بها بدعتها ، قال ابن عباس رضي الله عنه لما بلغه ما وضعه الرافضة من أهل الكوفة على علي رضي اله عنه : « قاتلهم الله أي علم أفسدوا » رواه مسلم في مقدمة «صحيحه» أيضاً . قال الإمام الشافعي رحمه الله : كان ابن سيرين وعروة بن الزبير وطاووس وإبراهيم النخعي وغير واحد من التابعين يذهبون إلى أن لا يقبلوا الحديث إلا عن ثقة يعرف ما يروي ويحفظ ، وما رأيت أحداً من أهل الحديث يخالف هذا المذهب ... » وهذا عين ما ذكرت في مقصوده من ذكر أهل البدع ، وهو رد حديثهم لغلبة الكذب عليهم[١٠٢] .

---

(١٠٢) أولاً : الذي فهمناه من سياق كلام الأخ العسيري أنه يريد الرد علي ، ولذا أتى بنص ابن سيرين ليبرهن به على بطلان قولي إن علم الجرح والتعديل ليس أساساً في التصحيح والتضعيف ، مع أن الأخ لم ينقضه حين قال : إن الجرح والتعديل أساس لكن ليس بمفرده بل يحتاج إلى النظر في التفرد والمخالفة والموافقة . ومع كل ذلك كيف يقول الآن :

إني أردت به رد حديث أهل البدع لغلبة الكذب عليهم .

ثانياً : ما ذكره الأخ هنا مغاير تماماً لنصوص الأئمة التي أتى بها ، وليس كما قال : « وهذا عين ما ذكرت في مقصوده من ذكر أهل البدع ، وهو رد حديثهم لغلبة الكذب عليهم » . بل بينهما فرق واضح .

قل لي يا أخي : كيف عرف ابن عباس وابن سيرين كذب هؤلاء من أهل البدع .

ولا يمكن الوقوف على ذلك بالنظر في أحوالهم الخلقية، وإنما بالنظر فيما يروونه من الأحاديث وفي مدى موافقتهم لما ثبت عن النبي ﷺ ؟!

فبتفردهم بما لا يعرف ، وبمخالفتهم للثابت عرف كل من ابن عباس وابن سيرين وغيرهما كذب أهل البدع ، حتى تركوهم وأعلنوا مواقفهم تجاه هؤلاء عقاباً لهم .

ألم تقرأ ـ أخي حفظنا الله وإياك ـ ما ورد في «صحيح مسلم» في السياق نفسه : عن طاوس قال: جاء هذا إلى ابن عباس (يعني بشير بن كعب) فجعل يحدثه ، فقال له ابن عباس : عد لحديث كذا وكذا ، فعاد له . ثم حدثه ، فقال له : عد لحديث كذا وكذا ، فعاد له . فقال له : ما أدري أعرفت حديثي كله وأنكرت هذا أم أنكرت حديثي كله وعرفت هذا. فقال له ابن عباس : إنا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يكذب عليه فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه » .

أرأيت ـ يا أخي ـ كيف نظر ابن عباس في مرويات بشير وعرضها على ما يحفظه من أحاديث النبي ﷺ ، حتى يقول له بشير : ما أدري أعرفت حديثي كله وأنكرت هذا أم أنكرت حديثي كله وعرفت هذا.؟!

بالله عليك ، قل لي هل جاء في النص : أن ابن عباس نظر في حال بشير فوجده من أهل البدع فترَكه لكونه من أهل البدع ؟! أم لأنه أتى بأشياء منكرة تؤيد بدعتهم ؟!

وانظر أيضاً إلى رواية مجاهد، قال :

« جاء بشير العدوي إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول قال رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ينظر إليه . فقال : يا بن عباس! ما لي لا أراك تسمع لحديثي ، أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع فقال ابن عباس : إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا فلما ركب الناس الصعب والذلول لم ينفذ من الناس إلا ما نعرف » .

إذن ما قاله الأخ يختلف تماماً عما نقله من نصوص ابن سيرين وابن عباس ، وليس كما يدعيه بأن ذلك هو عين ما ذكر ، بل بينهما بعد المشرق والمغرب .

(١٢) وهل هذا السياق مع سابقه في الجانب الديني ، أو يتكلم عن الأخذ وعدمه دون الاحتجاج والرد ؟ وهو يسوق ما يسوق رداً للمرسل ، أي رداً للاحتجاج به ، لا ردا لأخذه وكتابته ، ثم هب أنّا قلنا في الجانب الديني ألا ترى ابن سيرين وهو يقول : « كان يقال إنما هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذونها » ـ أنا أعرف أنك لا تقصد هذا المعنى ـ ، وعلى كل الأحوال كلامه في رد وقبول الحديث ، ومن ساقه من الأئمة ذكر الموضوعات والكذب وغير ذلك من قِبل أهل البدع ، فهل هذا في الأخذ والكتابة دون الاحتجاج والرد والتضعيف . والقول (أهمية الإسناد وأنه من الدين) ما معناه ؟ أن ذكره تعبّد أم ماذا ؟[١٠٣] .

(١٣) أما ابن المبارك صاحب القول فقد قال : « لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء » ، وقال عبدان الراوي عنه ـ كما في «أدب الإملاء» لابن السمعاني (١/٧) ـ : ذكر ـ يعني ابن المبارك ـ هذا ، ثم ذكر الزنادقة وما يضعون من الأحاديث .

(١٤) وقد قال الحاكم تعليقاً على كلام ابن المبارك في «معرفة علوم الحديث» (ص٦) : « فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له وكثرة مواظبتهم على حفظه لدرس

---

(١٠٣) سبحان الله ! إن كلام الأخ الدرع واضح وجلي في أن ابن سيرين وغيره تركوا أهل البدع لسبب ديني ، وهو الكذب ، لئلا يؤخذ منهم الحديث أصلاً عقاباً لهم . وليس قصده : أنهم تكلموا فيهم لمجرد أمر فني وهو ترك الأخذ عنهم دون الاحتجاج ، حتى يسأل الأخ « وهل هذا السياق مع سابقه في الجانب الديني، أو يتكلم عن الأخذ وعدمه دون الاحتجاج والرد»؟ وحتى إن الكذب لم يعرف إلا بالنظر في مدى موافقتهم للأخبار الصحيحة ومخالفتهم لها أو تفردهم بها دون أن يكون لها أصل ، كما سبق شرحه. فلما تبين لهم الكذب تركوا صاحبه عقاباً له . هذا ما قاله ابن عباس وابن سيرين وغيرهما .

منار الإسلام ولتمكن أهل الإلحاد والبدع بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد » . فهل في هذا أنه ليس أساساً ، وأن الأحكام على كل الأحاديث ممكنة دون معرفة رجال السند ، وأن هذا طريقة السلف[١٠٤] ، لا يعترض أحد بأنه يشترط وجود السند

---

(١٠٤) إن فساد استدلاله بهذه النصوص واضح للقارئ في ضوء ما سبق . وذلك :

أولاً : لم ينكر أحد أثر علم الجرح والتعديل في التصحيح والتضعيف .

ثانياً : إن الحاكم يتحدث عن الإسناد وأهميته ، وليس عن الرجال وأحوالهم . والإسناد يتكون من عنصرين ، وهما :

* الرواة .

* ونقل الحديث وروايته .

وباهتمام المحدثين بذكر الأسانيد واعتمادهم عليها في نقل الحديث لم يتمكن أهل الإلحاد والبدع من وضع الأحاديث وقلب الأسانيد ، وذلك لأنهم لو قلبوا الأسانيد ، أو أدرجوا في الأحاديث ما ليس منها لاكتُشِف ذلك بسهولة عند ما يذكرون أسانيدهم ، وذلك بالنظر في حالها من حيث التفرد والمخالفة ، وليس في أحوال رجالها .

ومن المعلوم أنه لم يكن صلاح الرجل وزهده كاف عند المحدثين لتصحيح حديثه . ولو كان النُّقَّاد يعولون على ذلك في بداية الأمر لاختلطت السنة بالدخيل بسبب أوهامهم وتصحيفاتهم بل لكذبهم على النبي ﷺ بحسن النية . انظر مقدمة «صحيح مسلم» . وقد ترك الإمام مالك عدداً من الصالحين لكونهم غير مؤهلين لضبط الأحاديث وروايتها .

والسؤال هنا : كيف يعرف أنهم غير مؤهلين لذلك ؟!

هل كان ذلك بالنظر في أحوالهم أو في مروياتهم ؟!

ولا يخفى عليك أن قول الحاكم دليل على أن أهل الإلحاد والبدع إنما تبينت حقيقتهم بالنظر فيما قالوه من الأسانيد . وبالتالي لا يشكل الراوي وحاله العام معياراً أساسياً لمعرفة كذبه أو

ولكن الكلام عن حال رواته، لأن الجواب فيما فائدة وجوده الأصلية ثم لماذا لا نتفقه في ردهم المرسل والمنقطع حتى يعلم السقط؟ ما فائدة ذكر الراوي ؟ حتى تُعلَّق عليه شماعة (كذا) الخطأ الذي سيعلم دائما سلفا دون معرفة حال الراوي ؟ أم أن لمعرفته مدخل أساس في القبول والرد والحكم بالخطأ؟[١٠٥] وأخيراً لا أريد الخوض في

صدقه في الحديث بشكل عام .

وأما بالنسبة إلينا فإما أن نقول إن هذا الراوي متروك تركه الأئمة ، ولا يشتغل بحديثه مباشرة ، دون أن نحكم على حديثه بالكذب أو بأن أسانيده مقلوبة ، أو حديثه متروك كما في كتب المصطلح ، إلا إذا قمنا بالتتبع ووجدنا الحديث يدور عليه ، فعندئذ يكون من المناسب أن نقول إن هذا الحديث من أكاذيبه أو مما قلب أسانيده؟!

(١٠٥) أولاً : يا أخي العزيز! سبق أكثر من مرة أنه لم ينكر أحد مكانة علم الجرح والتعديل في التصحيح والتعديل ولا أن معرفة أحوال الرواة لها مدخل في الحكم على الحديث .

ثانياً : إنهم يحتاجون إلى معرفة حال الرواية من حيث التفرد والمخالفة والموافقة سواء كان الحديث متصلاً أو مرسلاً أو منقطعاً ، وإذا تبين أن الحديث لا يعرف إلا مرسلاً تركوا الاحتجاج به لعدم معرفة من هذا الساقط الذي دار عليه الحديث . إذن ليس فقط النظر في حال الساقط مباشرة، وإنما نظروا فيه بعد معرفتهم بأن مدار الحديث هو المنقطع أو المرسل . ونحن لم ننكر فائدة النظر في أحوال الرواة عموماً . وهو مطلوب أيضاً بل قد يكون أساساً . كل ذلك مشروح في أكثر من مناسبة .

وأنت تعرف أن ظهور مصطلح «العلة» و«الشاذ» و«المدرج» و«المقلوب» و«المصحف» و«التدليس» وكذا «المرسل الخفي» دليل واضح على أنهم لم يكتفوا بالنظر في أحوال الرواة العامة ولا في المعاصرة العامة ، بل ينظرون في مدى خطأ الراوي فيما نقله ، ويتحققون من سماع الراوي ممن فوقه ما رواه عنه من الحديث بعينه ، حتى وإن كانوا من تلاميذ الشيخ . وفي

الظاهر ووجود القرائن والأصل منهما وما هو المستثنى ، لأن ما ذكرتُه قبل كاف ، ولأنه سيكون لفظياً لو كان المؤدى واحداً ، وقد قال مسلم : « فالرواية ثابتة والحجة بها لازمة إلا أن يكون هناك دلالة بينة ... » .

(١٥) والقصة التي فرحتُ بها ولا أزال ، لم تذكر أخي (الدرع) لم حكم ابن المبارك بالانقطاع قبل أن يخرج وينظر طرق الحديث واكتفى بظاهر الانقطاع في السند الذي أمامه ، خاصة وأنت تقول أنه لا يعرف الحديث ، فلا يعرف له طرقا، لماذا لم يتوقف حتى يعلم إن كان له طرقا أم لا ؟[١٠٦] .

حال ما إذا لم يجدوا شيئاً يدل على خلاف الظاهر فإنهم في نهاية المطاف يعولون على ظاهر الأمر الذي يعرفه سابقاً لكونه هو الأصل الغالب .

والخلاصة : أن الحكم على الحديث بصحته أو ضعفه أو الحكم على الإسناد بالاتصال والانقطاع لم يكن مبناه أحوال الرواة العامة ولا المعاصرة العامة ، وإنما بناء على النظر في حال الرواية وبعد الجمع والتتبع .

(١٠٦) الأخ الدرع أجاب عن هذا السؤال ، وهو أن الحديث استغربه ابن المبارك لكونه لم يعرفه ولم يسمعه . ولذا سأله ابن المبارك عن الإسناد لغرابة متنه ، فلما أجاب بذلك تبين أن الحديث يدور على هذا الإسناد المنقطع .

فمعنى ذلك أن ابن المبارك تأكد من غرابة السند والمتن، وأن مدار الحديث هو الإسناد المنقطع الذي ذكره السائل ـ وهو إسحاق بن إبراهيم ـ ، يعني أنه ضعف الحديث لكونه لم يعرف إلا بإسناد منقطع . ولغرابة المتن عند ابن المبارك سأله « عمن » .

وليس معناه ـ كما تصوره الأخ العسيري ـ أن ابن المبارك ضعف الحديث لعدم معرفة الساقط من السند ، دون أن يعرف حقيقة الإسناد من حيث الغرابة والموافقة ، وإلا كيف قال في

(١٦) أما الكلام في العصريين كثيرهم وقليلهم ، فلا خلاف في الفرق بين السلف والخلف ، وفضل علم السلف على الخلف ، وهذا في المصطلح وفي الفقه وفي كل علوم الشرع ، واتفاقهم في كل شيء حجة ، وما لم يعلم فيه اتفاقهم فقول أحدهم أقرب إلى الحق من المتأخر ، لكن الحجة في الاتفاق فقها أو حديثاً بشروطه وقرائنه أو في دليل أحدهم المعدوم لدى المتأخر ، كقرينة الحال والمقام وما جرت العادة نقله دون إسناد ، وليس كل المسائل هكذا ، بل بعضها يتكلم فيها المتقدم بوسائل المتأخر ، وكم من الأوهام والأخطاء يقع فيها الأئمة ولا أقول المتقدمين بسبب أخذهم ظاهر الإسناد من حكم بصحبة أو سماع أو جعل المراوي اثنين .. إلخ ، ومن تتبع استدراكات المتأخرين المدعومة أحيانا بموافقة بعض المتقدمين يجد العجب ، ولا يقال قد وافقه متقدم، لأن الشاهد إنما هو في اعتمادهم ظاهر الإسناد في مواطن كثيرة ، ليست الحالة الضيقة التي توصف بـ (الضرورة)[١٠٧] .

الأخير : « ولكن ليس في الصدقة اختلاف » وهذا يعني أن الحديث غريب سنداً ومتناً . وكذا الأمر إذا كان في السند راو ضعيف فإنهم يضعفون الحديث من أجل تفرده به ، وليس لمجرد كونه ضعيفاً .

ولهذا نماذج كثيرة وكثيرة في «علل ابن أبي حاتم» وغيره من كتب النُّقَّاد . اقرأ إن شئت الملحق الأول من كتاب «نظرات جديدة في علوم الحديث» .

وعلى كل فإن القصة ليس فيها ما يفرح به الأخ العسيري .

(١٠٧) إننا شرحنا في الجواب الذي نقله الأخ هيثم كيفية الاعتماد على ظاهر السند ، وأن ذلك ليس على المزاج ولا على الخيار ، ولا على أنه يشكل معياراً أساسياً ، وإنما في حال ما إذا لم يتبين الخطأ من خلال القرائن ، وهذا ما قصدت بقولي : « عند الضرورة » ، وبعد ذلك فلا يهمني

(١٧) والشيخ مقبل الذي تذكره رحمه الله وتغمده بواسع رحمته كان يجل أئمة العصريين في الجديث أوالفتيا ـ وهو أحدهم ـ ، كالشيخ الألباني والشيخ ابن باز والشيخ العباد وغيرهم من العلماء ، وكلامه في الثناء على علمهم وصلاح طريقتهم في العلم والفتيا وتحقيق المسائل في فنّهم يكاد يكون أكثر وأوضح من كلامه المجمل في العصريين كتابة وشفاها ، مما لا يدع مجالا للخلط عند الطلبة ، إلا من كان في قلبه ...! أما أن يجعلهم مخالفين للسلف في المصطلح والحديث بالجملة ، وليسوا محققين في مسائل الفقه، وليسوا بدقيقي النظر في كذا وكذا ، ثم في النهاية هم أهل الفتيا كما يفعله كثير من الشباب ، فالمصطلح تحقيقه عند غيرهم ، وفقه كلام السلف في مسائل الجهاد ونحوه قائده ليس منهم ، والدعوة ترأسها من رضعها من غيرهم ، فكان عليهم أن يجاهروا بمفتين غيرهم ، وقد فعل بعضهم ، وكثرة الكلام المجمل مع كثرة أصحاب الفتن يورث الضغائن على أناس وأناس ، واعذرني أخشى أن أزيد في كلامي فتحذف مشاركتي[١٠٨] .

أكثير ذلك الحال أم قليل .

(١٠٨) لقد تأسفت كثيراً لما تضمنه ختام كلام الأخ ، حيث ختمه بتوجيه التهم إلينا بما نحن برآء منه. وكان من الأفضل أن يختم تعقيبه بالصدق والاحترام والتواضع والحمدلة .

يا حبذا لو أتى الأخ بنص فيه طعن في هؤلاء العلماء أو تشكيك في نواياهم!

وكل إنسان يخطئ ويصيب ، فإذا ميزنا بين خطئه وصوابه فلا يعني أبداً أننا وجهنا إليه طعناً في شخصيته . وإذا انشغل المعترض بإثارة ذلك دون دليل فذلك يدل على إفلاسه وبعده عن المنهج المستقيم .

انتهى تعقيب الأخ أبي خليفة وكأن الإخوة ـ جزاهم الله خيراً ـ اقتنعوا بـأنهم أدوا واجبهم في توضيح الحق وتبيان الصواب وإزالة الشبهات ، وهذا هو المهم في النقـاش ولذا لعلهم تركوا الأخَ العسيريَ يتحدث في جداله ما يشاء ، ويكرر ما تم توضيحه أو سبق تفنيده ، دون أن يعقبوا عليه مرة أخرى .

ومن أبرز ما كان يعول عليه الأخ أبو خليفة العسيري في النقاش :

* أننا **نطلق القول** بأن علم الجرح والتعديل ليس أساساً في التصحيح والتعليل.

* وأننا ننكر أهمية هذا العلم ونسقط مكانته .

* وأننا ندعي أن الحكم على كل حديث قبل معرفة حال رواته .

والواقع أن كل هذا باطل تبين بطلانه من خلال هذا الحوار والتعقيب ، وأنه تجـلى ما يأتي :

* أن علم الجرح والتعديل إنما ظهر من خلال سبر مرويات الراوي ونقدها .

* وأنه ليس أساساً في التصحيح والتضعيف كما شاع لدى كثـير مـن البـاحثين المعاصرين حين كانوا يعولوا في التصحيح والتضعيف على أحوال الرواة دون النظر في

وإذا كان النقد العلمي طعناً في شخصية صاحبه فكل مـن انتقـد يعـد طاعنـاً ومـنهم الشـيخ مقبل، ولا مجـال للتفريـق بـين هـذا وبـين ذاك إلا بأسـلوب النقـد أو بالتعسـف والتعصـب والكراهية.

والشيء الثاني الذي استوقفني أن الأخ لم يف هنا في نهاية تعقيبه ما وعد به في مسـتهل كلامـه من أنه يصب حواره في لب الموضوع ، وأنه لا يتكلم في أمور خارجة عنه ، كما نقـض التزامـه في بداية التعقيب مباشرة .

أحوال الرواية من حيث التفرد والمخالفة والموافقة .

* وأنه لو كان أساساً في منهج المحدثين ما توقف ظهوره وتحديد مراتب الرواة على سبر مروياتهم ، ومن المعلوم أنه متوقف عليه لدى جميع المحدثين .

* وأن علم الجرح والتعديل قد يكون أساساً يعول عليه في الحكم على الحديث لكن فقط بعد تتبع الطرق وتبين خلوها من القرائن التي تدل على وجود خلل فيه أو خطأ .

* وأننا لم ننكر أهمية علم الجرح والتعديل في التصحيح والتعليل ولم نسقط مكانته ، بل أثبتنا أهميته وحددنا وظائفه في ذلك .

* كما أننا لم ندع أنه يحكم على كل حديث قبل معرفة أحوال رواته .

وهذا ما تضمنه سياق كلامي في الجواب الذي نقله الأخ هيثم مشكوراً .

وعلى كل فإنه لا يسعني في الختام إلا أن أشكر الإخوة الذين تولوا تبيان الحق معي ، كما أشكر الأخ العسيري الذي أتاح لي فرصة التوضيح وتفنيد الشبهات التي قد يتشبث بها المستعجلون . ومن هنا أعتبر مواقف المعترضين خدمة للعلم من جهة أنها تخلق جوا مناسباً لشرح الموضوع أكثر، ولا ينبغي أن أنظر إليهم إلا من هذه الزاوية . وأما النوايا وما يتصل بها فلا شأن لي بها ، والله يتولاها .

وعلى كل فإن الجميع يؤجرون حسب نيتهم وإخلاصهم، والمجتهد المصيب له أجران ، والمجتهد المخطئ له أجر واحد ، وأما المقصر سواء أصاب أم أخطأ فأرجو له المغفرة والهداية والرشد .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الملحق الثاني

الرد على من أنكر التباين المنهجي بين المتقدمين والمتأخرين في التصحيح والتعليل

الملحق الثاني

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد :

فقد وافاني أحد الإخوة الأفاضل مشكوراً بما نشر في إحدى المنتديات من تعقيب على كتابي «الموازنة» وكتاب الشيخ طارق عوض الله ، لأطلع عليه وأبدي له رأيي فيه لتتم الفائدة .

وقرأت هذا التعقيب بشغف بالغ لعلي أقف على خلل علمي يكمن في موضوع الكتاب ، أو على خطأ في فهمي فأبادر إلى تصحيحه ، لكني ـ مع الأسف الشديد ـ وجدت هذا التعقيب يثير من جديد شبهة تقوم على فرضيات ألفها أهل الكلام ، ودون مناقشتي في شيء من الأدلة الواقعية والنصوص الصادرة عن المتأخرين أنفسهم والعوامل التاريخية التي ذكرتها في كتاب «الموازنة» .

ومنذ سنوات ، بعد صدور الطبعة الأولى من كتابي «الموازنة» ، كنت أسمع بين فينة وأخرى من بعض إخوتي الأفاضل أن فلاناً يقول : لديه ملحوظات حول كتاب «الموازنة» ، كلها مكتوبة على هامش نسخته من الكتاب ، ومن أهم تلك الملحوظات أنني بنيت فكرة التفريق بين المتقدمين والمتأخرين في التصحيح والتعليل على مثالين فقط ، ثم يأتي الخبر عن الشخص نفسه بعد صدور الطبعة الثانية من الكتاب أنه أجاب سائلاً بأن هذا الموضوع ليس بوحي ، ولما قرأت التعقيب المذكور وجدته يردد

الإشكال نفسه .

وفي أثناء قراءتي التعقيب يخيل إلي أن صاحبه لم يقرأ جيداً كتاب «الموازنة» في طبعته الثانية ، أو أنه قرأه لكن لم يقتنع بمحتواه ، وعلى كل لست منزعجاً لذلك ، فإنه أمر طبعي جداً ، ومن المعلوم أن الإنسان إذا ألف شيئاً صعب عليه تركه وإن كان مما يضره .

أود أن أعرض هنا أولاً النقاط التي ارتكز عليها أخونا الفاضل في تعقيبه على كتاب «الموازنة» ، ثم أُعقب عليها ثانياً ، وهذه النقاط كما يأتي :

١ . يدندن كتاب «الموازنة» حول قضية واحدة ، وهي تقديم قول المتقدمين في النقد .

٢ . تصطدم هذه القضية بحقيقة أن منهج المتقدمين عمل بشري ، وليس وحياً .

٣ . الدليل على ذلك حصول التناقض بين الأئمة المتقدمين في التعليل والتجريح .

٤ . يقر الأخ بأن منهج المحدثين دقيق .

٥ . لكن يعتري هذا المنهج خطأ وتناقض لأنه عمل بشري غير معصوم .

٦ . ولذا احتمال الخطأ على المتقدمين وارد على كل الأحوال .

٧ . ثم تغير أسلوب الأخ في النقاش ليصل في النهاية إلى هذه النتيجة نفسها فتساءل : هل للمحدثين والمتأخرين منهج أم ليس لهم منهج أجاب بما يلي :

أ ـ إن كان لهم منهج علمي يجب التحاكم إليه ، لا إلى مجرد علم المتقدمين بالأسانيد .

(لم يذكر الأخ الشق الثاني من التساؤل، أعني به ماذا إذا لم يكن لهم منهج ؟) .

ثم لخص المسألة فقال :

١. وروح المسألة عند المليباري وطارق حفظهما الله تميز المتقدمين بشفافية في معرفة الأخطاء .

٢. وسبب ذلك مباشرتهم للأسانيد .

٣. ويقر الأخ ... بأن هذا حق .

٤. ثم استدرك بقوله : هذه الشفافية لها وجهان :

٥. الأول : متعلق بمعايير يمكن التحاكم إليها مثل المخالفة .

٦. إنه أصل قضية التعليل على التحقيق .

٧. يذكر الأئمة في غالب التعليلات قضية المخالفة .

٨. في بعض الأحيان يكتفون بالتعليل دون ذكر المخالفة.

٩. **والوجه الثاني** لشفافية المعرفة : مجرد الإحساس .

١٠. هذا الإحساس لا يكون منهجاً علمياً .

١١. يجب أن نتوقف في إحساسهم حتى نقيمه على أساس علمي يمكن التحاكم إليه .

١٢. يقر الأخ مرة أخرى بقوله : ونحن ننزه منهج المحدثين أن يكون مجرد إلهام.

١٣. بل هو منهج علمي رصين ودقيق وواضح .

١٤. الغريب أنه لم يتصدر أحد لجمعه وشرحه وبيانه على وجه الدقة حتى الآن .

١٥. ثم اعترض على كتب المصطلح بقوله : ومصطلح الحديث ليس هو منهج المحدثين في النقد .

١٦. لتوضيح ذلك بدأ الأخ يتساءل : هل نعرف بطريقة علمية واضحة كيف عرف الأئمة أن فلانا ضعيف ؟

١٧. وقد يحكم الناقد على راو بالضعف ، وهو لم يلتق به فكيف حكم عليه ؟

١٨. ثم أقر مرة ثالثة : إن هذا كله بمنهج ، وليس بإلهام .

١٩. وإذا كان هناك منهج فهناك دستور يمكن التحاكم إليه .

٢٠. ثم يقول : ولا يمكن التحاكم إلى مجرد أحكام المتقدمين ، وتقديمها على المنهج .

٢١. لأن حكم الفرد لا يغلب على حكم الجماعة .

٢٢. والمنهج هو روح الجماعة .

٢٣. وحكم الفرد يعتريه الخطأ .

٢٤. واستدل الأخ على ذلك بأنه ثبت تناقض النُّقَّاد في مسائل كثيرة .

٢٥. ثم أنهى تعقيبه على الموازنة بتلخيص القول في ضوء ما سبق من الفرضيات والتساؤلات : « وهذا دليل على احتمال الخطأ وعدم العصمة » .

وأما كتاب «الإرشادات» فاختصر التعقيب عليه بقوله :

١. غالب ما في الكتاب أمثلة .

٢. لا يوجد فيه تقعيد العلة على منهج المحدثين .

٣. وليس فيه شرح لنظرية العلة .

٤. وليس فيه شرح لمنهج المتقدمين في التعليل .

٥. وهل هناك خطوط عامة لمنهجهم هذا ؟

٦. وهل تقبل كلها أم لا ؟

هذا محتوى تعقيب أخينا الفاضل ، حاولت أن ألخص فكرته ، لكنها غير واضحة عند القراءة ، للفه ودورانه ، وكره وفره ، وإقراره ثم إنكار ما أقره . ولذا قمت بعرض محتوى تعقيبه على الصورة السابقة، مرقماً .

وفيما يبدو أن الأخ يريد أن يقول لنا من خلال هذا التعقيب : تقديم المتقدمين على المتأخرين في التصحيح والتضعيف فكرة غير صحيحة ؛ لأنهم بشر يخطئون ويصيبون . لكن الأخ تناقض في استدلاله على ذلك .

وتوضيح ذلك :

يقول في بداية التعقيب (من رقم ١ إلى ٦)هذا ملخصه :

فكرة تقديم المتقدمين على المتأخرين في مجال التصحيح والتضعيف غير مقبولة ؛ لأنها تصطدم بحقيقة راسخة، وهي: أن منهجهم ليس بوحي ، وأنه غير معصوم من الخطأ ، بل يعتريه الخطأ والوهم ، والدليل على ذلك هو : وجود تناقض بين النُّقَّاد . وبالتالي لا يصلح اعتماد منهج المتقدمين دائماً ، ولا يستقيم تقليدهم فيما يقولون .

ثم بدأ يتناقض ويقول وهذا خلاصته : (كما في رقم ٧ وفي الفقرة اللاحقة [أ]) « إن المتقدمين والمتأخرين إذا كان لهم منهج لا بد من التحاكم إليه، لا إلى مجرد علم الأقدمين بالأسانيد » .

فكأن الأخ يذهب إلى أن المتقدمين ليس لهم منهج خاص في التصحيح والتضعيف ، بل المنهج لجميع المحدثين سواء كانوا متقدمين أم متأخرين ، ولذا يجب الاعتماد على المنهج ، وليس على علم الأقدمين .

أود أن أتساءل هنا :

أليس المنهج ـ سواء كان للمتقدمين أم للمتأخرين أم لجميعهم ـ عمل بشري ، يعتريه خطأ حسب كلام الأخ ؟ وعليه كيف يستقيم قوله : « إن كان لهم منهج لا بد من التحاكم إليه » ؟

ثم بدأ يتحول شيئاً فشيئاً إلى إقراره بوجود منهج دقيق ورصين للمحدثين ، (كما في رقم ١ – ١٤) ، لكن الغريب عنده أنه لم يتصدر أحد لجمعه وشرحه وبيانه على وجه الدقة حتى الآن .

ثم هو في الفقرة (١٥) يقر بوجود منهج للمحدثين عموماً ، مع اعتراضه على كتب المصطلح بأنها لا تمثل منهجهم في النقد وبعد ذلك (كما في الفقرات اللاحقة ١٧ – ٢٥) يقر بوجود منهج في الجرح والتعديل ، وإلى هذا المنهج ينبغي التحاكم سواء كان متقدماً أم متأخراً ، وليس إلى مجرد أحكام المتقدمين ، وتقديمها على المنهج ، فإن المنهج روح الجماعة ، وكأنه يريد أن يُقِرَّ عصمةَ المنهج، وسلامتَه من الخطأ ، وإلا فقوله بضرورة التحاكم إليه غير صحيح . وأما الفرد فيعتريه الخطأ ، ولذا فحكم الفرد لا يغلب على حكم الجماعة ، ثم لخص فكرته في الأخير بقوله :

«وهذا دليل على احتمال الخطأ، وعدم العصمة » .

دون أن يوضح لنا : ما الذي يعتريه الخطأ؛ المنهج ؟ كما صرح به في مستهل كلامه ، أم أحكام النُّقَّاد ؟ كما صرح بها في الفقرات الأخيرة .

ونحن نرى في كلامه تناقضاً ، وتذبذاً وكراً وفراً ؛ يقول في البداية بأن المنهج غير معصوم ، ويعتريه الخطأ ، والدليل على ذلك وجود تناقض بين المتقدمين .

ثم ينهي كلامه بأن المنهج روح الجماعة ، وأن الفرد هو الذي يعتريه الخطأ ، ثم قال في تعقيبه على الشيخ طارق : « هل هناك خطوط عامة لمنهج النُّقَّاد المتقدمين ؟ وهل تقبل كلها أم لا ؟ » .

رأينا الأخ يستدل بوجود تناقض بين المتقدمين على أن منهجهم ليس بوحي ، وأنه يعتريه الخطأ ، ثم يستدل بذلك التناقض على احتمال الخطأ على الفرد ، دون المنهج فإن المنهج روح الجماعة ؟

وماذا يطلب الأخ منا أن نفهم من كلامه : أن المنهج ليس بوحي وأنه يعتريه الخطأ إذا كان للمتقدمين، بدليل تناقضهم ، وأما إذا كان المنهج لجميع المحدثين ـ متقدمين ومتأخرين ـ فلا يعتريه الخطأ ؟ أم ماذا ؟ أليس المنهج كله عنده بشري ؟

وعلى كل حال فألخص تعقيبي عليه بما يلي :

أولاً : إن تباين المنهج بين النُّقَّاد المتقدمين والمتأخرين في التصحيح والتضعيف جلي وواضح عند المقارنة بين تطبيقاتهم العملية ، وقد ورد عن ابن الصلاح وابن دقيق العيد وغيرهما ما يدل على أن منهج التصحيح والتضعيف محل اختلاف بين أهل الحديث (يعني نقاد الحديث) وبين الفقهاء والأصوليين ومن تبعهم من المحدثين المتأخرين .

هذا وقد دعى المتأخرون إلى احترام منهج النُّقَّاد ، وقبول أحكامهم دون سؤال واستفسار .

وقد شرحنا كل ذلك في كتاب «الموازنة» .

وعليه فإنه ينبغي على الأخ الذي ينكر ذلك التباين أن يبرهن على وحدة المنهج

بين المتأخرين والمتقدمين ، وأنه لا خلاف بينهم في ذلك، ولا يكفي في إثبات ذلك مجرد دعوى .

ثانياً : إن الأخ لا يختلف معنا في قضية (دقة النُّقَّاد المتقدمين في معرفة الخطأ ، والعوامل التاريخية التي أدت إليها) ، لكن يختلف معنا فقط فيما يلي :

إذا كنا ندعو الباحثين المعاصرين إلى ضرورة فهم منهج النُّقَّاد ، في التصحيح والتعليل، والجرح والتعديل ، وتوظيف كتب المصطلح في تحقيق ذلك ، واحترام أحكامهم ، وتقديمهم عندما يخالفهم المتأخرون أو المعاصرون ، نظراً لدقة منهجهم ، كما ندعو إلى اعتماد منهجهم في الترجيح حين يقع بين النُّقَّاد أنفسهم خلاف في النقد ، فإن الأخ الفاضل يختلف معنا في تقديم المتقدمين على المتأخرين ، بناء على أن منهجهم بشري يعتريه الخطأ ، وذهب إلى معارضتنا في ذلك دون مناقشة شيء مما أوردناه في الكتاب من الأدلة الواقعية والنصوص الوافرة والعوامل التاريخية التي أدت إلى ظهور فوارق منهجية بين أولئك المتقدمين والمتأخرين في نقد الأحاديث ورواتها ، ومع ذلك نرى الأخ يعتمد في ذلك على تجويز عقلي ، لا يدري مدى صحته في الواقع .

ونحن إذ ندعو إلى احترام منهج النُّقَّاد وتقديمهم على المتأخرين في معرفة صحة الأحاديث وتضعيفها ، لكون النُّقَّاد المتقدمين يشكلون المرجعية الأصيلة في مجال نقد الأحاديث ، وليس لمجرد كونهم متقدمين، فإننا نكون بذلك قد أنصفنا ، وأنزلنا القوم في منازلهم دون خلط وظلم، كما أُمرنا .

وأما الأخ فأصبح بموقفه المذكور غريباً ، لأننا لم نعرف أحداً ممن سلف أنه كان يدعو إلى ما دعى إليه ، ولم نقرأ لأحد منهم ما يفيد أن المتقدمين النُّقَّاد لا ينبغي

تقديمهم في المجال الحديثي ولا تقليدهم فيه دائماً ، لكونهم بشراً وأن منهجهم بشري يعتريه الخطأ والوهم .

ألم تقرأ قول الإمام مسلم (رحمه الله) :

« واعلم (رحمك الله) أن صناعة الحديث ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم إنما هي لأهل الحديث خاصة، لأنهم الحفاظ لروايات الناس، العارفون بها دون غيرهم... وأهل الحديث هم الذين يعرفونهم ويميزونهم، حتى ينزلوهم منازلهم في التعديل والتجريح » .

وقول الحافظ الذهبي :

« وهذا في زماننا يعسر نقده على المحدث ، فإن أولئك الأئمة ، كالبخاري وأبي حاتم وأبي داود ، عاينوا الأصول ، وعرفوا عللها ، وأما نحن فطالت علينا الأسانيد ، وفقدت العبارات المتيقنة ، وبمثل هذا ونحوه دخل الدَّخَل على الحاكم في تصرفه في المستدرك » .

وقوله أيضاً :

« فبالله عليك يا شيخ ، ارفق بنفسك ، والزم الإنصاف ، ولا تنظر إلى هؤلاء النظر الشذر ، ولا ترمقنهم بعين النقص ، ولا تعتقد فيهم أنهم من جنس محدثي زماننا ، حاشا وكلا ، وليس في كبار محدثي زماننا أحد يبلغ رتبة أولئك في المعرفة » .

وقوله أيضاً :

« وكم من رجل مشهور بالفقه والرأي في الزمن القديم أفضل في الحديث من المتأخرين ، وكم من رجل من متكلمي القدماء أعرف بالأثر من مشيخة زماننا » .

وقول الحافظ ابن كثير (رحمه الله تعالى) :

« أما كلام هؤلاء الأئمة المتصبين لهذا الشأن فينبغي أن يؤخذ مسلماً من غير ذكر أسباب ، وذلك للعلم بمعرفتهم ، واطلاعهم، واضطلاعهم في هذا الشأن ، واتصفوا بالإنصاف والديانة ، والخبرة والنصح ، لا سيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل أو كونه متروكاً أو كذاباً ، أو نحو ذلك . فالمحدث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في مواقفهم، لصدقهم وأمانتهم ونصحهم » .

وقول الحافظ ابن حجر (رحمه الله تعالى) :

« هذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً ، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهما غائصاً واطلاعاً حاوياً وإدراكاً لمراتب الرواة ، ومعرفة ثاقبة ، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم ، وإليهم المرجع في ذلك ، لما جعل الله تعالى فيهم من معرفة ذلك والاطلاع على غوامضه ، دون غيرهم ممن يمارس ذلك ... » .

وقول السخاوي :

« ولذا كان الحكم من المتأخرين عسراً جداً ، وللنظر فيه مجال ، بخلاف الأئمة المتقدمين الذين منحهم الله التبحر في علم الحديث والتوسع في حفظه ؛ كشعبة والقطان وابن مهدي ونحوهم وأصحابهم ؛ مثل أحمد وابن المديني وابن معين وابن راهويه وطائفة ، ثم أصحابهم ؛ مثل البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي ، وهكذا إلى زمن الدارقطني والبيهقي ولم يجئ بعدهم مساو لهم ولا مقارب ، أفاده العلائي » .

وقوله أيضاً :

« وأما من لم يتوقف من المحدثين والفقهاء في تسمية ما يجمع الشروط الثلاثة (وهي العدالة والضبط والاتصال) صحيحاً ، ثم إن ظهر شذوذ أو علة رده، فشاذ وهو استرواح، حيث يحكم على الحديث بالصحة قبل الإمعان في الفحص وتتبع طرقه التي يعلم بها الشذوذ والعلة نفياً وإثباتاً فضلاً عن أحاديث الباب كله التي ربما احتيج إليها في ذلك ، وربما تطرق إلى التصحيح متمسكاً بذلك من لا يحسن ، فالأحسن سد هذا الباب ، وإن أشعر تعليل ابن الصلاح ظهور الحكم بصحة المتن من إطلاق الإمام المعتمد صحة الإسناد بجواز الحكم قبل التفتيش ؛ حيث قال : « لأن عدم العلة والقادح هو الأصل الظاهر » فتصريحه بالاشتراط يدفعه ، مع أن قصر الحكم على الإسناد ـ وإن كان أحق ـ لا يسلم من الفقهاء » .

وهؤلاء المتأخرون كالحافظ ابن حجر والسخاوي والذهبي وابن كثير وغيرهم لم يدعوا إلى احترام منهج النُّقَّاد لمجرد كونهم متقدمين ، أو لأن منهجهم وحي منزل، كلا ، بل لما ذكروا من الأسباب .

ثالثاً : حين نقرأ تعقيب الأخ نجده قد تعلق بشبهة ، وتوضيح ذلك فيما يلي :

نعم! منهج النُّقَّاد منهج بشري لم ينزل به وحي ، ولا أحد يقول بذلك ، لا نحن ولا أنت ، وليس فيما ذكرناه في كتاب «الموازنة» من الأدلة ما يوهم أننا قد بنينا فكرة التفريق بين المتقدمين والمتأخرين على أن منهجهم معصوم وأنهم لا يخطئون ، بل قلنا في أكثر من موضع إننا ندعو إلى احترام منهج المحدثين لدقة منهجهم ، وليس لأنهم متقدمون .

وهذا لا يعني بالضرورة أن النُّقَّاد كأفراد لا يخطئون ، وأن كل واحد منهم

معصوم من الخطأ والنسيان، نعم يخطئون كأفراد في نقل الأحاديث وفهم معانيها وتصحيحها أوتضعيفها ، ولم يسلم أحد منهم من شذوذ ومخالفة ، بل إن الإنسان كلما يعلو شأنه ودقته ويقظته وتريثه وتحفظه في التفكير والتطبيق يقل شذوذه ، أما أن يكون معصوماً من الخطأ فلا .

وأما الخطأ الذي يعتري بعض أفراد النُّقَّاد في التصحيح أو التضعيف فهو ـ يا أخي ـ في تطبيق ذلك المنهج الذي هو روح الجماعة ـ حسب تعبيرك ـ وليس ذلك خطأ في المنهج ، وبينهما فرق شاسع يعرفه كل الناس، ومنهم الأخ كما سيأتي .

وأنت يا أخي! كنت تستدل بما وقع لهم من تناقض على خطأ المنهج وعدم سلامته من الوهم مع إقرارك المتكرر بوجود منهج لهم في النقد، وبدقته .

واستدلالك هذا غير صحيح ، وكان ينبغي عليك أن تفهم من ذلك التناقض أن هؤلاء النُّقَّاد كأفراد غير معصومين، وهذا لا يدل على أن منهجهم خطأ ، والمنهج ـ كما وصفت ـ روح الجماعة، وحكم الفرد لا يغلب على حكم الجماعة ، حسب كلامك .

ولذا نقول إذا أخطأ الإمام البخاري ـ مثلاً ـ في تصحيح حديث ، فلا يعني أن منهج النُّقَّاد يعتريه خطأ ، أو أنهم كجماعة يخطئون ، وإنما معنى ذلك أن ذلك الإمام أخطأ في تطبيق منهجهم ، وهو بشر غير معصوم ، يخطئ ويصيب ، وكذا كل واحد منهم يخطئ ويصيب ، وبقلة شذوذ الإمام البخاري وتساهله ، وكثرة دقته في تطبيق منهج النقد عند النُّقَّاد أصبح هو إماماً .

وإذا أخطأ أحد من النُّقَّاد لسبب ما ، كتساهل طرأ في فهمه ، أو عدم استحضاره ما ينبغي استحضاره ، أو عدم اقتناعه بدلالة القرائن ، كصفة طبعيَّة للبشر، فإن غيره

من النُّقَّاد لا يوافقونه عليه ، ولا يمكن اتفاقهم على الخطأ . ووجود التناقض الذي يدندن حوله الأخ إنما يبرهن به على عدم احتمال اتفاقهم على خطأ ، واستحالة مضي العصور كلها على هذا .

وأنت حين تقول بوجود تناقض بينهم فإنك تكون قد أقررت بوجود مخطئ ومصيب فيهم . ولا يمكن اتفاق النُّقَّاد في عصورهم المختلفة على تصحيح حديث ضعيف ، أو تضعيف حديث صحيح ، أو توثيق رجل ضعيف ، أو تضعيف راو ثقة ، ثم يتم الاستدراك عليهم من قبل المتأخرين ، وهذا خيال .

رابعاً : حصول التناقض بين الأئمة القدامى دليل على أن القدامى ـ وإن فات على بعضهم شيء ـ فإنه لن يفوت عليهم جميعاً ، ولا يتم لك الاستدلال على ما تذهب إليه إلا بأنموذج من الحديث الذي أخطأ فيه القدامى جميعاً ـ تصحيحاً أو تضعيفاً ـ ثم استدرك عليهم المتأخرون .

يقول الإمام الذهبي في مجال الجرح والتعديل : « لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ، ولا على تضعيف ثقة » .

نعم قد يصحح ابن خزيمة أو ابن حبان أو الحاكم ثم يأتي بعض المتأخرين ليستدرك عليه أو ليستدرك عليهم جميعاً في ضوء منهج النُّقَّاد ، كما قال الحافظ ابن حجر .

ونحن قد صرحنا في «الموازنة» بأن المتقدمين نعني بهم نقاد الحديث غير المتساهلين ، وأننا لم نفرق بينهم وبين المتأخرين بفاصل زمني ، بل بفاصل منهجي ، والذي يصحح الحديث في ضوء المعرفة الحديثية بعد التأكد من سلامته من العلة فهو

على منهج النُّقَّاد ، وإن كان متأخراً ، ومن يصحح الحديث بناء على ظاهر السند فهو على منهج المتأخرين وإن كان من المتقدمين زمنياً كابن حبان ، وابن خزيمة والحاكم .

خامساً : إن منهج النُّقَّاد قائم على معرفة ملابسات الرواية ، وفقه قرائنها ، ولذا يجب علينا احترام قولهم ، وتقليدهم دون نظر واستفسار ، ولا ينبغي أن نخالفهم لمجرد كونهم بشراً يخطئون ويصيبون ، ومن علم حجةٌ على من لم يعلم ، وليس من الإنصاف ـ حينئذ ـ أن يقال لمن يتحدث بما علم ، أو تخصص فيه : إنه بشر يخطئ ويصيب ، وأن ما يقوله ليس بوحي .

سادساً : لم نكن ندعي عدم وجود الاختلاف بين النُّقَّاد القدامى في التعليل ، وتضعيف الرواة ، وهو أمر طبيعي في عمل البشر ، وقد ذكرت في «الموازنة» حالة اختلافهم ، لتوعية الباحثين إلى احترام منهج النقد عند الترجيح ، حتى يكون الترجيح أيضاً بعيداً عن الفوضى والتعصب .

نعم قد يكون بعض النُّقَّاد في دقة مطلوبة في النقد ، بينما يكون الآخر متساهلاً ، أو غير مستوعب لملابسات الرواية ، أو غير مقتنع بقوة القرائن ، وغيرها من الأمور التي تؤدي في الغالب إلى وقوع اختلاف بين النُّقَّاد أنفسهم ، لا سيما بين من عرف بالتساهل كابن حبان وابن خزيمة والحاكم ، ومن المعلوم أن الاختلاف بين النُّقَّاد غير المتساهلين أمر نادر بالنسبة إلى الاتفاق ، ولا تذهب بعيداً لمعرفة ذلك ، انظر في «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» ، كم من الأحاديث فيها اختلف النُّقَّاد في تصحيحها ؟ مع أن القول الشائع بيننا أن أحاديثهما تلقتها الأمة بالقبول ، إلا ما ندر .

سابعاً : إن الأساس في منهج النقد عند المتقدمين هو التحقق من مدى موافقة

الراوي للواقع ومدى مخالفته له ، ومدى تفرده بما له أصل ، أو تفرده بما ليس له أصل ، ونرى ذلك جلياً عند المقارنة بين ما قاله ابن الصلاح في تعريف الصحيح ، وبين قوله في توضيح مسألة العلة ، أعني به قوله :

« ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك ، تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول ، أو وقف في المرفوع ، أو دخول حديث في حديث أو وهم واهم بغير ذلك » .

ثامناً : قول الأخ (في رقم ١٠) : « أما الوجه الآخر فمتعلق بذلك الإحساس .. فمثل هذا لا يكون منهجاً علمياً » .

فأقول : هذا أيضاً قائم على المخالفة أو التفرد ، وليس مجرد إحساس الناقد دون اعتماد قرينة يعرفها ، إما أن يكون ذلك الإحساس راجع إلى مخالفة ما يعرفه ، أو تفرد بما لا أصل له في الواقع الذي يعرفه ، وقد يعجز الناقد أن يقنع غيره بذلك ، وهذا لا يعني أن ما ينقدح في ذهنه مجرد إحساس خال عن القرائن، كإحساس الصيرفي الماهر ، أو المهندس الميكانيكي الخبير ، أو الطبيب المجرب ، ولذلك فإن منهجهم في معرفة صحة الحديث وخطئه منهج واقعي وليس من الفلسفة النظرية ، بل من جنس ما نطبقه في معرفة الصواب والخطأ في ما ينقل إلينا من الأخبار .

ومن الأحسن أن نتذكر في هذه المناسبة ما قاله الحاكم : « والحجة عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير » .

وعدم شعورنا بصحة ما يقولونه لا يقدم ولا يؤخر.

تاسعاً : قوله : « ومصطلح الحديث ليس هو منهج المحدثين ... » كلام عجيب

وغريب ، والواقع أن هذه المصطلحات أوعية تستوعب جميع جوانب منهج نقد المحدثين ، والواقع أن كتب المصطلح جمعت لنا جميع ما يتعلق بمنهج النُّقَّاد ، لكنها مشتة في مواطن مختلفة ، والذي يدرس تعريف مصطلح الصحيح ـ مثلاً ـ عليه أن يحلل عناصره في ضوء منهج المحدثين في التصحيح ، وهذا الذي ذكره الأخ هو مشكلة كثير من المعاصرين الذين لم يحاولوا فهم منهج النُّقَّاد من خلال تعريفات المتأخرين لتلك المصطلحات ، وتحليلها في ضوء التطبيقات العملية لنقاد الحديث .

وأما اعتراضه على كتاب الشيخ طارق ـ حفظه الله تعالى ورعاه ـ «الإرشادات» فغريب ، فإن الأمثلة التي ذكرها الشيخ كلها كانت لمعالجة مشكلة عويصة يتخبط فيها كثير من المعاصرين ، وقد نصحت طلابي بقراءة هذا الكتاب لكونه أنفس ما كتب في هذا الموضوع ، ولجودة ترتيبه ، ونفاسة كلامه ، ودقة فهمه ، وفصاحة لغته ، وجمعه لقدر كبير من نصوص النُّقَّاد .

جزاه الله تعالى خير الجزاء ، وتقبله منه قبولاً حسناً .

وعلى الرغم من أن الشيخ طارق قام بترتيب مسائل الكتاب ترتيباً علمياً يسهل على القارئ استيعابها ، ووضع عناوين جيدة توضح محتواها ، وأنه نجح بقدر كبير في معالجة تلك المشكلة العلمية ، وبلورة منهج المحدثين النُّقَّاد في تلك المسألة ، ومع كل ذلك فالكتاب عند الأخ :

« غالبه أمثلة ، ولوحققت أخي الكريم لا تجده يقعد للعلة عند المتقدمين ولا يشرح لنا نظريتها ، ولا منهج المتقدمين في التعليل ، وهل هناك خطوط عامة لمنهجهم هذا ، وهل تقبل كلها أم لا ؟ » .

يا أخي الكريم ـ حفظك الله ورعاك ـ الشيخ طارق لم يؤلف كتابه لمعالجة موضوع العلة ، ولا لبيان منهج المحدثين في التعليل . وإنما لموضوع المتابعات والشواهد، ولبيان منهج المحدثين النُّقَّاد في ذلك ، إذن لماذا تطلب منه ما لم يلتزم به في كتابه ؟

وأما هذه المسائل فقد شرحتها في كتابي «الموازنة» ؛ شرحت منهج المحدثين في التعليل والتصحيح ، وخطوطه العريضة ، وقد حكمتَ في البداية بأن «الإرشادات» شرح لـ «الموازنة» ، وعلى هذا فكان ينبغي عليك أن تنظر في الكتابين جميعاً نظرة متكاملة ، دون أن تنظر في أحدهما معزولا عن الآخر .

وأنا في رأيي أن الكتاب ليس شرحاً لـ «الموازنة» ، ولا تابعاً له ، بل كل منهما مستقل في موضوعه ، وكل منا يتحدث بما عنده من العلم والخبرة ، وقد يتلاقى بعضناً ببعض في ذلك ، ولله الحمد والمنة .

وعلى كل حال أشكرك ـ أخي الكريم ـ على تعقيبك هذا ، وأشجعك على المناقشات البناءة المؤسسة ، وأرجو أن تسامحني في هذا الرد إذا كان أسلوبه قد أزعجك ، وقد حاولت أن أكون بعيداً عن كل ما يزعجك ، والله يعلم ذلك ، وما أردت بهذا الرد إلا النصيحة ، وأقول لك بصراحة إني أحبك في الله لحرصك الشديد على العلم والتعلم ، وأسأل الله تعالى أن يهدينا وإياكم لمعرفة الحق حقاً ، والدفاع عنه ، والانتصار له ، ونشره ، إيماناً واحتساباً ، ويقينا وإياكم ظلم الناس وهتك أعراضهم ، وأعاذنا وإياكم من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا .

اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان

إلى يوم الدين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أخوكم

حمزة المليباري

الفهرس

الفهرس

تسلسل	الموضوع	رقم الصفحة
١	بين يدي الكتاب	٥ - ٦
٢	المقدمة	٧ - ١٠
٣ ٤	نصائح لطالب العلم وبخاصة علم الحديث أسئلة حول موضوع التفريق بين المتقدمين والمتأخرين	١١ ، ٢٨ ، ٨١ ، ١٨٠ ١٨ ، ٢٥ ، ٤٩ ، ٥٦ ، ٥٧، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٣ ، ٩٢ ، ١١٠ ، ١٣٦ ، ١٦٤ ، ١٧٤ ، ١٧٦
٥	أسئلة حول علم الجرح والتعديل ، وحال بعض الرواة	١٣ ، ١٧ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٦٤ ، ٧٧ ، ٨٩ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٨٢
٦	أسئلة حول التصحيح والتضعيف والترجيح والمنهج في ذلك .	١٣ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٤٨ ، ٥٩ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ١٠٦ ، ١٢٢ ، ١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٦١ ، ١٧٢
٧	أسئلة حول صحة بعض الأحاديث والروايات	٢٥ ، ٢٨ ، ٢١ ، ٤٦ ، ٧٦، ٨٠ ، ٩٠ ، ٩٤، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٢٦، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٥٨، ١٥٩ ، ١٦٣ ، ١٦٨، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١
٨	أسئلة حول الحديث الحسن	٢٥ ، ٣٨ ، ١١٤ ، ١١٩ ، ١٢٥ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٥٦

٩	أسئلة حول معنى بعض المصطلحات (جوّده فلان ، الانتخاب ، الغريب ، الشاذ ، المنكر ، قول ابن معين : رجل صالح ، لا بأس به)	٩٥ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١١٢ ، ١١٨ ، ١٢٥ ، ١٣١
١٠	أسئلة حول الاحتجاج بالحديث الضعيف	٤٥ ، ١٥٥ ، ١٧٨
١١	أسئلة حول التدليس والعنعنة واشتراط اللقيا والسماع	٤٢ ، ٦١ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ١٠٩ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٨٢
١٢	أسئلة حول تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات	٦١ ، ٧٦ ، ٩٣ ، ١٠٥
١٣	أسئلة حول الصحيحين	٧٧ ، ٧٨ ، ٨٦ ، ١٢١ ، ١٧٢
١٤	أسئلة حول رواية المتروك ، والفرق بين الحديث الباطل والموضوع	٤٠ ، ٧٧
١٥	أسئلة حول بعض الكتب وتحقيقاتها ومؤلفيها	١٦ ، ٥٨ ، ٦٥ ، ٨٥ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٢٩ ، ١٣٦ ، ١٥٧ ، ١٦١
١٦	أسئلة متنوعة	٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٩٦ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٧٥ ، ١٧٩
١٧	الملحق الأول : حوار حول أثر الجرح والتعديل في التصحيح والتعليل	١٨٩ - ٢٧٠
١٨	الملحق الثاني : الرد على من أنكر التباين المنهجي بين المتقدمين في التصحيح والتعليل	٢٧٣ - ٢٩٠

من إصدارتنا

زيادة الثقة

في كتب مصطلح الحديث

دراسة موضوعية نقدية

ويليه ملحق بعنوان:

الأصالة والتجديد في دراسة علوم الحديث

تأليف

الدكتور حمزة بن عبد الله المليباري

ملتقى أهل الحديث